وزارة التــعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مــذكرة تخرج لنيـل شهـــادة المـــاستر
فرع علوم مالية
تخصص مالية المؤسسات

الموضوع:

إدارة السيولة في البنوك الجزائرية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة -821-

من إعداد الطلبة: تحت إشراف
- الوافي حسين الأستاذ الدكتور:
- نافع نصر الدين معطى الله خير الدين

السنة الجامعية: 2012-2013

شكـر وتقدير

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على المصطفى

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

نشكر الله ونحمده حمداً كثيراً مباركاً فيه

على هذه النعمة الطيبة والنافعة، نعمة العلم والبصيرة.

يُشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور " معطى الله خير الدين" على المجهودات التي بذلها، وتوجيهاته التي قدّمها، وعلى الثقة التي وضعها في شخصنا، والتي كانت حافزاً لإتمام هذا العمل.

ولا ننسى أن نقدّم امتنانا وتقديرنا لكل من قدّم لنا يد العون

والنصح من قريب أو من بعيد، وحفزنا

على إتمام هذا العمل

الفهرس العام

الفهرس العام..... .....
قائمة الجداول.....
قائمة الأشكال.....
المقدمة العامة..... .....أ- ت
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك والسيولة المصرفية
.....01
تمهيد الفصل الأول..... 01
المبحث الأول: ماهية البنوك..... 02
المطلب الأول: التعريف والأنواع..... 02
1- مفهوم البنوك..... 02
2- أنواع البنوك..... 03
المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك..... 07
1- وظائف البنوك..... 07
2- أهداف البنوك التجارية..... 09
المبحث الثاني: عموميات حول السيولة المصرفية....
.....10
المطلب الأول:. مفهوم وأنواع السيولة المصرفية.....
.....10
1- مفهوم السيولة المصرفية..... 10
2- أنواع السيولة المصرفية..... 11
المطلب الثاني: مكونات ووظائف السيولة المصرفية.....
.....14
1- مكونات السيولة المصرفية..... 14
2- وظائف السيولة المصرفية..... 16
خلاصة الفصل الأول..... 18
الفصل الثاني: إدارة خصوم وأصول البنوك التجارية..
.....19
تمهيد الفصل الثاني..... 19
المبحث الأول: إدارة الخصوم في البنوك التجارية.....
.....20
المطلب الأول: إدارة الودائع..... 20
أولا: ماهية الودائع..... 20
ثانيا: إستراتيجيات تنمية الودائع..... 22
المطلب الثاني: إدارة رأس المال..... 26
أولا: المفهوم والأهمية الاقتصادية لرأس المال في البنوك التجارية.....
.....26

ثانيا: إستراتيجية زيادة رأس المال في البنوك التجارية.....
.....27
المطلب الثالث: إدارة الاقتراض..... 28
أولا: حاجة البنوك التجارية للاقتراض..... ...
.....28
ثانيا: استراتيجيات الاقتراض..... 29
المبحث الثاني: إدارة الأصول (الاستثمارات).....
.....34
المطلب الأول: سياسة الإقراض..... 34
أولا: الاستثمار في الأصول النقدية..... 34
ثانيا : إدارة الاستثمار في الأوراق المالية.....
.....35
ثالثا: الاستثمار في القروض..... 37
المطلب الثاني: إدارة محفظة بنك تجاري.....
.....43
أولا : مفهوم محفظة البنك..... 43
ثانيا : أهداف المحفظة..... 43
ثالثا: السياسات التي تحكم إدارة المحفظة..... 44
خلاصة الفصل الثاني..... 51
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.....
.....52
تمهيد الفصل الثالث..... 52
المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.....
.....53
المطلب الأول: النشأة والمهام..... 53
1- نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR..... 53
2- مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.....55
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي و أهداف البنك....
.....55
1- الهيكل التنظيمي للبنك..... 55
2- أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 57
المبحث الثاني: الدراسة المالية لأصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BADR.....58
المطلب الأول: الدراسة المالية لأصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BADR..... 58
أولا: إدارة الأصول النقدية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BADR.....58

ثانيا: إدارة الائتمان لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR..... 62
ثالثا: الاستثمار في الأوراق المالية لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR.....65
المطلب الثاني: الدراسة المالية لخصوم بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR..... 67
أولا: إدارة الودائع لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.....67
ثانيا: إدارة رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR 77
ثالثا: إدارة الاقتراض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.....80
خلاصة الفصل الثالث.....84
الخاتمة العامة.....85
قائمة المراجع.....88

مقدمـــة عامـــــة:

يمثل القطاع المصرفي في الاقتصاديات الحديثة الركيزة الرئيسية لمشاريع التنمية بجميع أبعادها، ويرتبط نجاحه بقدرة الوحدات المشكلة له على التكيف مع الأوضاع الجديدة وتطوير إمكانياتها ورفع مستوى وظائفها، و البنوك التجارية كوحدة أساسية في المنظومة المصرفية لأي دولة، أصبح الرهان عليها في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد أكثر من ضرورة، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية والمالية، والانفتاح العالمي للتبادل التجاري والخدمي.

و البنوك التجارية الجزائرية والتي هي ضمن المنظومة المصرفية في ظل هذه التطورات يحتم عليها المواكبة والمسايرة المستمرة وتواجهها في ذلك عدة تحديات على أكثر من صعيد ولعل من أبرزها التحدي الداخلي المتمثل في إدارة السيولة والتي تعتبر بمثابة الحجر الأساس لبقائها إذا أحسنت التعامل مع جانبي الأصول والخصوم.

وعلى أهمية إدارة السيولة في البنك التجاري كمدخل لاتخاذ القرارات وما تتيحه من سياسات وآليات يمكن صياغة إشكالية هذا الموضوع بالصيغة التالية:

كيف يكيف البنك استراتجياته المتاحة لتسيير السيولة من أجل تعزيز مركزه المالي؟.

ولتسهيل الإجابة على هاته الإشكالية المطروحة تمت الاستعانة بالأمثلة الفرعية الآتية:

- ما مفهوم البنك؟.
- وماهي أهم أنواعها ووظائفها والأهداف التي تسعى لتحقيقها؟.
- ماذا نقصد بالسيولة؟.
- وما ابرز مكوناتها ووظائفها؟.
- كيف يمكن للبنوك إدارة جانبي الأصول والخصوم بالطريقة التي تضمن لها الربحية والأمان؟

وكمنطلق للدراسة ولمحاولة الإجابة على هذه التساؤلات، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

إن العمليات التي تتولى البنوك التجارية القيام بها لا تختلف عن تلك التي تؤدى من قبل أي منظمة أعمال.

تعتمد البنوك التجارية من اجل رفع كفاءة التمويل بالدرجة الأولى على الاستراتيجيات والأساليب التي تتصرف حول إدارة الودائع.

تركز البنوك التجارية من اجل رفع كفاءة استثمارها على السياسات و الإجراءات التي ترتبط بإدارة الائتمان.

ولقد تم اختيار هذا الموضوع بناءا على عدة دوافع يمكن تلخيصها في مايلي:

- كون الموضوع قيد الدراسة يمثل لب التخصص.

- الأهمية التي يحظى بها الموضوع في الآونة الحالية، خاصة تداعيات الأزمة المالية على البنوك.
- فضول وميل شخصي حول كيفية تعامل إدارة البنوك مع أنشطتها

وتنبع أهمية هذا الموضوع بمساهمته في اطلاع المسؤولين بكافة استراتجيات وسياسات المرتبطة بتسيير مكونات الهيكل المالي للبنك. فالبنسبة لجانب الموارد التي تمثل الشريان الحيوي لمجمل الأنشطة الاقتصادية فان البنوك التجارية تسعى دائما إلى زيادة حصتها منها بطرق مدروسة وتبتعد عن كل أشكال العشوائية، لان تبني قرارات تمويلية متسرعة وتتناقض مع مركزها المالي السائد قد يكلف البنك ما لايحمد عقباه. إما في ما يتعلق بجانب الاستخدامات وما تقتضيه من استثمارات مختلفة فان هذا الجانب ينطوي على قدر من المخاطر سواء تعلق الأمر بعمليات منح الائتمان أو الاستثمار في القيم المنقولة، الأمر الذي يجبر البنوك على إتباع واختيار انسب الطرق لإجراء عملية تقييم بشكل يعكس الصورة الحقيقية للاستثمار المستهدف.

أما الأهداف المرجوة من هاته الدراسة تكمن في:

- إلقاء الضوء على الاتجاهات الحديثة للأنشطة المصرفية.
- إعطاء صورة واضحة لمختلف السياسات المتعلقة بتنمية الموارد.
- توضيح طبيعة الاستراتجيات التي تخضع لها إدارة الاستخدامات.
- إبراز مدى مساهمة أساسيات التمويل والاستثمار لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تعزيز مركزها المالي.

ولدراسة هذا الموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه والإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي كحتمية أملتها طبيعة الموضوع. لأننا بصدد جمع وتحليل وتلخيص الحقائق المرتبطة بالمشكلة محل الدراسة. كما اعتمدنا في الفصل الثالث على المنهج التاريخي بحكم تناولنا مسار تاريخي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وفي سبيل إثراء الدراسة اعتمدنا على نوعين من أدوات البحث، حيث خصص البحث المكتبي لتغطية الجوانب النظرية للموضوع بالاعتماد على مجموعة من الكتب باللغة العربية واللغة الفرنسية، بالإضافة إلى بعض الملتقيات والرسائل العلمية والنصوص والقوانين التنظيمية ومواقع الانترنت. أما أدوات البحث الميداني فاعتمدنا على بعض المنشورات والمطويات ، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع موظفي البنك.

وحتى تتم معالجة الموضوع بصفة منسجمة أدرجنا خطة متضمنة لثلاثة فصول حيث تضمن الفصل الأول مفاهيم أساسية حول البنوك والسيولة المصرفية والذي تطرقنا فيه لماهية البنوك كمبحث أول وعموميات حول السيولة المصرفية في المبحث الثاني إما في ما يخص الفصل الثاني فقد خصصناه لإدارة أصول وخصوم البنوك التجارية والذي تضمن إدارة الخصوم في البنوك التجارية كمبحث أول وإدارة الأصول (الاستثمارات) كمبحث ثاني أما فيما يتعلق في الفصل الثالث قد خصصناه لدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة

والذي استعرضنا في مبحثه الأول لماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة أصول وخصوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وأخيرا لابد أن نشير إلى الصعوبات والعوائق التي صادفتنا خلال فترة انجاز العمل و الخاصة بالجانب النظري والتطبيقي على حد السواء، ففي الجانب النظري وبالرغم من توفر المصادر كما إلا أن البعض منها يخلوا من المعلومة النوعية خاصة وان المذكرة تتناول موضوع يحتاج إلى الدقة والتحليل المعمق، هذا فضلا عن تشعبه وكثافة سعته الأكاديمية أما الصعوبات المتعلقة بالجزء التطبيقي تتمثل في صعوبة الحصول على المعلومات الكافية التي تعالج الموضوع، بالإضافة إلى هذه الصعوبات تلك المتعلقة بإجراء المقابلات الشخصية لا سيما أن طبيعة الموضوع تتطلب إطارات سامية حتى يمكن الوقوف على بعض جوانب صنع القرار المالي في البنك مما يتطلب الأمر الجهد، الوقت، الصبر. ورغم كل هذا لاندعي العصمة في انجاز هذا العمل ونام لان يكون حلقة من حلقات البحث المفيدة والمساهمة في إثراء مكتبة الجامعة.

مقدمة الفصل:

للبنوك اليوم دور كبير في المجال الاقتصادي، فهي تساهم في تحقيق التنمية وتقوية الاقتصاد الوطني، كما إن لهذه البنوك تحديات خارجية- متمثلة في المنافسة-، وتحديات داخلية من أهمها: إدارة السيولة.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق لبعض المفاهيم المتعلقة بالبنوك من وظائف وتعاريف، بالإضافة إلى مفهوم وأنواع، ومكونات السيولة ووظائفها.

المبحث الأول: ماهية البنوك

المطلب الأول : التعريف والأنواع

1. التعريف:

كلمة بنك هي عبارة عن مكان يجلس إليها الصرافون في مدن شمال ايطاليا في أواخر القرون الوسطى عند ممارستهم لأعمالهم في الأسواق لبيع وشراء العملات المختلفة وقت ازدهار التجارة.

و في تعاريف أخرى نجد أن البنك هو" أي منشأة تقوم بواحدة أو أكثر من الأعمال التالية: قبول وحفظ الأموال- تسليف النقود - منح ائتمان – إصدار بنكنوت – تسهيل تحويل النقود عن طريق الشيكات وعن طريق أي أدوات ائتمانية "[1].

كما يمكن تعريف البنك قانونيا:

المؤسسة التي تتوسط بين طرفين لهما إمكانيات وحاجات متقابلة، مختلفة يقوم البنك بتمييزها أو جمعها أو توصيلها أو تنميتها أو تنفيذها للوصول إلى هدف أفضل لقاء ربح مناسب[2].

مؤسسة مالية تدار بأسلوب علمي وتتعامل في كافة وسائل الدفع (النقدية والمالية، حيث تقبل الودائع وتمنح القروض وتوظف الاستثمارات وتؤدي مجموعة من الخدمات المرتبطة بها لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية[3].

المؤسسة التي تتاجر في الأموال، بجمع الودائع ومنح القروض والقيام بدور الوسيط المالي بين مختلف المتعاملين.

أما في بلادنا فقد عرف المشرع الجزائري البنك في المادة 114 من قانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990، حيث أنه: البنوك أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات المصرفية المحدد في المواد 110-113 من هذا القانون.

وتتضمن هذه العمليات التي تقوم بها البنوك في هذه المواد كالتالي:

- ✓ تلقي الأموال من الجمهور في شكل ودائع.
- ✓ عمليات القرض.
- ✓ وضع وإدارة ودائع الدفع مهما كان الشكل أو الأسلوب المستعمل[4].

كما يمكن تعريفها اقتصاديا:

هو مؤسسة أو شركة مساهمة غرض تكوينها هو التعامل بالنقود والائتمان فلولا الائتمان لما كانت البنوك و لا لوظائفها معنى فالائتمان هو محل الالتزام فبدونه لا يكون هناك إقبال من طرف المتعاملين لدفع الودائع ولا أخذ للقروض [5] .

2. الأنواع:

يمكن تقسيم البنوك إلى:

أ. البنك المركزي:

اختلفت تسمية وتعاريف البنوك تبعا لاختلاف المفهوم حول أهمية ووظائف تلك البنوك، فقد أطلق على البنوك المركزية أسماء مختلفة في دول العالم، ففي الولايات المتحدة أطلقت تسمية (نظام الاحتياطي الفيدرالي) وفي الهند أطلق عليه تسمية البنك الاحتياطي في حين في فرنسا أطلق عليه تسمية بنك فرنسا وفي بعض الدول جاء تحت تسمية مؤسسة

[1] - عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص: 05.
[2] - جعفر الجزار، البنوك في العالم، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1993، ص:63.
[3] - الدسوقي حامد أبو زيد، إدارة البنوك، ، مركز جامعة القاهرة، ط: -01-،مصر، 2001، ص:48.
[4] Kamel Chérit, dictionnaire des termes de finance , MLP éditions, Algérie, 2003, P: 13.
[5] - فريدة يعدل بخزاز، تقنيات وسياسة الجهاز المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 01.

النقد وعلى الرغم من اختلاف التسميات إلا أن الاسم الغالب في معظم دول العالم هو البنك المركزي[1].

قدم بعض الاقتصاديين تعاريف مختلفة للبنوك المركزية، ترتبط تلك التعاريف مع الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية من أهم التعاريف الشائعة:

عرفت فيرا سميث (Vera Smith) البنوك المركزية بأنها « هي النظام المصرفي الذي وجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد ».

أكدت فيرا سميث في تعريفها على وظيفة إصدار النقد.

أما شاو (W.Shaw) فقد ركز على وظيفة البنك المركزي في كيفية التحكم في حجم الائتمان و تنظيمه بتعريفه « هو البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه ».

وعرفه (A. Day) بأنه « الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي».

ويلاحظ بأن « داي » اهتم بالسياسة النقدية باعتبارها من أهم وظائف البنك المركزي، بالأخص الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي.

وجاء تعريف سايرز (Sayers) بأن البنك المركزي « هو عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة وبواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية، بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدول ».

وهذا التعريف ركز على وظيفة البنك المركزي كبنك للحكومة.

وجاء تعريف ساموليسون (Samuelson) ليركز على وظيفة أخرى للمصارف باعتباره البنك المركزي « هو بنك البنوك ووظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود ».

في حين عرف دي كوك (De Kock) البنوك المركزية بأنها البنك المركزي « هو البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بوظائف متعددة، كتقنين العملة، والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة، احتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وإدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، وقيامه بخدمة البنوك التجارية من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية، وقيامه بدور المقرض للبنوك التجارية، وانجاز أعمال المقاصة بين البنوك التجارية، والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية ».

أما في بلادنا فقد عرف قانون النقد والقرض بنك الجزائر في مادته 11 بأنه « مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ». ومنذ صدور هذا القانون، أصبح البنك المركزي يسمى في تعامله مع الغير بنك الجزائر.

ويخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا، وتعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة، وبالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، ولا يخضع أيضا لأحكام القانون 88 – 01 المؤرخ في 11 جانفي 1988 والمتعلق بالقانون

1 - زكريا الدوري يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 24.

التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ويستطيع أن يفتح فروعا له أو يختار مراسلين أو ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضروريا.

ويسير بنك الجزائر جهازين هما المحافظ ومجلس النقد والقرض.

- المحافظ ونوابه:

يعين المحافظ ونوابه بمراسيم رئاسية لمدة ستة سنوات وخمسة سنوات على التوالي قابلة للتجديد مرة واحدة، كما تتم إنهاء مهامهم بمراسيم رئاسية أيضا، ويكون ذلك في حالتين فقط: العجز الصحي الذي يجب أن يثبت بواسطة القانون والخطأ الفادح.

وتتمثل المهام الأساسية للمحافظ في إدارة أعمال البنك المركزي (اتخاذ مختلف الإجراءات التنفيذية، بيع وشراء الأملاك المنقولة وغير المنقولة، تعيين ممثلي البنك في مجالس المؤسسات الأخرى ...الخ).

كما يقوم بتمثيله لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية التابعة لدول أخرى والهيئات المالية الدولية.

كما يمكن أن تستشيره الحكومة في سائر المسائل المتعلقة بالنقد والقرض أو تلك التي تنعكس على الوضع النقدي دون أن تكون ذات طبيعة نقدية في أساسها.

- مجلس النقد والقرض:

يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له.

ويؤدي مجلس النقد والقرض دورين أو وظيفتين:

وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد[1].

ويتشكل مجلس النقد والقرض من:

✓ المحافظ رئيسا.

✓ نواب المحافظ كأعضاء.

✓ ثلاث موظفين ساميين يعينون بموجب مرسوم يصدره رئيس الحكومة، كما يعين ثلاث مستخلفين ليعوضوا الأعضاء الثلاثة إذا اقتضت الضرورة.

ويمكن لمجلس النقد والقرض أن يشكل من بين أعضائه لجان استشارية، ويحق له استشارة أي مؤسسة أو أي شخص إذا رأى ذلك ضروريا.

ومن أهم صلاحيات المجلس ما يلي:

- يقوم بإجراء مداولات حول تنظيم البنك المركزي والاتفاقيات وذلك بطلب من المحافظ.
- شراء الأموال المنقولة والثابتة وبيعها.
- تحديد ميزانية البنك، وإجراء كل ما يحيط به من تعديلات.
- باعتباره سلطة نقدية، يقوم بتنظيم إصدار النقود.
- يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع البنوك والمؤسسات المالية (إعادة التمويل وشروطها).
- يسير السياسة النقدية، ويضع شروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية ويرخص لها بذلك.

[1] - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط:-02-، الجزائر، 2001، ص ص: 199-200.

- تحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية مع الزبون.
- تنظيم سوق الصرف ومراقبة الصرف.

خصائص البنوك المركزية[1]:

هناك عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من البنوك وهذه الخصائص هي:

- البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تديرها وتشرف عليها من خلال القوانين التي تسنها و التي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.
- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه، وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها.
- لا يتوخى البنك المركزي الربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة.
- يتمتع بالقدرة على تحويل أصول حقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة للهيمنة على إصدار النقد و عملية الائتمان في الاقتصاد الوطني.
- يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتكرة لعملية إصدار النقود.
- هناك بنك مركزي واحد في معظم أقطار العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية.

ب. البنوك التجارية:

وتمثل البنوك التجارية العمود الفقري للجهاز المصرفي في الدولة وهي التي تعتمد على قبول ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لآجل، ثم إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل عن طريق تسهيلات ائتمانية[2]. للمساهمة في تنشيط وتنمية حركة التجارة الداخلية والخارجية.

ومن بين أنشطة هذه البنوك القروض والسلف وخصم وتحصيل الأوراق التجارية وشراء وبيع الأوراق المالية وفتح الاعتماد المستندية وإصدار خطابات الضمان وغيرها من الخدمات المصرفية المختلفة.

ت. بنوك وصناديق التوفير:

وهي بنوك وصناديق تقبل المدخرات صغيرة الحجم وتقوم بمنح القروض والسلف الصغيرة أيضا للجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين ومن أمثلتها صناديق التوفير الموجودة داخل بعض البنوك التجارية أو الموجودة في هيئات ومكاتب البريد[3].

ث. البنوك الإسلامية:

هي مؤسسات مالية تعمل في إطار إسلامي تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمارات في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف غرس القيم والمتمثلة في الخلق الإسلامية في مجال العاملات

[1] - زكريا الدوري يسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص: 26.
[2] - محمد السيد سرايا، البنوك التجارية، دار المطبوعات الجامعية، أمام كلية الحقوق، مصر، 2008، ص: 15.
[3] - محمد السيد سرايا، المرجع نفسه، ص: 16.

المالية والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية[1].

ومن زاوية أخرى: يعرف المصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مالية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة، عن طريق أساليب المضاربة والمشاركة والمتاجرة والاستثمار المباشر، وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار الصيغ الشرعية التي تضمن التنمية والاستقرار.

ج.بنوك الأعمال:

هي بنوك ذات ميزة خاصة، فهي لا تتعامل مع الجمهور، وتقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وإدارة المنشآت وذلك عن طريق الاشتراك في رأس المال دون غيرها من باقي البنوك الأخرى التي تعمل في سوق النقد.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك.

1.وظائف البنوك:

وظائف البنك المركزي:

يتميز البنك المركزي عن غيره من البنوك بثلاثة مميزات أساسية تعد في نفس الوقت وظائفه الأساسية و هي:[2]

- ✓ البنك المركزي بنك الإصدار.
- ✓ البنك المركزي بنك البنوك.
- ✓ البنك المركزي بنك الدولة.

- البنك المركزي بنك الإصدار:

إن الوظيفة الأساسية للبنك المركزي هي إصدار النقود، و هي وظيفة تعني الكثير للبنوك التجارية، حيث يتولى البنك المركزي مهمة إصدار العملة الورقية بالقدر الذي يتفق و السياسة العامة للدولة، و بما يعطي أوراق النقد الثقة اللازمة لتعامل الأفراد بها، لذلك يقوم البنك المركزي بوضع خطة الإصدار، و حجم النقد المتداول، و يشرف على تنفيذ هذه الخطة، و بهذه الوظيفة الحساسة زادت مكانة البنك المركزي بين البنوك الأخرى[3] .

- البنك المركزي بنك البنوك:

يعتبر البنك المركزي بنك البنوك، فهو البنك الذي تتعامل معه البنوك بصفة عامة، و البنوك التجارية بصفة خاصة، حيث هذه الأخيرة تحتفظ بنسبة من ودائعها لديه، كما أنه البنك الأخير الذي تلجأ إليه لإقراضها عند حاجاتها للائتمان[4].

و الجدير بالذكر أن البنك المركزي في تعامله مع البنوك الأخرى، إنما يبتعد تماما عن منافسته لها، كما يقوم بدور الوساطة بين البنوك في المعاملات و تسوية الحسابات التي تتم عنده في عرفة المقاصة[5].

- البنك المركزي بنك الدولة (الحكومة):

---

[1] - محمد سحنون، الاقتصاد النقدي المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط: -01-، الجزائر، 2003، ص: 96.

[2] . إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، ط: -01-، بيروت، لبنان، 1996، ص: 74.

[3] . إسماعيل محمد هاشم، المرجع نفسه، ص: 75.

[4] . رضوان وليد العمار و منهل مطر ديب، النقود و البنوك، الآلاء للطبع، ط:-01-، الإسكندرية، مصر، 1996، ص: 264.

[5] . بوعلام بوشاش، الأمين العام في الاقتصاد الجزائري، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص: 360.

يقوم البنك المركزي بدور بنك الحكومة، و هو بهذا الوصف يعتبر أداة الحكومة في تنفيذ سياستها النقدية، فالحكومة و ليس البنك المركزي من يضع السياسة الاقتصادية سواء كانت مالية أو نقدية، و يقوم البنك المركزي بتنفيذ السياسة النقدية التي تضعها الحكومة[1].

فهو يقوم (البنك المركزي) بوصفه بنك الحكومة بوظائف متعددة في هذا المجال، بجانب وظيفته في تنفيذ السياسة النقدية، و أهم هذه الوظائف ما يلي:[2]

- ✓ يقوم البنك المركزي بمسك حسابات الحكومة.
- ✓ يقوم البنك المركزي بمباشرة المدفوعات الحكومية.
- ✓ يقوم البنك المركزي نيابة عن الحكومة، بعملية إصدار القروض العامة، و القيام بعملية خدمة هذه القروض، (دفع الفوائد عليها).
- ✓ يقوم البنك المركزي بإبداء النصح و المشورة للحكومة، فيما يتعلق بالسياسيات الواجب إتباعها.
- ✓ يقوم البنك المركزي بإقراض الحكومة عند الضرورة، و هو ما يتم عن طريق إصدار جديد (إصدار جديد مقابل أذونات الخزانة).
- ✓ يتولى البنك المركزي معاملات الحكومة مع الخارج – مسك الحسابات، الاحتفاظ بالعملة الأجنبية، القيام بالتحويلات إلى الخارج-.

وظائف البنوك التجارية:

إذا كانت الميزة الأساسية للبنوك التجارية هي قبول الودائع على اختلاف أشكالها – تحت الطلب، ادخارية، لأجل - ثم توظيف هذه الودائع في عمليات الإقراض و الاستثمار، فهي تقوم كذلك بتأدية خدمات نافعة للجميع، تضمن له البقاء و النمو و الازدهار، إضافة إلى تحقيق الأرباح، و التي هي الهدف الأساسي لكل البنوك، و انطلاقا من ذلك فإن أهم ما يؤديه البنك التجاري هو ما يلي: [3]

- ✓ تقديم خدمات استثمارية للمتعاملين معه.
- ✓ المساهمة في تمويل المشروعات التنموية.
- ✓ التحصيل والدفع نيابة عن الغير.
- ✓ شراء و بيع الأوراق المالية، و حفظها لحساب المتعاملين معه.
- ✓ إصدار خطابات الضمان.
- ✓ تحويل نفقات السفر و السياحة – شيكات المسافرين و الإعتمادات الشخصية-
- ✓ إدارة الأعمال و الممتلكات للمتعاملين معه.
- ✓ تقديم تمويل الإسكان الشخصي.
- ✓ تحصيل البطاقات الائتمانية.
- ✓ فتح الحسابات البنكية (الجارية) للأشخاص و المؤسسات.

2.أهداف البنوك التجارية:

✓ هدف الربحية:

[1] . عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف، دار مجد الآوي، ط: -02-، عمان، الأردن، 1999، ص: 28.
[2] . عقيل جاسم عبد الله، المرجع السابق، ص ص: 39-40.
[3] . مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985، ص: 230.

يقوم مبدأ الربحية على تعظيم أرباح البنوك أو المشروع, والربحية هي الفرق بين النفقات والإيرادات, ومنه تعظيم الربح يتحقق بطريقتين هما:- تخفيض النفقات إلى أدنى حد ممكن وزيادة الإيرادات.

وزيادة الإيرادات قد لا يتحقق إلا باتساع حجم معاملات البنك وزيادة نشاطه المصرفي وتنوع محفظة الأوراق المالية, وتوسيع أوجه الاستثمارات التي يساهم في تمويلها كما قد تزداد هذه الإيرادات بزيادة الحوافز التي يقدمها البنك لعملائه في صورة سحب دوري على أرقام حساباتهم.

✓ هدف السيولة:

يعتبر هدف السيولة من أهم أهداف البنك التجاري, وبذلك نجد أن احتفاظ البنك بالقدر المناسب من السيولة من العوامل الرئيسية في زيادة ومقدرة البنك في الحصول على ودائع إضافية من العملاء واستقطاب مزيد من المدخرات.

✓ تحقيق الأمان:

يتسم رأسمال البنك التجاري بالصغر, وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار, فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين والنتيجة تكون إعلان إفلاس البنك.

✓ النمو:

بالإضافة إلى الأهداف السابقة هناك هدف النمو، حيث تركز البنوك على نمو نشاطها لأنه و حسب النظرية المالية، كل منشأة تركز على نمو أرباحها في الأجل الطويل و ذلك يترجم تلقائيا إلى زيادة في أسعار أسهمها في السوق.

تلعب هذه الأهداف دورا في تشكيل سياسات البنك في مجال جذب الودائع وتقديم القروض, والاستثمار في الأوراق المالية ويلاحظ على هذه الأهداف التعارض الواضح بينها فمثلا المزيد من السيولة يمكن أن يكون هدفا مرغوبا من وجهة نظر المودعين, إلا أن له أثر عكسي على الربحية الأمر الذي لا يرضى عنه الملاك[1]

المبحث الثاني: عموميات حول السيولة المصرفية

المطلب الأول : مفهوم وأنواع السيولة المصرفية:

1. مفهوم السيولة المصرفية:

يمكن تعريف السيولة من عدة زوايا:

" تعني السيولة المصرفية إحتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، و ذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع و السحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من إستغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن،

[1] . د. منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية, داو وائل للنشر, الأردن، 1999، ص: 95.

مع إحتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير ، ومن غير أن ينجم عن ذلك إرتباك في أعماله ".

" السيولة تعني قدرة البنك الفردي على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضا طلبات الإئتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع ".

" السيولة هي احتفاظ البنك بجزء من الأصول بأشكال سائلة أو شبه سائلة بما يتواءم مع إحتياجات عملاء البنك و التزاماته "[1].

" توفير النقود بالكميات وفي الأوقات التي يحتاجها البنك بتكاليف مقبولة، ويعد البنك ذا سيولة عندما يكون بإمكانه توفير النقد اللازم لمصاريفه بتكاليف معقولة وفي أوقات الأزمة، وهذا يعني إما أن يكون للبنك الأموال النقدية السائلة عند الحاجة، وإما أن يكون بإمكانه توفيرها بالاقتراض، أو بيع بعض الأصول "[2].

ولقد عرف صندوق النقد الدولي السيولة بأنها " المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية أو قريب منها ".

وعرفت المفوضية الأوروبية للشؤون الاقتصادية والمالية السيولة بأنها " مصطلح يستخدم في علم المال والاقتصاد لوصف سهولة الحصول على النقود، فإذا كان يتوفر لإقتصاد ما سيولة، فإن الأفراد والشركات يمكنهم الحصول على الأموال التي يحتاجون إليها وبالأسعار التي يريدون وذلك لأغراض الاستثمار والاستهلاك مما يؤدي إلى رفع النشاط الاقتصادي "[3].

وعرفها قاموس شيبان المتخصص للعلوم المصرفية والمالية السيولة بأنها :

✓قدرة الفرد أو المنشاة على تحويل أصوله إلى نقود أو أشباه نقود cash équivalent بسرعة دون أن يتأثر سعر تلك الأصول سلبيا.

✓القدرة على بيع أسهم أو سندات بكميات كبيرة دون أن يؤثر البيع سلبا على أسعار تلك الأسهم أو السندات.[4]

2.<u>أنواع السيولة:</u>

تنقسم السيولة إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

أ. <u>السيولة القانونية:</u>

تحرص الدولة على توفير عنصر الإطمئنان والثقة في البنوك عن طريق تدخل البنك المركزي، وفي هذا السبيل يفرض البنك المركزي نسبة قانونية للسيولة تلتزم بها البنوك التجارية، وإلا تعرضت لعقوبات مالية إذا انخفضت تلك النسبة عما هو مقرر، وتتكون هذه النسبة من مقادير من الأموال يحجبها البنك التجاري عن التوظيف، وهي تتضمن مايلي:

- <u>احتياطي نقدي:</u>

يقدر بنسبة 20% من الودائع والأرصدة المستحقة على البنك للبنوك المحلية والفروع و المراسلين بالخارج، وأية مبالغ تكون مستحقة الدفع بواسطة البنك بموجب شيكات أو حوالات أو إعتمادات، ويودع هذا الإحتياطي في البنك المركزي.

---

[1] . د. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 141.

[2] . د. هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدان، القاهرة، مصر، ص: 273.

[3] . http://ec.europa.eu/economy finance/focuson/inflation/glossary en.htm.

[4] . نبيل ودينا: قاموس شيبان (اركابيتا) للعلوم المصرفية والمالية، ص: 516.

- أصول سائلة:

لا تقل عن 10% من إجمالي ودائع البنك والتزاماته، وتمثل هذه الأصول الرصيد النقدي بخزائن البنك وما يحوزه من سندات حكومية أو ذهب، والمبالغ التي تكون تحت التحصيل من الأسهم وفوائد السندات، والشيكات و الحوالات والأوراق المالية والعملات الأجنبية وأية أصول أخرى ذات سيولة عالية والكمبيالات الجيدة.

وبهذا تكون جملة الاحتياطات القانونية لدى البنوك 30 % من مواردها على الأقل.

ب. السيولة الإضافية:

تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليها، وذلك بغرض تدعيم الثقة فيها واستغلال أية فرص جديدة للتوظيف تدر لها عائدا عاليا.

ت. السيولة الإحتياطية:

تتمثل في الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي حيث يقدم البنك للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة، وذلك نظير رهن بعض أصولها كالكمبيالات الجيدة الخصومة أو الأوراق المالية الممتازة التي يحددها البنك أو المحاصيل الرئيسية كالقطن والأرز وفي العادة تلجا البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي لمواجهة الظروف الموسمية[1]، كتمويل محصول القطن (تبلغ قيمة هذا التمويل حوالي 670 مليون جنيه، أو محصول الأرز 90 مليونا)، وهذا التمويل لا شك أنه يقتضي توفير قدر من السيولة في وقت معين، وتنتهي حاجة البنك إليها بانقضاء ذلك الوقت، كذلك تحتاج البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزي – بضمان بعض الأصول – عندما تواجه بموجات من السحب الجارفة التي لا تكون متوقعة من قبل .

لهذا فإن البنوك تحرص على إقتناء الأصول التي يقبلها البنك المركزي كرهن لتمثل سيولة إحتياطية عند وقت اللزوم.

معايير السيولة:

✓ نسبة الرصيد النقدي :

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالإلتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة التالية:

النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى

نسبة الرصيد النقدي=

× 100

الودائع وما في حكمها

و يقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة)

[1] . د. محمد سعيد أنور سلطان، المرجع السابق، ص ص: 159-160.

وتبين المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي أنه هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة[1].

✓ نسبة الاحتياطي القانوني:

بما أن الاحتياطي القانوني هو عبارة عن الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي مضافا إليه الاحتياطي من النقد مع العلم أن هذا الاحتياطي عادة ما يكون إجباريا وهو يكون على نوعين : إحتياطي إلزامي و إحتياطي للتغطية وتعبر هذه النسبة عن مدى قدرة الموجودات النقدية في البنك المركزي على الوفاء بالإلتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف وتكون بالصيغة التالية:

نسبة الاحتياطي القانوني = الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي / (إجمالي الودائع + شيكات وحوالات مستحقة الدفع + الأرصدة المستحقة للبنوك الأخرى) × 100

توضح المعادلة أعلاه أنه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بإلتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير إعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد التزاماته المالية[2].

✓ نسبة السيولة القانونية:

تمثل هذه النسبة مقياسا لمدى قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف، لذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية وإستخداما في مجال تقويم كفاية إدارة السيولة ويمكن التعبير عنها رياضيا وفق المعادلة الآتية:

نسبة السيولة القانونية = نقدية وذهب لدى البنك + الأرصدة لدى البنك المركزي + أوراق تجارية وأوراق مالية واستثمارات + أذونات الخزانة / إجمالي الودائع + المبالغ المقترضة من البنك المركزي + مستحقات البنوك + × 100

[1] . د. رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 195.

[2] . صادق راشد الشمري، إدارة المصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط: -01-، الأردن، 2009، ص: 380.

شيكات وحوالات وخطابات واعتمادات دورية مستحقة الدفع

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة أي أن هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة[1].

✓ نسبة السيولة العامة :

وتدل على مقدرة المصارف على إسترداد القروض والسلف لدى الزبائن وفقا لتواريخ الاستحقاق وبدون خسارة في القيمة والملائمة بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلف جديدة، ويعتبر من أكفئ المؤشرات على سلامة السياسات التي تتبعها المصارف كما أنه من الضروري أن يتأكد المصرف من مقدرة المقترض على سداد القرض الذي يطلبه قبل أن يقرر منحه أي تسهيل ائتماني، أو قد يرجع المصرف إلى مراجعة أو النظر في مركز العميل المقترض للتأكد من سلامة مركزه المالي.

نسبة السيولة العامة = (النقود بالصندوق + الشيكات تحت التحصيل + الودائع لدى البنوك و المرسلين + الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي) / (الودائع تحت الطلب + الودائع لأجل + الشيكات والحوالات المستحقة الدفع + ودائع البنوك والمراسلين لدى البنك + الرصيد غير المغطى نقدا من خطابات الضمان) × 100

المطلب الثاني: مكونات ووظائف السيولة:

1. مكونات السيولة:

تتكون عناصر السيولة لدى البنك من الأصول التي تتكون من نقود، أو التي يمكن بيعها وتحويلها إلى نقود بسرعة معقولة، ودون أن يتحمل البنك خسائر كبيرة في هذا السبيل، وتسمى هذه الأصول باحتياطات السيولة، ومن هذه الاحتياطات ما يعبر عنه باحتياطات الدرجة الثانية (السيولة شبه نقدية)، والأصول ذات السيولة المشتقة.

أ. السيولة الحاضرة (احتياطات الدرجة الأولى):

وهي تتكون من النقود الموجودة بخزائنه، والشيكات تحت التحصيل، والحسابات الدائنة لدى البنوك المحلية والمراسلين بالخارج، والاحتياطي النقدي والحسابات الجارية لدى البنك المركزي:

- النقود بالصندوق:

هي مجموعة ما يوجد في حوزة البنك من نقد، سواء أكان مصرفيا أو عملة رسمية أو معدنية، بالإضافة إلى ما قد يتوفر عنده من عملات أجنبية.

ومن العسير وضع معيار ثابت لمقدار ما ينبغي أن يحتفظ به البنك من نقود، ذلك لأن الحاجة إلى النقدية تختلف من وقت لأخر وفقا لمواسم الايرادات ومواسم التمويل،كما تتباين تلك الحاجة من مكان إلى غيره، وفقا لاتساع المعاملات في المنطقة التي ينشط فيها البنك

[1] . د. رضا صاحب أبو حمد آل علي،المرجع السابق، ص: 196.

فضلا عن تأثير الحالة الاقتصادية العامة وما تقتضيه من توفر المال السائل في ظرف دون آخر وبدرجات متفاوتة، كذلك فإن الوعي المصرفي يؤثر في معدل السيولة عند البنك، حيث كلما إرتفع ذلك الوعي قلت الحاجة إلى النقود وحل محلها التعامل بااشيكات سحبا وإيداعا.

ومع ذلك من الممكن أن يقرر البنك – على وجه التقريب- ما ينبغي أن يحتفظ بغض نقود معتمدا في ذلك على خبراته السابقة وتجاربه في شتى الظروف، ومما يعين البنك على دراسة حالة السيولة النقدية عنده ويتنبأ بما سوف يكون عليه حالها في المستقبل، أن يعد إحصائيات على شكل سلاسل زمنية قصيرة الأمد (أسبوعية مثلا) تبين حركات السحب والإيداع خلال فترات سابقة، لتدل على سلوك النقدية في مختلف الاوقات.

وعندما يعد البنك مركزه النقدي في أي وقت، فإنه يقارن بين هذا المركز وما هو وارد في الاحصائيات عن الفترة المماثلة، ليتعرف على حالة النقدية لديه، فيدبر ما يلزم من النقود لمواجهة الفترة التالية إذا كان الاتجاه الذي تدل عليه الإحصائيات يقتضي ذلك[1].

- الشيكات تحت التحصيل:

هي الشيكات الصادرة لأمر عملاء البنك الذين يقدمونها إليه ليحصلها ويقيد قيمتها في حساباتهم الجارية، وقد تكون هذه الشيكات مسحوبة على بنك آخر في ذات المدينة، أو على بنك أو فرع لبنك من جهة اخرى، فالشيكات مسحوبة على بنك في نفس المدينة تتسم بسيولة عالية، حيث يمكن تحصيلها أو قيدها لحساب البنك في أقل من يوم، أما الأخرى المسحوبة على بنوك في جهات مغايرة، فإنها تستغرق وقتا يطول أو يقصر وفقا لبعدها عن البنك، ومع ذلك فإن الوقت يتسم بالقصر النسبي.

وفي بعض الحالات قد لا يكون الشيك مستحقا في تاريخ تقديمه إلى البنك للتحصيل، فإذا كان إستحقاقه مؤجلا، فإنه يفقد صفته السائلة إلى أن يحين أجله، كذلك فإنه إذا لم يكن الوعي المصرفي عاليا، والمعاملات التجارية لها إحترامها، فقد ترد للبنك شيكات برسم التحصيل دون أن يكون للمسحوب عليهم أرصدة تقابلها عند تقديمها، وعندئذ تفقد هذ الشيكات سيولتها تماما.

إذا فإن من واجب البنك أن يدرس هيكل الشيكات المقدمة له برسم التحصيل مسترشدا بعدد وقيمة كل نوع منها خلال فترات ماضية كافية، ليتعرف على تكوين هذه الشيكات ونسبة كل نوع فيها ودرجة السيولة التي يتمتع بها.

- الحسابات االدائنة لدى البنوك الأخرى:

ومنها ما يكون على شكل ودلائع بإخطار سابق لدى تلك البنوك، فيفقد قوة سيولته إلى أن يحل أجله ويخطر البنك المدين بضرورة رده، ومنها ما يكون مستحق السداد كالحولات النقدية التي تتمتع بسيولة سريعة، كما ان منها ما يحتفظ به البنك من أرصدة البنوك الأجنبية أو مراسليه في الخارج، بغرض تسوية معاملاتها الخارجية عن طريق تلك الأرصدة، أو بسبب قيد مبالغ لحساب البنك من طرف البنوك على أثر إيداعات تتم فيها، وتتمتع هذه الأرصدة بسيولة عالية حيث أنها تكون مستحقة السداد عند الطلب ويستغرق إستردادها وقتا ليس بالطويل إذا كانت بعملات قابلة للتحويل، كما يمكن تحويل هذه الأرصدة إلى نقد سائل بسرعة فائقة عن طريق بيعها إلى البنك المركزي[2].

- الاحتياطي النقدي والحسابات لدى البنك المركزي:

[1] . محمود عساف، طلعت عبد الحميد، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، ص ص: 138-139.

[2] . د.محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص: 149.

هناك نسبة معينة من أصول البنك يحددها القانون في معظم الدول، أو العرف في دول أخرى كإنجلترا ولابد من إيداع هذه النسبة لدى البنك المركزي في الدولة بغرض تأمين حقوق المودعين، وفي كثير من الحالات لا تكتفي البنوك بهذه النسبة فحسب، ولكنها تودع بالبنك المركزي مقدار يفوقها من أرصدتها النقدية، وذلك تدعيما لمركز البنك التجاري وبخاصة عند إجراء التسويات الحسابية بين البنوك بعضها والبعض من خلال البنك المركزي.

ب. السيولة شبه النقدية (إحتياطات الدرجة الثانية):

وهي عبارة عن موجودات يمكن تحويلها بسرعة وبدون عناء خلال فترة قصيرة إلى السيولة أو هي عبارة عن إستثمارات قصيرة الأجل كالأوراق المالية (أسهم وسندات) والأوراق التجارية المخصومة وحوالات الخزينة.

(فهي تلك السندات قصيرة الأجل التي تقوم الحكومة بإصدارهات لغرض الحصول على الأموال خلال ظروف معينة أهمها هو عدم كفاية إيرادات المقبوضة من أجل تغطية النفقات).

تمتاز هذه الاحتياطات بقصر آجال الإستحقاق وضعف العائد، كما تساهم في تدعيم الإحتياطات الأولية وأيضا في تحقيق بعض الأرباح للمصارف[1].

ت. الأموال ذات السيولة المشتقة:

وهي تلك الأصول التي لا تتمتع بسيولة ذاتية، وإنما تشتق سيولتها من إستحقاقتها وإتمام تحصيلها، أو من أنها تقلل من مقدار الالتزامات التي قد يتحملها البنك فتمنع النقص في السيولة.

ومن هذه الأموال الأمانات التي يودعها العملاء طرف البنك، كالكميات المودعة برسم التحصيل، والأوراق المالية التي لا يستحق قيمتها إلا " بالإستهلاك أو التصفية أو البيع بالبورصة، كما أن منها القروض القصيرة في الأجل والتي يكون البنك قد قدمها لعملائه مقابل ضمانات عالية ومرنة، ويحتمل كثيرا أن يسترجع البنك قيمتها في موعد إستحقاقها، وكذلك القروض الممنوحة بضمان عقود منازل عنها للبنك (إعتمادات المقاولين مثلا)، كذلك فإن من هذه الأموال ذات السيولة المشتقة، ما يصدره البنك من تعهدات بنك على طلب عملائه لكفالتهم في أعمال سوف يؤدونها للغير، وتعهدات البنك مقابل الإعتمادات المستندية التي يقوم البنك بفتحها لصالح الغير وبناء على طلب عملائه، وعادة تكون هذه التعهدات مغطاة بضمانات من العملاء، لهذا فإن سيولتها مشتقة من أن البنك لا يتعرض إلى نقص السيولة عنده إذا ما أو في العملاء التزاماتهم المترتبة عليها[2].

2.وظائف السيولة المصرفية:

السيولة لمقابل سحب الودائع:

تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى البنك، فهي تمثل إلتزامات من قبل المودعين، والتي تتفاوت من حيث السيولة، فليس المهم تصنيف الودائع إلى تحت الطلب، توفير، آجلة ... إلخ، أو وفقا لمصادرها إلى ودائع أفراد، ودائع حكومية... إلخ.، ولكن الأهم معرفة درجة أو إحتمال سحب كل نوع من هذه الودائع خلال الفترة القصيرة تصنف الودائع إلى أغراض السيولة إلى ثلاثة أنواع هي:

[1] . صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص: 379.

[2] . د. محمد سعيد أنور سلطان، المرجع السابق، ص: 151.

✓ودائع مؤكدة السحب.
✓ودائع محتملة السحب.
✓ودائع غير مؤكدة السحب، ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة.

وبصفة عامة كلما زاد إحتمال سحب الوديعة، كلما تطلب ذلك سيولة أكبر ومن أمثلة الودائع المؤكدة السحب – المرتبات المحولة على البنك-، فقد يتم سحبها خلال أسبوع، وكذلك الحال أيضا بالنسبة للزيادة الموسمية في بعض الودائع فهي مؤقتة ويعاد سحبها فيما بعد.

بصفة عامة تسمى الودائع التي يتم سحبها خلال سنة بالودائع الغير المستقرة.....، لذلك من الأنسب إستثمار هذه الودائع في أصول أكثر سيولة تتناسب وتواريخ إستحقاقها مع أزمنة سحب هذه الودائع.

السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات:

تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الإنخفاض في الودائع ولتجنب هذا الوضع، يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية إحتياجات العملاء المؤكدة السحب، لذلك يجب تلبية الإحتياجات المحلية من القروض والسلفيات، تسمى هذه بالسيولة لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات وقد تكون هذه المتطلبات من السيولة، موسمية أو مؤقتة[1].

خاتمة الفصل:

[1] . د. عبد الغفار حنفي، د. عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، جامعة الاسكندية، مصر، ص: 110، ص: 114.

ومن هذا يبدو أن للسيولة أهمية خاصة للمصارف وهذه الأهمية ناتجة من طبيعة عملها أو تعتمد بشكل أساسي على موارد خارجية (ودائع الجمهور) والتي يجب أن تكون مستعدة دائما لتلبية طلبات السحب عليها وأن الافتقار إلى التخطيط الدقيق للسيولة والى التنبؤ الدقيق لعمليات السحب والإيداع يدفع المصرف إلى موقف السيولة غير ملائم.

مقدمة الفصل:

يتناول هذا الفصل أساسيات حول إدارة أصول وخصوم البنوك التجارية، والتي تعتبر تحديا كبيرا أمامها باعتبار أن إهتمام البنوك في جانب الخصوم متعلق بالبحث عن مصادر التمويل الأقل تكلفة وبعدها العمل على تنميتها، أما في جانب الأصول فإن أكثر ما يقلق البنوك التجارية هو درجة المخاطر الناجمة عن الإستثمارات التي يمكن أن يتحملها.

وبناءا على ما تقدم سيستعرض هذا الفصل المواضيع التالية:

- إدارة الخصوم في البنوك التجارية والذي يشمل إدارة الودائع وإدارة رأس المال، بالإضافة إلى إدارة الإقتراض.
- إدارة الأصول (الإستثمارات) والذي يضم سياسة الإقراض، بالإضافة إلى إدارة محفظة البنك التجاري.

المبحث الأول: إدارة الخصوم في البنوك التجارية

المطلب الأول : إدارة الودائع

أولا: ماهية الودائع:

1. مفهوم الودائع:

تؤلف الودائع المصدر الرئيسي لأموال البنك التجاري (يليها في الأهمية رأس المال الممتلك)، وتعرف الوديعة في العرف المصرفي على أنها " اتفاق بمقتضاه يدفع المودع مبلغا من النقود للبنك بوسيلة من وسائل الدفع، ويبني على ذلك خلق وديعة تحت الطلب أو

لأجل يحدد بالإنفاق بين الطرفين، وينشأ عن تلك الوديعة إلزام مصرفي بدفع مبلغ معين من وحدات النقود القانونية للمودع أو لأمره لدى الطلب أو حينما يحل الأجل"[1].

" كما تعرف كذلك على أنها " تلك النقود المسلمة من طرف الأشخاص سواء كان هؤلاء أشخاص طبيعيين أو معنويين"[2].

2. أهمية الودائع:

إن أهمية الودائع لا تقف عند البنوك التجارية فقط بل تتعدى ذلك إلى الأفراد والاقتصاد ككل، فهي تمنح لكل منهم فرصة لتحقيق أهدافه، حيث تمثل الودائع أداة لتوظيف أموال البعض وتساهم في التكفل بعجز البعض الأخر، وفي ما يلي نبرز أهمية الودائع لكل الأطراف المتعاملة بها:

✓ أهمية الودائع بالنسبة إلى الأفراد:

الودائع بالإضافة إلى كونها عملية جيدة للحفاظ على النقود من الأخطار الكثيرة المحتملة كالضياع والسرقة ...، بالإمكان أن تعود على صاحبها بمكاسب مالية لا يمكنه أن يحصل عليها إذا احتفظ بالنقود بحوزته، ومما يزيد من أهمية الودائع بالنسبة إلى الأفراد تلك الإيداعات المستمرة من طرف النظام البنكي والتي تفتح يوميا آفاقا جديدة في ما يتعلق بتداول واستعمال هذه الودائع أو فيما يتعلق بالعوائد المترتبة عنها، وقد أدت المنافسة الموجودة بين البنوك إلى زيادة اهتمام الأفراد بإيداع أموالهم نظرا للخدمات التي يحصلون عليها من طرف البنوك كنتيجة للعلاقات المالية القائمة بينهما[3].

✓ أهمية الودائع بالنسبة إلى النظام البنكي:

تفتح الودائع المجال أمام النظام البنكي فرصا واسعة لتوسيع القرض بإعادة رسكلة الأموال الموجودة فعلا ودون اللجوء إلى عمليات التمويل التضخمي للنشاط الاقتصادي، وهي لا تقوم بذلك فقط وإنما بإمكانها أن تركز مجهوداتها في تمويل فعال ومدروس ووفقا لموارد مالية ليست مكلفة في الغالب مثلما هو الشأن بالنسبة للودائع تحت الطلب.

✓ أهمية الودائع بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني:

* فهي أولا تشكل خزانا كبيرا من الموارد يجنب عرقلة الاقتصاد بسبب شح الموارد .

* كما تسهل الودائع التسيير النقدي للاقتصاد من دون وجود توترات نقدية معيقة للنمو المنتظم، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى زرع الثقة في نفوس كل المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا منتجين أم مستهلكين، أو مجرد مدخرين للأموال، مما يساعد على توفير الظروف الضرورية للازدهار الاقتصادي.

3. تصنيف الودائع:

✓ الودائع الجارية: (Demand Deposits)

يطلق على الودائع الجارية الودائع تحت الطلب وهي عبارة عن إتفاق بين البنك والعميل يودع بموجبه العميل مبلغ من النقود لدى البنك على أن يكون له الحق في سحبه في

---

[1] . د. محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص: 231.

[2] . Ammour bouhalima, pratique des techniques bancaires, Edition dehleb, Algérie, 1997, p : 40.

[3] . زياد سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، ط: -02-، عمان، الأردن، 2003، ص: 59.

أي وقت شاء دون إخطار سابق منه، وتتميز الودائع الجارية عن ودائع التوفير والودائع لأجل بحركتها المستمرة بالزيادة والنقصان، وبشأن التشريعات المنظمة لها تمنع العديد من الدول دفع فوائد عليها، وعادة ما يشترط حد أدنى لقيمة الوديعة التي يبدأ بها العميل لكي يفتح له حسابا جديدا.

✓ ودائع التوفير:(Saving Deposits)

تمثل ودائع التوفير إتفاق بين البنك والعميل يودع بموجبه هذا الأخير مبلغا من المال لدى البنك مقابل الحصول على فائدة، وللمودع الحق في السحب في أي وقت وبدون سابق إنذار، ويحمل صاحب وديعة التوفير دفتر تسجل فيه المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة والفائدة المستحقة والرصيد، ويمكن للمودع أن يتقدم بهذا الدفتر لأي فرع من فروع هذا البنك إذا رغب في الإيداع أو السحب.

✓ الودائع لأجل: (Term Deposit)

تمثل الودائع لأجل الاتفاق بين البنك والعميل، حيث يودع الأخير بموجبه مبلغا من النقود لدى البنك لا يجوز له سحبه أو سحب جزء منه قبل تاريخ متفق عليه وفي المقابل يحصل المودع على فائدة بصفة دورية أو يحصل عليها في نهاية مدة الإيداع ، وقد يتدرج معدل الفائدة في التصاعد كلما زاد المبلغ المودع وكلما طالت فترة الإيداع ومن المتوقع أن يحصل أصحاب الودائع لأجل على معدلات فائدة أعلى مقارنة بما يحصل عليه أصحاب ودائع التوفير[1].

وعلى عكس الودائع الجارية فإن الودائع لأجل و ودائع التوفير لا تعطي لصاحبها الحق في السحب عن طريق شيكات، وإنما يجب تحويل جزء من الوديعة إلى حسابه الجاري ومن ثم سحبها.

ثانيا: إستراتيجيات تنمية الودائع:

بعد التطرق إلى ماهية الودائع من حيث المفهوم و الأهمية وكذلك مختلف الأنواع التي يمكن أن تنطوي في ظلها، سنعرج في هذا البند إلى أبرز الطرق التي يسلكها البنك التجاري في سبيل تعبئتها.

1. إستراتيجية المنافسة السعرية:

تتمثل هذه الإستراتيجية بدفع معدلات أعلى للمودعين ، وعلى الرغم من أهمية هذه الإستراتيجية في النشاط المصرفي وفي معظم مجالات النشاط الاقتصادي، إلا أن بعض التشريعات المصرفية لا تسمح بدفع الفوائد على الودائع الجارية، الأمر الذي يقلل من دور هذه الإستراتيجية في جذب الودائع[2]. ومن الأسباب التي تؤدي بتحريم دفع الفوائد على الودائع من وجهة النظر المصرفية ما يلي:

✓ الحد من ارتفاع تكلفة الأموال:

تتحمل المصارف التجارية مصاريف متعددة نتيجة لإدارتها للحساب الجاري، منها تكاليف تحصيل المستحقات، تكاليف سداد المطلوبات، إلى غير ذلك، والسماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إدارتها، الأمر الذي يستدعي البحث عن فرص استثمارية يتولد عنها معدلات عائد عالية والتي غالبا ما تكون ذات مخاطر عالية قد

[1] . الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط: -01-، الجزائر، 2001، ص: 29.
[2] . د. رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

تهدد في النهاية مستقبل البنك. وعليه فإن عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية يقلل من تكلفة الأموال.

✓ الحد من المنافسة الهدامة بين المصارف:

إن عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية ستقلل من المنافسة بين المصارف والتي قد تسعى إلى اعتماد سعر الفائدة كأساس منطقي للتنافس في جذب الودائع، وعندها تتنافس البنوك لزيادة سعر الفائدة والبحث عن فرص استثمارية تدر فوائد عالية لتغطية هذه النفقات مما يهدد مستقبل هذه البنوك وتصبح المنافسة مؤذية وهدامة[1].

✓ الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة والنائية:

من المعروف أن المصارف التي تعمل في المدن والمناطق ذات الأنشطة التجارية والاقتصادية المختلفة، ستتمكن من دفع فوائد أعلى على الأموال المتاحة لديها بسبب الفوائد الضخمة التي تحصل عليها. ولذلك فعند السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية تنتقل هذه الأموال من المصارف العاملة في المناطق الصغيرة ذات الأرباح القليلة إلى المصارف العاملة في المناطق الكبيرة، وعندها ستتعرض المدن الصغيرة إلى أزمات مالية وآثار عكسية على عمليات التنمية الاقتصادية فيها.

✓ الحد من ارتفاع الفوائد على القروض:

إن عدم دفع فوائد على الودائع الجارية ستقلل من ارتفاع الفوائد على القروض الممنوحة وذلك لانخفاض تكلفة الأموال المتاحة للمصارف، في حين أنه عند دفع الفوائد على الودائع الجارية ستكون هذه التكلفة عالية، وبالتالي تسعى البنوك إلى زيادة الفوائد على قروضها الممنوحة للعملاء لتحقيق عوائد مجزية والتي تكون مخاطرتها الائتمانية عالية، كما أنها ستؤثر على معدلات التنمية الاقتصادية.

2. إستراتيجية المنافسة الغير السعرية:

وهي التي تقوم على تقديم خدمات أفضل للمودعين لأجل زيادة الإيداعات وقد أصبح اللجوء إليها ضرورة ملحة، وهذا لكون المنافسة السعرية لا تعد إستراتيجية فعالة لجذب الودائع، والذي يرشح هذه الإستراتيجية للنجاح هو ما أكدته الدراسات الميدانية من وجود تباين كبير بين البنوك في مستوى جودة الخدمات المقدمة وأيضا في تكلفتها، إلى جانب التباين في أنواعها ومدى تكاملها، كل هذا بالإضافة إلى أثر رصيد كل بنك من الودائع الجديدة[2].

ولإلقاء المزيد من الضوء على هذه الإستراتيجية سوف نوضح أهم الخدمات المصرفية المقدمة والتي يعتمد عليها البنك في جذب المزيد من الودائع:

✓ تحصيل مستحقات المودعين:

يعتبر التحصيل من أهم أهداف النظام المصرفي، فهي تساعد على تسوية حسابات الزبائن وذلك بالمقاصة بينهما دون الحاجة لتداول النقود، كما تساعد على توفير الوقت والجهد الذي يقوم به المصرف في تحصيل الصكوك وتحصيل وسائل السداد الأخرى

[1] . فلاح حسن الحسيني، إدارة البنوك " مدخل كمي واستراتيجي"، دار وائل للنشر، ط: -02-، عمان، الأردن، ص:33.
[2] . منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشات المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

كالحوالات الداخلية، الكمبيالات. وإستراتيجية المنافسة هنا تظهر نظرا لتباين المصارف في سرعة تحصيل الصكوك، وفي مقدار ما يتحمله الزبائن من تكاليف تحصيل الصكوك ووسائل السداد الأخرى، فالمصرف الذي يتميز بسرعة عمليات تحصيل المستحقات للزبائن، وتقليل التكاليف التي يتحملها الزبائن يكون أكثر من غيره قدرة على جذب الودائع.

✓ سداد المدفوعات نيابة عن الزبون:

تقدم المصارف خدمات مصرفية أخرى، وتتمثل في سداد قيمة الصكوك التي حررها المودع لصالح الآخرين، وفي سداد بعض المطلوبات المستحقة عليه عندما يتقدم بها الدائنون دون الحاجة لتحرير صكوك، كفواتير التليفون وأقساط الإيجار، وبعض فواتير الشراء. وتتضح إستراتيجية المنافسة هنا على مدى استعداد البنوك لسداد المطلوبات المستحقة على الزبون بتحرير صكوك دون رصيد، وتحمل الزبون أقل ما يمكن من مصروفات مقابل هذه الخدمات، حيث تمنح هذه القدرة على جذب مودعين أكثر من غيرها من المصارف التي تتميز بمثل هذه الخدمات أو بجزء منها[1].

✓ استحداث أنواع جديدة من الودائع:

تتجه إستراتيجية المنافسة من خلال شهادات الإيداع القابلة للتداول والغير القابلة للتداول، أمر سحب قابل للتداول (NOW)، ودائع سوق النقد (MDAS).

حيث كلما نجح البنك في إدخال أنواع جديدة من الودائع يقبل عليها المودعين كلما كان مؤشر على الحيوية وقدرته (البنك) على الابتكار، وهذا يلفت الأنظار بالنسبة للمودعين المحتملين[2].

و للإشارة فإن مثل هذه الإستراتيجية تتطلب دراسية معمقة و دقيقة لأوضاع المنافسين، و عادة ما يمتهن هذه الإستراتيجية البنوك الرائدة ذات الإمكانيات المتقدمة و التقنيات الكبيرة[3].

✓ سرعة أداء الخدمة:

تتمثل إستراتيجية المنافسة في هذا الشأن، في استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في مجال البنوك مما يقلص نفقات وأعباء العمل اليدوي المتكرر، ويؤدي إلى الاستفادة الكاملة من الوقت واستغلاله في تطوير نوعية الخدمات المقدمة كما يؤدي إلى خلق منتجات وعلاقات جديدة مع العملاء بما يزيد من فرص مضاعفة البنك لموارده المالية[4].

✓ تقديم خدمات متنوعة للعملاء:

تقوم إستراتيجية المنافسة في هذا المجال على تقديم البنوك للمودعين إغراءات متنوعة من بينها إعطائهم الأولوية في الاقتراض، وكذا إقراضهم بمعدلات منخفضة، بل تذهب بعض البنوك إلى حد التمييز في هذا الشأن بين المودعين الذين يحتفظون دائما برصيد وديعة مرتفعة، وبين المودعين الصغار، كما تلجا البنوك التجارية إلى الإعلان عن خدماتها البنكية

[1] . د. رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سبق ذكره، ص: 140.

[2] . منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العري الحديث، ط: -03-، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 164.

[3] . حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف " إستراتجية تعبئة الموارد وتطبيق الائتمان "، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط: -01-، عمان، الأردن، 2000، ص: 170

[4] . وسيلة حمداوي، التكنولوجيا الحديثة والمتطورة ومساهمتها في بعث وتطوير الخدمات والمنتجات البنكية، الملتقى الوطني حول النظام المصرفي الجزائري، واقع وأفاق، المكتبة المركزية، قالمة، يومي: 05، 06، نوفمبر، 2001، ص: 17.

التي من بينها الإقراض بأسعار فائدة منخفضة لأصحاب الودائع العامة وذلك كجزء من سياستها لجذب الودائع المصرفية.

✓ إدارة محفظة الأوراق المالية:

ويقصد بها قيام البنك بعمليات بيع الأسهم وسندات يملكها العميل، وكذا تحصيل الفوائد والأرباح والفوائد المتولدة منها، وعادة ما يتقاضى البنك عمولة على عمليات البيع والشراء تقل عما كان ينبغي للعميل دفعه إذا ما لجأ إلى السمسار في سوق الأوراق المالية وترتكز إستراتيجية المنافسة في هذه الخدمة على:

- مدى كفاءة البنك في تنفيذ أوامر العميل (تعليمات).
- مدى انخفاض نسبة العمولة التي يحصل عليها البنك مقارنة بالعمولة التي كان سيأخذها السمسار.

✓ فتح الإعتمادات وإصدار خطابات الضمان:

يقصد بفتح الاعتماد(Crédit-line) بأنه إتفاق بين البنك والعميل يعطي الطرف الأخير الحق في الاقتراض في حدود مبلغ يحدده الاتفاق، أما خطابات الضمان هي (Lettres of credit) وهي تعهد كتابي من البنك بقبول دفع مبلغ معين نيابة عن العميل إلى طرف آخر خلال فترة محددة صراحة في خطاب الضمان، وذلك في حالة عدم قيام البنك بالوفاء بتلك الالتزامات مباشرة في تاريخ الاستحقاق، ويتقاضى البنك عمولة من العميل نظير إصدار خطاب ضمان، تتجه إستراتيجية المنافسة هنا من خلال التوسع في سياسة فتح الاعتمادات وخطابات الضمان، وكذلك كلما انخفضت العمولة التي يحصل عليها البنك[1].

✓ التوسع في تقديم خدمات غير مصرفية:

تتمثل في تقديم خدمات الاستشارات في مجال الاستثمار، وإدارة الأموال العائدة إلى المودع، التأجير التمويلي، كوكيل أو مفوض في إدارة أموال الغير، وتبرز إستراتيجية المنافسة في هذه الوظيفة، كلما توسع في تقديم خدمات مصرفية غير تقليدية إلى جانب الخدمات الأخرى ذات الارتباط الغير المباشر بالعمليات المصرفية[2].

3. إستراتيجية الودائع المشتقة (اشتقاق القروض):

لابد وان نشير أولا أن عملية توليد الودائع المشتقة تنطوي ضمن جملة من الفرضيات المفسرة لها:

- ينصب التحليل على المصارف التجارية مجتمعة، أو على المصرف التجاري الوحيد داخل الجهاز المصرفي.
- يحتفظ المصرف التجاري بنسبة مئوية من كل وديعة تودع لديه في حساب له في البنك المركزي كاحتياطي قانوني.

[1] . منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشات المالية، مرجع سبق ذكره: 122.
[2] . فلاح حسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

- إن الأفراد أو الوحدات الاقتصادية المستفيدة من قروض الجهاز المصرفي التجاري تحتفظ بكامل قروضها في صورة ودائع جارية، ويعني ذلك عدم احتفاظ هذه الوحدات بجزء من قروضها (الودائع الجديدة المشتقة) في خزائنها الخاصة أو تحويل جزء منها إلى عملة في التداول.
- إن حجم الوديعة الأولية تمثل نقطة انطلاق في آلية التوسع المضاعف للودائع الجديدة.
- إن البنك التجاري يقدر على إقراض ما لديه من أموال تفيض عن الاحتياطات التي يرغب في الاحتفاظ بها.
- إن مبلغ القرض الممنوح للأفراد أو الوحدات الاقتصادية يسحب بالكامل من المصرف المقرض على شكل نقود يتم إيداعها فيما بعد في أحد مصارف الجهاز المصرفي التجاري[1].

✓ توليد الودائع المشتقة على مستوى المصرف الواحد:

تنفرد البنوك التجارية من غيرها من المنشات المالية، بقدرتها الفائقة في اشتقاق الودائع أي خلق النقود الغير القانونية وتعد هذه الأخيرة نقودا جديدة ذات أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني، حيث تعد الشكل الثاني للوحدات التي يمكن إدخالها في الرصيد النقدي، بل تعد هذه الودائع المشتقة الصورة الأكثر انتشارا في غالبية الاقتصاديات المتقدمة[2].

✓ توليد الودائع المشتقة على مستوى المصارف مجتمعة:

إن واقع الأمر يتضمن تعددا للبنوك التجارية التي يتكون منها النظام المصرفي، وكل هذه البنوك يتلقى ودائع من عملائه ويمنح القروض للأفراد والمؤسسات فيطرح كمية من نقود الودائع غير ما يطرحه الآخرون، ولابد في هذه الحالة أن تتشابك العمليات فتتحول بعض نقود الودائع التي طرحتها بعض البنوك إلى بنوك أخرى من خلال معاملات العملاء التابعين للبنوك المختلفة مع بعضهم البعض[3].

المطلب الثاني : إدارة رأس المال

أولا: المفهوم والأهمية الاقتصادية لرأس المال في البنوك التجارية:

1. مفهوم رأس المال في البنوك التجارية:

رأس المال هو عبارة عن ما يملكه المساهمون من الأفراد والمؤسسات والحكومة وهو يعتبر دينا أو التزاما على البنك لصالح المساهمين، وتمثل حقوق الملكية أو ثروة الملاك نسبة صغيرة من إجمالي الخصوم، فالبنوك التجارية تعرف بأنها على درجة عالية من الرفع المالي أي الاعتماد على أموال الغير لزيادة عائد الملاك، حيث أن النسبة الأكبر من أصول البنك تمول عن طريق الاقتراض أو الودائع. وتتمثل المكونات الأساسية لحقوق الملكية في رأس المال (القيمة الاسمية للأسهم العادية والممتازة) والأرباح المحتجزة و الاحتياطات، ويمثل رأس المال حماية لأموال المودعين والمقرضين وذلك في حالة انخفاض قيمة أصول البنك[4].

---

[1]. د. رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سبق ذكره، ص: 155.

[2]. سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 144.

[3]. وجدي محمود حسين، اقتصاديات النقود والبنوك، كلية التجارة، المنصورة، 2002، ص: 151.

[4]. نهال فريد مصطفى، الأسواق والمؤسسات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 135.

2. أهمية رأس المال في البنوك التجارية:

تبرز أهمية رأس المال الممتلك في أي منشأة أعمال من خلال مجموعة الوظائف التي يؤديها، وتكتسي أهمية رأس المال على صعيد المنشات المالية – تحديدا في البنوك التجارية- أهمية متميزة، ويمكن تحديد أهم وظائف رأس المال في النقاط التالية:

✓ يستخدم رأس المال لشراء الموجودات الثابتة واللازمة لبدء البنك بتأدية خدماته وتدعيم قدرته على الاستمرار .

✓ يعمل رأس المال على إسناد البنك وترصين موقفه المالي في مواجهة الخسائر التشغيلية الناجمة عن ممارسة الأنشطة والفعاليات المختلفة.

✓ تمثيل المالكين والمساهمين في مجلس إدارة المصرف، حيث تحدد القوة التصويتية للمالكين بعدد الأسهم التي يمتلكونها.

✓ تدعيم ثقة العملاء والسلطات الرقابية بقدرة البنك على تسديد التزاماته في الظروف الغير اعتيادية.

✓ يستخدم في توظيف أمواله في مجالات الإقراض والاستثمار في بداية حياة البنك، إذ لا يتوقع أن يحصل البنك على مصادر تمويل وخاصة الودائع حال الإعلان عن تأسيسه.

ثانيا : إستراتيجية زيادة رأس المال في البنوك التجارية:

1. زيادة رأس المال بإصدار الأسهم العادية:

تتمثل هذه الزيادة في إصدار أسهم جديدة يتم الاكتتاب فيها سواء من قبل المساهمين القدماء أم تعرض إلى الاكتتاب العام، ولكن هذه الزيادة في الإصدار تلفى جدل نظرا للتعارض بين هدف الملاك وهدف البنك المركزي، فبالنسبة للملاك فإن زيادة الإصدار يعني بشكل رئيسي انخفاض الأرباح الموزعة، حيث أن الملاك القدامى يرون في إصدار أسهم جديدة دخول منافسين جدد مما يضعف قراراتهم ووجهة نظرهم في الإدارة وفي مجالس التصويت، وبالتالي هنا أولى للإدارة عرض الإصدار على الملاك القدامى أولا[1].

أما بالنسبة للبنك المركزي فهو يهدف إلى حماية أموال المودعين مما يدفعه إلى حث البنوك التجارية إلى زيادة رأس المال، ولأن الملاك يرون أن الحماية الحقيقة لمودعي البنك تتمثل في استثمار أموالهم في نواحي ذات خطورة منخفضة، وليس في زيادة رأس المال كضمان، فإن رأس المال لا يعتبر مصدرا خصبا للطاقة الاستثمارية، إذ قد لا يمثل في بعض الأحيان أكثر من 1% من مصادر البنك المالية[2].

2. زيادة رأس المال باحتجاز الأرباح :

لا تتعارض وجهة نظر الملاك والبنك إلى مركزي بشأن هذه الإستراتيجية، وذلك عكس إستراتيجية زيادة رأس المال، فمن وجهة نظر الملاك يترتب على احتجاز الأرباح ارتفاع القيمة السوقية للأسهم العادية، وقد يكون في بعض الأحيان ارتفاع قيمة الأسهم بنفس

[1]. فلاح حسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 82-83.

[2] . منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

قيمة الأرباح المحتجزة، بمعنى أن القيمة السوقية للأسهم في حالة عدم إجراء توزيعات قد تعادل القيمة السوقية للأسهم على فرض توزيع الأرباح مضافا إليه قيمة التوزيعات التي كان يمكن أن يحصل عليها الملاك.

أما ترحيب البنك المركزي بإستراتيجية احتجاز الأرباح فيرجع إلى أنها تمثل تدعيما وحماية للمودعين، وبل قد يصل الأمر في ظل بعض التشريعات أن تلتزم البنوك بعدم إجراء توزيعات حتى يتكون لديها احتياطات تعادل على الأقل قيمة رأس المال، وعلى الرغم من المزايا التي تتصف بها إستراتيجية احتجاز الأرباح، إلا أنه يعاب عليها صغر الطاقة الاستثمارية التي يمكن أن تتمخض عنها، وعدم ملائمة تلك الإستراتيجية لصغار الملاك الذين يعتمدون عليها في تغطية احتياجاتهم الأساسية[1].

المطلب الثالث : إدارة الاقتراض

أولا : حاجة البنوك التجارية للاقتراض:

1. مفهوم القرض:

من الناحية اللغوية نجد أن أصل كلمة القرض نابعة من كلمة " Creder " اللاتينية وتعني وضع الثقة[2]، أما تعريف القرض من الناحية الاقتصادية فقد شهد تعاريف متعددة يختلف مضمونها وفق وجهة نظر واتجاهات الباحثين، حيث عُرف على انه ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص أو طرف ما هو الدائن بمنح أموال إلى طرف آخر هو المدين (والمدين في هذه الحالة هو البنك)، أو يعد بمنح هذه الأموال أو يلتزم بضمانها أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة. ويشار إلى القرض أيضا بالعملية التي يتم فيها مبادلة مال حاضر بوعد وفاء (تسديد أو دفع) بمقابل، أي أنه تنازل أحد الطرفين مؤقتا للطرف الآخر عن مبلغ معين من المال على الاتفاق باستعادته بعد انقضاء مدة معينة منصوص عليها في عقد الاتفاق[3].

ويستنتج مما سبق أن عملية الإقراض يجب أن يتوفر فيها عنصرين على الأقل يتمثل الأول في عنصر الثقة فالدائن له ثقة في أن المدين (البنك التجاري) سوف يقوم بالتسديد في الأجل المحدد أما العنصر الثاني يتمثل في ضرورة وجود فجوة زمنية مابين منح الأموال وما بين استرجاعها ولا يعد قرضا إن لم تكن هذه الفجوة موجودة .

2. أهمية عملية الاقتراض بالنسبة للبنوك التجارية**:**

تلجا البنوك التجارية للاقتراض من مصادر ولأسباب وغايات منها:

✓يخفف الاقتراض الكثير من الصعوبات التي يمكن أن تتعرض لها البنوك في مجال الحصول على الأموال وبالأخص البنوك الصغيرة والحديثة النشأة.

✓لا يترتب على الاقتراض تدخل المُقرض في مجلس إدارة البنك ولا المساهمة في ملكيته وذلك بالمقارنة مع الممولين الآخرين ولهذا فإن المالكين لا يفقدون أي جزء من السيطرة على إدارة البنك.

✓يمكن أن تكون تكلفة القروض في بعض الأحيان أقل نسبيا من تكلفة الودائع، وذلك لأن القروض لا تخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني.

---

[1] . منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

[2] . Ammour bouhalima, Opcit., P: 40.

[3] . شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط: -02-، الجزائر، 2001، ص: 90.

✓تحفز الأسعار العالية لضريبة الدخل على الاقتراض مقارنة مع الحصول على الأموال عن طريق زيادة رأس المال (سواء كان ذلك بإصدار أسهم جديدة أو باحتجاز الأرباح)، بحكم أن الفوائد على القروض تعد تكاليف يتم طرحها قبل فرض الضريبة على الدخل بخلاف الأرباح الموزعة .

✓يُمكن القرض للبنك الُمقترض من استعمال الأموال بصورة أكثر فاعلية لأنها لا تعاني من الاستحقاق المبكر.

✓يمكن تنسيق تسديد أقساط القرض مع تنزيل الاندثار السنوي، بحيث يتمكن البنك من الوفاء بالقروض من الأموال الناجمة عن العمليات التشغيلية له بصورة تدريجية.

✓تنظيم عملية الاقتراض وفق جدول زمني لتسديد أقساط القرض المستحقة، ولاُيمكن للمقرض أن يطالب البنك بالسداد قبل فترة الاستحقاق، وفي حالة تعذر السداد فإن المقرض يبدي نوعا من المرونة في تأجيل السداد و عدم حجز الضمانات، مما يتيح الفرصة لاستمرار نشاط البنك المقترض و عدم إرباك سيولته.

✓يكون معدل الفائدة على القروض الممنوحة للبنوك عادة منخفضا لأن التكاليف الإدارية و مخاطر سداد هذه القروض تبقى محدودة نسبيا.

ثانيا: استراتيجيات الاقتراض:

إستراتيجية الاقتراض داخل الجهاز المصرفي:

1. الاقتراض من البنوك التجارية:

تفضل البنوك التجارية في بعض الأحيان الاقتراض من بعضها البعض على سبيل تمويل عملياتها، وتأخذ هذه القروض عدة صور من أهمها:

✓شهادات الإيداع:

وهي عملية تتمثل في شراء شهادات الإيداع التي تصدرها البنوك من خلال السوق الأولى أو السوق الثانوي، وتنقسم هذه الشهادات إلى شهادات غير قابلة للتداول، وشهادات قابلة للتداول، و هذه الأخيرة هي عبارة عن شهادات لحاملها يمكن شرائها و بيعها من السوق المالي في أي وقت و دون الرجوع إلى البنك الذي أصدرها، وتعتبر بمثابة ودائع آجلة تسمح بتوفير أموال طويلة الأجل يمكن استخدامها في زيادة الطاقة الاستثمارية للبنك[1].

أما في ما يتعلق بشهادات غير قابلة للتداول هي شهادات شخصية تصدر بمقتضى إتفاق بين البنك و عمليه، ووفق هذا الاتفاق يدفع البنك المُقرض مبلغا معينا مقابل الحصول على فوائد محددة، فضلا على استرداد قيمة الشهادة عند تاريخ استحقاقها، و لا يجوز للبنك الحامل للشهادة التصرف فيها بالبيع، كما لا يمكن استرجاع قيمتها إلا عندما يحين وقت استحقاقها، وعادة ما تكون القيمة الاسمية لهذه الشهادات أقل من القيمة الاسمية للشهادات القابلة للتداول، ولعل هو ما يميزها هو المرونة في تحديد تاريخ الاستحقاق بما يتناسب مع كل بنك.

✓قرض فائض الاحتياطي الإلزامي:

يمكن للبنوك التي يوجد لديها فائض احتياطي الإلزامي أن تقرضه لبنك تعاني من عجز فيه، و ذلك عن طريق إصدار تعهد مكتوب مضمون من البنك المركزي الذي يدير ذلك الاحتياطي، يلتزم فيه البنك المقترض بسداد القرض مع الفائدة المترتبة عليه، و تتحدد هذه الفائدة وفقا لقانون الطلب و العرض، وعلى الرغم من أن اقتراض تلك الأموال عادة ما يكون

[1] . منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999، ص:08.

في حدود الليلة الواحدة، بهدف سداد العجز في الاحتياطي الإلزامي، إلا أن الواقع قد أثبت أن تاريخ استحقاق تلك القروض قد تمتد إلى فترة طويلة نسبيا، وذلك لما يضطر البنك لاقتراض تلك الأموال لاستخدامها في الاستثمار حينئذ يصبح لزاما عليه أن يطلب تمديد فترة القرض، و يلعب البنك المركزي في هذا الصدد دور الوسيط بين البنوك المقرضة و المقترضة[1].

كما يمكن أن يكون الاتصال مباشر بينهما أو من خلال سماسرة مختصين في هذا النوع من القروض .و الجدير بالذكر في هذه الإستراتيجية أن بعض البنوك لا تنظر إلى إستراتيجية الاقتراض من البنوك التجارية الأخرى بعين الرضا، نظرا للاعتقاد السائد أن البنك الذي يلجأ إلى الاقتراض من البنوك الأخرى هو في حالة ضعيفة، لذلك فإن هذا المصدر غير مضمون خاصة و أن الحاجة إلى الأموال تنشأ عادة من زيادة الطلب على السحوبات أو القروض، وهذه الأمور تحدث نتيجة لأوضاع سياسية و اقتصادية معينة، ومن هذا المنطلق تصبح جميع البنوك التي تنشط داخل نفس الجهاز المصرفي معرضة لنفس الظروف، مما يجعل كل البنوك تحتاج إلى أموالها في فترة واحدة، الأمر الذي يجعلها غير مستعدة و غير قادرة على إقراض بعضها البعض[2].

2. الاقتراض من البنك المركزي:

يمكن للبنك التجاري أن يقترض من البنك المركزي و ذلك لمقابلة متطلبات السيولة و البنوك الصغيرة تعتبر أكثر قدرة على الاقتراض من البنك المركزي عن البنوك الكبيرة، بالنظر إلى تأثيرها بدرجة أكبر من البنوك الكبيرة بالتقلبات الموسمية، والتي يعتبرها البنك المركزي من الحالات التي يسمح فيها تقديم قروض بالإضافة إلى حالات عجز الاحتياطي، وحالات الطوارئ [3].

وفي الواقع أن دور البنك المركزي كممول للبنوك التجارية لا يقف عند حد منح القروض، وإنما يتعداه ليشمل عمليات إعادة الخصم:

✓ القروض و السلف:

يقوم البنك المركزي كأي بنك آخر بإقراض البنوك التجارية، ولكن ما يميز البنك المركزي هو أن قروضه تقدم للبنوك و ليس للأفراد و المشروعات[4]، حيث يعتبر البنك المركزي في هذا الصدد بنك البنوك و يقوم مقام المقرض أو الملجأ الأخير لمساعدة المصارف التجارية في تلبية احتياجاتها، و يعمل البنك المركزي كبنك للبنوك وإقراضها لأنه يحتفظ باحتياطاتها و يشرف على عمليات المقاصة فيما بينها و يمد لها يد العون في أوقات الأزمات[5].

✓ إعادة الخصم:

ارتبطت وظيفة الملجأ الأخير للإقراض تاريخيا بتلك الوظيفة الخاصة بإعادة القطع (إعادة الخصم) حيث كانت الوظيفة الأولى تنجز من خلال الوظيفة الثانية، ففي الأصل كان تعبير إعادة القطع أو الخصم يطبق فقط على الأوراق التجارية التي تُجلب إلى البنك

---

[1]. منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، المكتب العربي الحديث، جامعة طنطا، الإسكندرية، مصر، 2003، ص:63.

[2] . زياد سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

[3] . محمود صالح الحناوي، عبد السلام عبد الفتاح، المؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 290.

[4] . مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 224.

[5] . خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج، ط: -02-، عمان، الأردن، 2003، ص: 203.

المركزي من قبل البنوك التجارية وبيوت الخصم أو سماسرة الأوراق المالية الذين هم في حاجة وقتية للأموال و لا يمكن تدعيم موجودهم النقدي بأي طريقة أخرى أو على الأقل ليس بطريقة أكثر ملائمة أو أكثر فائدة من إعادة خصمها لدى البنك المركزي، إن الأهمية الواقعية لإعادة الخصم (بالمعنى الواسع) تظهر في حقيقة أنها تزيد مرونة وسيولة التنظيم الائتماني برمته، فهي توفر للمصارف التجارية و لمؤسسات الائتمان وسائل بديلة لتحويل بعض موجوداتها التي تدر دخلا إلى نقد سائل، عندما تتأثر احتياطاتها النقدية سلبا و تميل إلى الانخفاض من الحد الأدنى القانوني أو المتعارف علية[1].

إن عملية إعادة الخصم لا ينظر إليها بارتياح ، سواء من وجهة نظر مالك الورقة أو من وجهة البنوك التجارية ، لأن الطرف الأول يرى أن عبر عملية إعادة الخصم يكشف على بعض أسراره، أما بالنسبة إلى الطرف الثاني (البنك) يرى أنه يمكن أن ُيساء تفسير هذه العملية على أنه دليل على ضعف سيولى البنك الذي يلجأ إلى إعادة خصم الأوراق التي بحوزته، و لهذا فإن البنوك التجارية لا تلجأ إلى عمليات إعادة الخصم إلا في الحالة القصوى و المتمثلة في:

- تدني سيولتها.
- زيادة فرص الاستثمار في نواح أكبر مردودية.

3. تخفيض الاحتياط القانوني:

بالرغم من أن هذه الإستراتيجية تخرج عن سيطرة البنك التجاري، إلا أن لها تأثير أكبر على قوته الاستثمارية للبنك، حيث عادة ما تنص التشريعات على ضرورة احتفاظ البنوك بحد أدنى من الودائع لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني[2]، و يستخدم البنك المركزي فكرة الاحتياطي القانوني للتحكم في حجم الأموال المتاحة للاستثمار مما يمكنه بالتالي في التحكم في تنمية النقود المطروحة للتداول.

و لإلقاء الضوء على هذه الفكرة سنفترض أن الاقتصاد يمر عبر كساد، الأمر الذي يدعو البنك المركزي إلى خفض نسبة الاحتياطي القانوني لتصبح 10 % بدلا من 25 % مثلا، هذا يعني أن البنك المركزي قرر زيادة كمية الأموال التي يمكن للبنك التجاري التصرف فيها للإقراض (الاستثمار) ، بعبارة أخرى لم تعد القوة الاستثمارية للودائع ممثلة في 75 % من قيمتها بل ارتفعت إلى 90% من تلك القيمة، بالطبع ستسهم الزيادة النسبة المفرج عنها (15%) في زيادة عرض النقود في السوق، طالما سيستخدمها البنك التجاري في تمويل قروض إضافية للعملاء أو في أي نوع من الاستثمار[3].

إستراتيجية الاقتراض خارج الجهاز المصرفي:

1. اتفاقيات إعادة الشراء:

تتم عادة بين البنك التجاري و بين البنوك التجارية الأخرى أو تجار الأوراق المالية، وهي تعنى ببيع أصل مالي باتفاق إعادة شرائه في تاريخ لاحق محدد بسعر يتفق عليه مقدما، وقد هذا يكون الاتفاق لمدة يوم أو عدة شهور، أي أن معظمها اتفاقيات قصيرة الأجل، ودرجة المخاطر في هذه الاتفاقيات تعتبر محدودة لأنها عادة مغطاة بالأوراق مالية حكومية،

[1] . ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 254.
[2] . منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص: 138.
[3] . منير إبراهيم هندي، المرجع نفسه، ص: 141.

ورغم أن أسعار هذه الاتفاقيات تكون أعلى من معدل الفائدة على الودائع، إلا أنه نظرا لعدم خضوعها لمتطلبات الاحتياطي القانوني فإن معدل فائدتها يقارب فائدة الودائع، إذا أخذنا هذا الاحتياطي القانوني في الاعتبار عند حساب تكلفة الودائع.

2. إستراتيجية الاقتراض من سوق رأس المال:

يعتبر الاقتراض من سوق رأس المال من أنواع الاقتراض طويلة الأجل التي تتمثل إما في اقتراض مباشر بين البنك وأي مؤسسة أخرى ، أو من خلال إصدار البنك لسندات طويلة الأجل، وفي كلتا الحالتين يدفع البنك فائدة على هذه الأموال حسب آجال استحقاقها[1].

ويتميز الاقتراض من سوق رأس المال عبر الودائع بكونه لا يخضع لمتطلبات الاحتياط القانوني ولا يقتضي الأمر التأمين عليه، وكذلك غالبا ما يبقى رصيد القرض ثابتا طوال فترة الاقتراض، أما التدفقات النقدية المرتبطة به والتي تتمثل في الفوائد وأقساط السداد، فهي معروفة مسبقا، سواء من حيث القيمة أو من حيث التوقيت بما يعني انخفاض تكلفة إدارتها وأنها لا تسبب في تعرض البنك لمخاطر العسر المالي إذ من غير المتوقع أن يحدث طلب مفاجئ للنقدية لغرض حماية خدمة الدين، يضاف إلى ذلك أن البنك المركزي وفقا لبعض التشريعات يقبل اعتبار تلك القروض جزء من رأس المال وهذا أمر له أهمية كبيرة، فإذا كان البنك أمام قرار المفاضلة بين إصدار أسهم أو إصدار سندات لتدعيم رأس المال، فان الاحتمال القريب هو البديل الثاني، لأن فوائد السندات تعد من المصروفات التي تخصم من الإرادات قبل حساب الضريبة، هذا إلى جانب معدل هذه الفوائد عادة ما تكون أقل من معدل العائد الذي يطلبه الملاك في حقوق الملكية، بالإضافة إلى إصدار السندات لا يؤثر على مراكز الملاك على عكس إصدار الأسهم العادية ورغم هذه المزايا فان للقروض الطويلة الأجل بعض العيوب من أهمها:

- لا تعتبر موردا خصبا بالنسبة إلى البنوك الصغيرة وذلك إلا بشروط ملائمة.
- تدخل بعض التشريعات والقوانين لوضع حد أقصى لها.
- تتطلب احتجاز أرباح بشكل مستمر لتغطية سداد القروض وفوائده[2].

[1] . محمود صالح الحناوي، عبد السلام عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 290.
[2] . منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

المبحث الثاني: إدارة الأصول (الاستثمارات)

المطلب الأول: سياسة الإقراض

أولا: الاستثمار في الأصول النقدية:

1. رصيد النقدية:

تعتبر النقدية أساس المعاملات اليومية العادية أو لمقابلة الإنفاق اليومي أما العناصر الأخرى فهي المكون الأكبر للأصول النقدية[1]، و ينبغي أن لا يزيد رصيد النقدية في خزائن البنك عما يكفي عن مواجهة زيادة متوقعة من المسحوبات اليومية عن الإيداعات اليومية، و يتوقف حجم الرصيد النقدي المطلوب الاحتفاظ به لمواجهة المسحوبات المتوقعة و الغير متوقعة على عنصرين هامين هما: هيكل و ودائع البنك ، و المسافة التي تفصل بينه و بين البنك المركزي.

فإذا كان لدى البنك عدد قليل من كبار المودعين فسوف يزداد احتمال تعرضه لمسحوبات كبيرة متوقعة و غير متوقعة قد يزيد في يوم معين عما حصل عليه من إيداعات، وإذا كان البنك المركزي يقع في منطقة بعيدة فإن وقتا طويلا نسبيا قد ينقضي قبل أن يتمكن من سحب جزء من الاحتياطي الزائد في حسابه[2].

2. الأرصدة لدى البنك المركزي (الاحتياطي القانوني):

يقصد بإدارة الاحتياطات القانونية مقدار ما يستثمره البنك التجاري في النقدية التي بحوزته أو في حسابه الجاري لدى البنك المركزي، و أساس هذا الاحتياطي هو تكوين السيولة الإلزامية التي يجب أن يوفرها البنك لنفسه حماية للمودعين و ضمانا لحقوقهم و لهذا يسمى بالاحتياطي القانوني، و نظرا لهذا الجزء يتصف بالنقدية الجاهزة و بدرجة سيولة كبيرة، لذلك فإن الاستثمار فيه لا يدر أي عوائد للبنك بل صفته التكوينية و طريقة استخدامه تبعده عن أي طريقة استثمار، و بسبب ذلك فإن إدارة البنك التجاري تكون حذرة جدا في تحديد مقدار هذه الاستثمارات، و عادة ما يتم تحديد النقدية و فق قانون المتوسطات حيث يتوقع أن تكون المسحوبات و الإيداعات اليومية متقاربة و من ثم ينبغي أن لا يزيد رصيد النقدية في خزائن البنك عما يكفي لمواجهة زيادة متوقعة في المسحوبات اليومية عن الإيداعات اليومية[3].

3. الاحتياطات الثانوية:

يتوقف حجم الاحتياطات الثانوية على عوامل عديدة من أهمها مدى تذبذب الودائع و مدى سهولة الحصول على موارد إضافية من مصادر أخرى في الوقت المناسب، و سياسة البنك المركزي في شأن المستوى الملائم للسيولة، و عادة ما يتكون الاحتياطي الثانوي من أصول شبه نقدية تتمثل في أوراق مالية حكومية قصيرة الأجل كأذونات الخزينة و الأوراق التجارية، القروض و السلف ذات الأجل القصير، و سوف نتطرق إلى كل منها كما يلي[4]:

---

[1] . محمود صالح الحناوي، عبد السلام عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 235.
[2] . منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص: 208.
[3] . حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 244.
[4] . ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 278.

- أذونات الخزينة :

وهي السندات الحكومية التي تقدم إلى البنك التجاري مقابل حصول الحكومة على قرض منه وتقرض البنوك التجارية سعر فائدة على هذه القروض الممنوحة إلى الحكومة، وهنا يكون سعر الفائدة اقل من أسعار الفائدة المفروضة على القروض المتوسطة والطويلة الأجل.

- الأوراق التجارية:

يلجا الأفراد إلى البنوك التجارية للحصول على القروض مقابل خصم ما لديهم من أوراق تجارية (سفتجة) و تقرض البنوك التجارية سعر فائدة (سعر خصم) على القروض الممنوحة للأفراد وعادة ما تكون أسعار الفائدة منخفضة.

- القروض و السلف:

يعتبر هذا الأصل أكثر الأصول ربحية و اقلها سيولة إذ ليس من حق البنك التجاري إن يطالب العميل بتسديد قيمة هذه القروض و السلفيات قبل أن يحين تاريخ استحقاقها.

ثانيا : إدارة الاستثمار في الأوراق المالية:

يمكن تعريفها على أنها عبارة عن التشكيلة أو التعريفة المعنية من عدة أوراق مالية (أسهم وسندات) مختلفة النوع و تواريخ الاستحقاق يحتفظ بها المستثمر و يقوم بإدارتها.

تشكيلة الاستثمار في الأوراق المالية:

يحمل هذا الاتجاه في طياته هوة إلى البنوك لكي تزيد استثماراتها في الأوراق المالية التي تمثل صكوك المديونية كالسندات في صورها المختلفة و شهادات الإيداع، وأن تنخفض استثماراتها في الأوراق التي تمثل صكوك الملكية.

✓ إذ تأتي الصكوك التي تصدرها الحكومة (السندات الحكومية وأذونات الخزينة وما شابه ذلك) في مقدمة صكوك المديونية في خانة الأولويات، بحكم أن تلك الصكوك من غير المتوقع أن تتعرض لمخاطر عدم القدرة على استرداد قيمتها على أساس أن قدرة الحكومة هي قدرة لا نهائية طالما أنها تستطيع أن تصدر متى شاءت أوراق البنكنوت يضاف إلى ذلك أن الصكوك التي تصدرها الحكومة تتفاوت من حيث تاريخ الاستحقاق، بحيث يمكن للبنوك أن تختار منها ما يناسب ظروفها، كما انه يسهل التصرف فيها بالبيع قبل تاريخ استحقاقها دون أن تتعرض إلى خسائر رأسمالية على الإطلاق.

✓ كذلك يعتبر الاستثمار في رأس مال البنك المركزي من نفس المستوى من الجاذبية لصكوك المديونية الحكومية فعادة ما تنص التشريعات على إلزام البنوك التجارية بشراء أسهم في رأس مال البنك المركزي تعادل قيمتها نسبة معينة من رأس مال البنك التجاري و احتياطاته دون أن يكون له الحق في شراء المزيد من تلك الأسهم هذا ويحصل البنك المستثمر على عائد ثابت يتمثل في نسبة مئوية محددة من قيمة السهم كما هو الحال بالنسبة للسندات.

✓ يأتي بعد ذلك الاستثمار في شهادات الإيداع القابلة للتداول، والتي تصدرها البنوك التجارية الأخرى، بالإضافة إلى الأمان النسبي التي تحققه للبنك المستثمر و مودعيه، فهي تتفاوت في تواريخ الاستحقاق مما يتيح للبنك أن يختار منها ما يناسبه، كما أنها لا تخضع لشرط الحد الأقصى لمعدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي ومن ثم يمكن أن يحقق البنك وراءها عائد مرتفع.

سياسات الاستثمار في الأوراق المالية:

عادة ما تتعلق السياسات في هذا الصدد على نواحي رئيسية تتعلق باستخدام الأوراق المالية كرهونات، هيكل اتخاذ القرارات، حجم المخاطر التي يقبلها البنك، و المفاضلة بين الأوراق المالية المعفاة وغير المعفاة من الضريبة، والتنسيق بين متطلبات السيولة و الربحية و أخيرا تواريخ الاستحقاق.

أ. الرهونات:

إن الوحدات الحكومية عادة ما تشترط على البنك الذي تحتفظ لديه بودائع بأن يشتري جزء من الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة، و ذلك لضمان تلك الودائع، لذا يتوقع أن تتحدد سياسات الاستثمار في نوعية الأوراق الحكومية التي تصلح كرهن، و حجم الاستثمار في تلك الأوراق و الذي لا ينبغي أن يقل عن الحجم المتوقع للودائع الحكومية. وعند المفاضلة بين الأنواع البديلة لتلك الأوراق ينبغي الأخذ في الحسبان المزايا الضريبية و درجة المخاطر التي ينطوي عليها كل نوع، هذا بالإضافة إلى أن تكون الأوراق من النوع الطويل الأجل، فالرهونات التي تمثل أوراق مالية قصيرة الأجل تقتضي ضرورة إحلالها من وقت إلى آخر، مما يعني مزيدا من التكاليف خاصة المتعلقة منها بعمولات السماسرة.

ب. هيكل اتخاذ القرارات:

كذلك ينبغي أن تنص سياسات الاستثمارات على المستويات الإدارية المسموح لها بشراء وبيع الأوراق المالية، والحد الأقصى لقيمة المشتريات أو المبيعات التي يمكن أن تقوم بها على كل مستوى[1].

ت. تحديد المستوى المقبول من المخاطر:

يتوقف حجم المخاطر التي يمكن أن يتقبلها البنك في العوامل التالية:

✓ مدى قوة الطلب على القروض:

كلما كان الطلب على القروض قويا كان لزاما على البنك استثمار مخصصات محفظة الأوراق المالية في أوراق ذات مخاطر محدودة حتى يسهل التصرف فيها بالبيع، دون التعرض إلى خسائر رأسمالية.

✓ نسبة رأس المال بالنسبة إلى الأصول الخطرة:

عندما تكون هذه النسبة مرتفعة فإن هذا يعني وجود حافة أمان مرتفعة، الأمر الذي يشجع البنك على توجيه موارده إلى أوراق مالية على أمل تحقيق عائد مرتفع.

✓ مدى توفر الخبرات لدى البنك:

عادة ما يميل البنك إلى توجيه مخصصات محفظة الأوراق المالية إلى استثمارات عالية الجودة أي ذات مخاطر منخفضة، عندما لا تتوفر لديه خبرات و مهارات ملائمة في مجال الاستثمار[2].

ث. الأوراق المالية المعفاة وغير المعفاة من الضريبة:

ينبغي أن توضح سياسة الاستثمار في الأوراق المالية أسس المفاضلة بين الأوراق المالية المعفاة من الضريبة وبين تلك غير المعفاة، وعادة ما تتم المفاضلة على أساس معدل الضريبة التي تخضع لها أرباح المنظمة المستثمرة، فعند ارتفاع معدل الضريبة على الأرباح عندئذ قد تحجم عن الاستثمار في أوراق مالية ذات عوائد مرتفعة وتتوجه

[1] . د.رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سبق ذكره، ص: 261، ص: 263.
[2] . منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص: 254.

بدل من ذلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية ذات عوائد منخفضة ولكنها لا تخضع للضريبة[1].

ج. التنسيق بين متطلبات الربحية و متطلبات السيولة:

يمكن أن تنص سياسات الاستثمار في الأوراق المالية على ضرورة ربط الاستثمار في تلك الأوراق باحتياجات السيولة، وهو ما قد يعني ضرورة توجيه الموارد المتاحة للاستثمار في أوراق مالية على درجة من الجودة ولها تاريخ استحقاق قريب.

ح. تاريخ الاستحقاق:

إن احتفاظ البنك بأوراق مالية معناه في الواقع التزام من جانبه بالتخلي على الأموال لأجل محدد، وكلما زادت المدة زادت درجة عدم التأكد بثبات الظروف، ليس فقط في الوقت الذي يستحق فيه الالتزام، ولكن أيضا في الفترة ما بين الشراء وتاريخ الاستحقاق، و لهذا يجب على إدارة البنك مراعاة الاعتبارات السابقة في سياسة الاستثمار في الأوراق المالية لتحقيق الوظائف وأهداف البنك[2].

ثالثا: الاستثمار في القروض:

تم تعريف عملية الائتمان على أنه مبلغ مالي يقدمه البنك للفرد مقابل فائدة معلومة، ووفاء الفرد بدفع المبلغ في الآجال المحددة.

وتعتبر القروض البنكية المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك من أجل الحصول على إيراداته، فهي تمثل الجناح الأكبر من استخداماته، لذلك تولي البنوك التجارية خاصة للقروض البنكية وإضافة على ذلك فإن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يدل دائما على تلاؤم أهمية الفوائد والعمولات كمصدر للإيرادات والتي تسمح بدفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك، كما على البنك الاحتفاظ بنسبة من السيولة لمواجهة حالات السحب من العملاء. كما تعتبر القروض البنكية التي تمنحها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق النقود المصرفية والتي تنتج عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.

1. العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض:

أ. الظروف والأوضاع الاقتصادية:

حيث يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي، كما تؤثر حالات الرواج والكساد وبشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الإيداع والإقراض على حد سواء.

ب. موقع البنك:

حيث أن الموقع الممتاز يساعد على جلب العملاء ومن ثم فإنه يؤثر على حجم الطلب على القروض الممنوحة.

ت. تحليل التكلفة والمخاطرة لعملية الائتمان:

يعتبر حجم الإقراض الممنوح من البنوك دالة لقدرة البنك على توفير الموارد اللازمة وعلى البنك أن يقوم بتوفير هذه الموارد إلى الحد الذي تكون فيه تكلفة آخر دينار مودع تتبارى مع العائد الحدي من آخر دينار مقرض أو مستثمر، وكلما كبر حجم البنك كلما زادت

[1] . فلاح حسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص: 162.
[2] . د. محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص: 455.

لدى الإدارة مرونة أكبر في توظيف الموارد بصورة أفضل من البنوك الصغيرة، فالودائع الجارية تكلف البنك مجموعة من النفقات وكلما زاد حجم الودائع كلما قل نصيب الدينار من التكلفة ...، وتقوم البنوك باستخدام فكرة تخصيص الأصول لوضع صورة متكاملة بين الحجم والتكلفة وتواريخ الاستحقاق وطرق استخدام مختلف الموارد[1].

2. مكونات السياسة الإقراضية:

لا توجد سياسة نمطية تطبق بالبنوك التجارية، لكن تختلف سياسة الاقتراض من بنك إلى آخر وفقا لأهدافه، مجال تخصصه، هيكل التنظيم وحجم رأس ماله[2]، ويقصد بسياسة الائتمان مجموعة المبادئ التي تنظم عملية الإقراض أو منح الائتمان بحيث يتولى كل بنك وضع هذه القواعد والمبادئ الخاصة به ، وتشمل سياسة الإقراض ما يلي:

✓ تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها:

عادة ما تنص السياسة الإقراضية على حجم الأموال الممكن إقراضها مع الأخذ بعين الاعتبار عدد من المتغيرات في هذا المجال مثل حجم السيولة النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة حالات السحب والنسب والمعدلات التي يقرها البنك المركزي[3].

✓ تشكيلة القروض:

لا بد أن تحتوي سياسة القروض على بعض المعلومات عن تشكيلة القروض التي يمكن أن يقدمها البنك وحجم كل نوع من هذه التشكيلة، ويكون ذلك بالأساس على ضوء حجم الطلب على الائتمان في المجتمع، وكذلك حجم البنك وخبرة إدارته. فإذا كان المجتمع صناعي مثلا، فتشكيلة القروض ستكون موجهة بدرجة كبيرة إلى ائتمان الشركات الصناعية و أصحاب المصانع ومنشآت الأعمال التي تخدم هذه الصناعات، كما أن القيود تفرض على البنوك باحترام الحد الأقصى للائتمان الذي يمنح للعميل الواحد يمكن أن يؤثر على تشكيلة القروض، وأيضا على نمو الإقراض الطويل الأجل بالنسبة لهذه البنوك[4].

✓ شروط الإقراض:

يقصد بها القواعد والإجراءات والأساليب التي تتبع في عملية منح الائتمان للعميل والتي يجب أن ينص عليها صراحة وبصورة مكتوبة، وتتمثل هذه الصورة المكتوبة في شكل دليل أو استمارة تدخل ضمن مستندات عملية منح الائتمان. وتتضمن شروط منح الائتمان عددا من البنود أهمها:

- مدة الائتمان:

وتشير إلى الفترة الزمنية التي ستقضي حتى يحل موعد استحقاق سداد القرض.

- حدة الائتمان:

ويقصد به الحد الأقصى لقيمة القرض الذي يمكن أن يقدمه البنك للعميل.

---

[1] . عبد المطلب عبد المجيد، البنوك الشاملة وعملياتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص، 127.

[2] . احمد بوشنافة، روشام بن زيان، سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، ملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، يومي: 14، 15، ديسمبر،2004، ص:115.

[3] . د.رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سبق ذكره، ص: 221.

[4] . محمود صالح الحناوي، عبد السلام عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 280.

- الظروف:

ويقصد بها الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهونات لضمان القرض.

- أنواع الأصول التي يمكن قبولها.
- نسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون:

والتي تتفاوت تبعا لطبيعة القرض ومدى تعرض قيمته السوقية للتقلب.

- الإجراءات الواجب إتباعها:

خاصة في حالة انخفاض القيمة السوقية للأصل المرهون.

- البدائل:

والتي يمكن أن يلجأ إليها البنك لضمان مستحقاته كمطالبة المقترض بتقديم طرف ثالث ضامن له، أو النص في عقد القرض على حق البنك في استرداد قيمة القرض فور إخلال العميل بأي شرط من شروط التعاقد.

- الرصيد التعويضي:

ويمثل الحد الأدنى من الرصيد الذي يجب أن يحتفظ به العميل في حسابه لدى البنك المقروض وعادة ما يتراوح هذا الرصيد بين:10%، 20% من قيمة القرض[1].

✓ سجلات القروض:

حيث توضح سياسة الإقراض النماذج والسجلات المطلوبة الاحتفاظ بها، مثل طلب القرض ومذكرة الاستعلام عن العميل، الميزانيات، الحسابات الختامية وكذلك نماذج متابعة القروض وغيرها من الوثائق المهمة.

✓ الجوانب القانونية:

ضرورة أن يكيف البنك سياسته وإستراتيجيته وفق التشريعات واللوائح التي يقرها البنك المركزي والتي تلتزم بها عموم البنوك التجارية، وعليه يجب الأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب القانونية والتنظيمية المنظمة لسياسة الائتمان في أوقات التوسع أو التشدد في منح الائتمان.

✓ مستويات اتخاذ القرار:

يجب أن تحدد سياسة الإقراض المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها البت في طلبات الإقراض بما يضمن سرعة اتخاذ القرارات وعادة ما تحدد سياسة الإقراض الحد الأقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري[2].

3. إجراءات منح الائتمان:

تعمل البنوك التجارية بشكل الوساطة المالية، فالأموال التي تجهزها للائتمان ما هي إلا أموال المودعين من الأفراد وشركات الأعمال، لذلك لا تسمح إدارة البنك لإدارة الائتمان بأن تتصرف وفقا لاجتهادها في اتخاذ قرار منح الائتمان أو رفضه، وخوفا من حدوث ذلك فإن إدارة البنك تضع إطارا مكتوبا تلزم به إدارة الائتمان بالاسترشاد به عندما يتقدم العميل بطلب الائتمان مما يمنع أي إرباك أو انحراف في قرار منح القرض وتمر عملية منح الائتمان بعدة إجراءات أهمها:

[1] . طارق طه، إدارة البنوك في ظل بيئة العولمة والانترنت، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص: 409.
[2] . حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 243.

أ. الفحص الأولي لطلب القرض:

يقوم المصرف بدراسة ملف طلب القرض والتأكد من مدى توافقه وسياسة الإقراض، وخاصة فيما يخص قيمة القرض وغرضه وتاريخ وكيفية ومصادر تسديده، وتساعد انطباعات لقاء العميل مع المسؤولين في المصرف على الفحص الأولي للطلب والتي تبرز شخصيته وقدرته ورأس ماله ومركزه والضمانات وهذه العناصر تمكن المصرف أن يتخذ قرارا إما بالاعتذار عن قبول الطلب أو الاستمرار في دراسة الطلب[1].

ويتضمن طلب القرض عدة عناصر أهمها:

- قيمة القرض المطلوب:

ويتعين أن يكون محددا ومتناسبا مع الاحتياجات الفعلية للعميل، وهي احتياجات تتفاوت حسب حجم المشروع.

- الغرض من القرض:

هذا الغرض يجب أن يكون مشروعا ويدخل في إطار نشاط البنك وسياسته الائتمانية.

- تاريخ السداد:

ويتعين أن يتناسب مع نهاية الدورة التشغيلية أو التجارية أو التسويقية لنشاط المقترض، ضرورة سداد العميل للدين كلما أمكن كل فترة زمنية. حتى لا يجد البنك نفسه شريكا للعميل وليس مقرضا له.

- كيفية السداد:

بمعنى التعرف على كيفية سداد القرض، إما مرة واحدة أم عدة أقساط، أو جزء عمل أقساط والباقي دفعة واحدة قد يطلب العميل مدّها فترة أخرى.

- مصادر السداد:

وهنا يمكن التفرقة بين ثلاث مصادر رئيسية للسداد وهي:

✓ تحويل الأصول إلى نقدية.

✓ زيادة رأس المال أو حجز أرباح أو حجز جزء من الدخل المتوقع لهذا الفرد.

✓ الاقتراض من مصادر أخرى.

ويستحب أن يكون سداد القروض المصرفية من نتائج العملية الاقتصادية أو عملية نقل الدين على مقرض آخر[2].

ب. التحليل الائتماني للقرض:

ويبدأ هذا الإجراء فور تقديم الطلبات وذلك للتنقية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات. حيث يطلب استكمال المستندات وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستعلام على ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة ممثلة في البنك المركزي.

ت. تحليل المركز المالي للعميل:

تساعد عملية التحليل الخاصة بالحسابات الختامية لطالب الائتمان في تحديد الملاءة المالية للعميل وفيما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا.

ث. التفاوض مع المقترض:

[1] . محمود صالح الحناوي، عبد السلام عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 219.

[2] . محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشاة المعارف، ط: -02-، الإسكندرية، مصر، 2000، ص:190.

التفاوض هو عملية الحوار، مناقشة بين طرفين أو أكثر للاتفاق على أُطر و أسس محددة لإنجاز هدف أو غاية محددة. وقد استخدمت الإدارة المصرفية هذه الفلسفة في مجال إتمام الصفقات الائتمانية مع المقترضين. وغالبا ما تختار البنوك التجارية أفرادا متخصصين ويمتلكون مهارات تفاوضية متعددة، منها المعرفة والذكاء والهدوء والقدرة على استيعاب ردود الفعل المتذبذبة وغيرها من مؤهلات التواصل التي تسعى إلى تحقيق التقارب في وجهات النظر والسعي للاتفاق على شروط العملية الإقراضية.

ج.اتخاذ القرار:

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل للتعاقد، أو عدم قبوله لشروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد قد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض وكذلك معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي، موقفها الضريبي، وصف القرض والغرض منه والضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته، وملخص الميزانية لثلاث السنوات الأخيرة، والتعليق عليه ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض، وبناءا على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

ح.صرف القرض:

يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء الالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

خ.متابعة القرض:

و يقصد بها التعرف أولا بأول على ما يطرأ من تغير على المركز المالي للعميل وأي تغييرات أخرى يمكن أن تؤثر في قدرة العميل على سداد القرض وفوائده في المواعيد المتفق عليها.

د. تحصيل القرض:

ويقصد بالتحصيل الإيرادات التي يتبعها البنك لاسترداد القروض التي وجهها لعملاء الائتمان، وتعد الإجراءات المتعلقة بكيفية تحصيل القروض التي تجاوزت آجال استحقاقها من أكثر الإجراءات أهمية في السياسة الائتمانية للبنوك التجارية، والملاحظ أن هذه الإجراءات تتباين تبعا لاختلاف العملاء الذين يتعامل معهم البنك، ففي بعض البنوك مثلا ترسل خطاب إلى العملاء بعد انقضاء 15 يوما من استحقاق سداد القرض، في حين تكتفي بنوك أخرى بالاتصال الهاتفي لإعلام العملاء بأجل التسديد[1].

[1]. عبد الوهاب يوسف احمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار حامد للنشر،ط: -01-، عمان، الأردن، 2007، ص:174.

المطلب الثاني: إدارة محفظة البنك التجاري

أولا : مفهوم محفظة البنك:

بشكل عام المحفظة الاستثمارية تعبير يطلق على مجموع ما يملكه المستثمر من أصول وموجودات شريطة أن يكون الهدف من هذه الأملاك هو تنمية القيمة السوقية لها. وهذا الموضوع يعتبر تطوير لعلم الاستثمار جاء لمواجهة الحاجات الجديدة التي ظهرت للمستثمرين لاسيما النوع المؤسسي منه، فمع توسع الفرص الاستثمارية المتاحة وتنوعها ومع ازدياد حجم الأموال التي تبحث عن مجلات التوظيف والتشغيل الأفضل، ظهرت الحاجة إلى أهمية حشد الأموال ضمن محافظ استثمارية للاستفادة من خبرات المتخصصين في شؤون الاستثمار، ولتفادي المخاطر العديدة التي يمكن أن تتعرض لها هذه الأموال . ولاسيما ضمن الظروف المتقلبة المتسمة بها الأسواق المالية، وينسب الفضل في وضع أسس نظرية المحفظة إلى " ماركويتز " عام 1952، وذلك قبل أن تتطور من قبل عدد من المحللين الماليين[1].

وتتكون محفظة استثمارات المصرف من مجموعة القروض والأوراق المالية التي يستثمر فيها أموال ويعتبر عائد المحفظة مصدرا رئيسيا للمصرف، والذي يعتمد عليه لمواجهة الأعباء الأساسية، مثل سداد الفوائد المستحقة على الودائع ، وإجراء توزيعات على المساهمين ، وتنمية الأرباح المحتجزة لمواجهة التوسعات المستقبلية[2].

ثانيا : أهداف المحفظة:

تتمثل أهداف المحفظة في تعظيم العائد على الأموال المستثمرة فيها مع ضمان تلبية حاجات البنك من السيولة، وتجنب التعرض لخسائر رأسمالية. ودون التضحية بالعلاقات الوثيقة مع كبار المودعين وفي ما يلي نتناول أهداف المحفظة بنوع من الإسهاب:

أ. تحقيق أقصى عائد:

تتكون محفظة البنك من عدد من الاستثمارات تتباين من حيث القيمة ومن حيث معدل العائد المتولد عنها ويتوقف صافي الربح على حجم الأموال المستثمرة، كما يتوقف على مجمل العائد المتولد والتكاليف المصاحبة لشراء خدمة الاستثمار ويمكن حساب معدل العائد الفعلي على المحفظة في نهاية كل سنة مالية ، وبالطبع يمكن لإدارة البنك مقارنتها مع معدلات سابقة أو معدلات بنوك أخرى أو مع متوسط معدل الفوائد لجميع البنوك. وتعطي هذه المقارنات مؤشرا لمدى الكفاءة في تحقيق هدف الربحية، كما يمكن للإدارة أن تقوم بتقدير معدل عائد مستهدف في الفترة المستقبلية ثم مقارنته مع معدل العائد الفعلي الناتج في النهاية كأساس لترشيد القرارات الاستثمارية.

ب. السيولة:

تعد محافظ الأوراق المالية من أهم مصادر السيولة إذ تستطيع المنظمة المستثمرة أن تلجأ عند الحاجة إلى بيع محتوياتها في السوق المالية وسداد التزاماتها المالية تجاه الدائنين في

[1] . محمد صالح جابر، الاستثمار بالأسهم والسندات وإدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل، ط: -02-، عمان، الأردن، 2005، ص: 23.

[2] . خالد وهيب الراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 175.

الوقت المناسب ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء عملية البيع .

ت. تجنب الإفلاس:

يتعرض البنك للإفلاس لما تكون قيمة أصوله أقل من قيمة خصومه، ويحدث هذا عندما يتعرض البنك لخسائر رأسمالية كبيرة تفوق حقوق الملكية، ناجمة عن بيع أوراق مالية بقيمة تقل عن القيمة التي سبق وأن اشتريت بها، أو خسائر ناجمة عن استرداد قروض سبق أن قدمها للغير، إن هذه المخاطر قد يترتب عنها ضياع أموال الملاك وجزء من أموال المودعين وهذا ما يفسر اتجاه بعض الحكومات بإلزام البنوك التأمين على أموال المودعين، خصوصا البنوك الخاصة، المشتركة والأجنبية كذلك.

ث. المحافظة على علاقة قوية مع كبار المودعين:

وهنا بالنسبة للبنك التجاري يعتبر أهم عميل لها هو الحكومة باعتبار هذه الأخيرة تعد من كبار المودعين، ونتيجة لذلك يصبح لزاما على البنك استثمار جزء من موارده في شراء سندات الحكومة لاستخدامها كرهن لودائعها المودعة لدى نفس البنك، ورغم انخفاض العائد المتولد عن هذه السندات إلا أن إدارة البنك تدرك إمكانية التعويض من الأرباح المتولدة عن استثمار ودائع الحكومة، وفيما يخص كبار المودعين تحافظ إدارة البنك على علاقاتها معهم من خلال منحهم الأولوية في الحصول على القروض وبمعدلات فائدة منخفضة. فالبنك يدرك جيدا أن ودائع كبار المودعين تمثل المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه في تمويل برنامجه الاستثماري كما يدرك كذلك أن العائد من استثمار تلك الودائع قد يفوق بكثير التنازلات بشأن معدل الفائدة على القروض الممنوحة لهم.

ثالثا: السياسات التي تحكم إدارة المحفظة:

تتعلق السياسات في هذا الشأن بأمرين مهمين هما:

- تنويع مخصصات المحفظة بين القروض والأوراق المالية.
- تنويع مكونات المحفظة.

1. تنويع مخصصات المحفظة:

الأصل أن الاستثمار في الأوراق المالية هو نتيجة لعدم كفاية طلبات الاقتراض التي يتقدم بها العملاء، فلو أن هذه الطلبات غير محدودة لتوقعنا توجيه كافة مخصصات المحفظة لتغطية تلك الطلبات دون أن يبقى شيء للاستثمار في الأوراق المالية، وبعبارة أخرى تلعب الظروف الاقتصادية دورا حاسما في توزيع مخصصات المحفظة بين الاستثمار في القروض وبين الاستثمار في الأوراق المالية. ففي حالة الركود الاقتصادي ينخفض الطلب على القروض رغم محاولة البنك تخفيض معايير قبول طلبات الاقتراض وعن استعداده لتلبية اقتراض من يتقدم بها أفراد ومنشآت ليس لهم ودائع لديه، وكنتيجة لهذا النقص في الطلب على القروض يجد البنك نفسه مضطرا إلى توجيه ما تبقى من مخصصات محفظة البنك إلى الاستثمار في الأوراق المالية. أما في حالة الرواج الاقتصادي وزيادة طلبات الاقتراض عن الموارد المالية المتاحة للبنك، فيصبح من المتوقع رفع معايير قبول طلبات الاقتراض واستبعاد الطلبات الحدية وكذا الطلبات التي يتقدم بها العملاء من غير المودعين، وليس هذا فقط بل يعمد البنك كذلك إلى رفع معدل الفائدة الفعلي على القروض برفع نسبة الرصيد المعوض، والعمل في نفس الوقت على الحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد المالية لزيادة مخصصات محفظة القروض وذلك للاستفادة من هذه الظروف المواتية، وفي

ظل سعي البنك إلى المزيد من الموارد لتغطية استثماره قد يكون من الصعب تنمية المزيد من الودائع، إذ غالبا ما تكون المنافسة شديدة مع باقي البنوك الأخرى خاصة في مثل هذه الفترات.

وفي ظل هذه القيود يجد البنك نفسه في مواجهة قرار تصفية محفظة الأوراق المالية لاستخدام حصيلتها في تمويل الطلب المتزايد على القروض وهو قرار يتوقع أن يترتب عليه تكبد البنك لخسائر رأسمالية نتيجة لانخفاض القيمة السوقية للأوراق المعروضة للبيع بسبب ارتفاع معدلات الفائدة في السوق. وعلى الرغم من هذه الخسائر يستمر البنك في تصفية مكونات محفظة الأوراق المالية، ذلك لأن العائد من إعادة استثمار حصيلة تلك الأوراق في قروض يتوقع أن يزيد من الخسائر الرأسمالية التي مني بها [1]وذلك لعدة أسباب:

أولا: أن البنك يستطيع تحقيق معدل عائد أعلى مرتفع على الأموال التي يقرضها، فإذا كان المقترض منشأة أعمال يمكن للبنك أن يفرض عليها شرط الرصيد المعوض، خاصة في فترة الرواج التي يقل فيها المعروض النقدي، وهذا من شأنه أن يحقق للبنك معدل فائدة فعلي مرتفع قد يكفي لتعويض الخسائر الناجمة من تصفية محفظة الأوراق المالية، أما إذا كان المقترض أحد الأفراد فيمكن للبنك أن يشرط سداد القرض على أقساط، وهو ما يؤدي أيضا إلى تحقيق معدل فائدة مرتفع على القرض.

ثانيا: الشيء الذي شجع البنك على قبول خسائر رأسمالية نتيجة لتصفية جزء من أوراقه المالية، هو أن هذه الخسائر لا يتحملها البنك بالكامل نظرا لأنها تعتبر من البنود التي تخصم من الإيرادات قبل فرض الضريبة مما يعني تحقيق البنك لوفورات ضريبية بقيمة الخسائر مضروبة في معدل الضريبة.

ثالثا: وهو أن البنك لا يمكنه التخلي عن عملائه في وقت الشدة وإلا كان لذلك آثار عكسية على الربحية في المدى الطويل.

وعليه فإن سياسة البنك في شأن توزيع مخصصات المحفظة تتوقف على الظروف الاقتصادية، ففي حالة الرواج يستحب تصفية الأوراق المالية، وتتوقف هذه التصفية عند النقطة التي تفوق فيها الخسائر الرأسمالية من بيع الأوراق المالية وكذا العائد المتوقع من منح القروض، أما في حالة الركود يجب توجيه كافة الموارد المتبقية من مخصصات المحفظة إلى الاستثمار في الأوراق المالية[2].

2. تنويع مكونات المحفظة:

يقصد بالتنويع قرار المصرف الخاص بتشكيلة الاستثمارات التي تتكون منها المحفظة (سواء محفظة القروض أو الأوراق المالية)، ومن شأن التشكيل الجيد تخفيض درجة المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة، دون أن يترتب على ذلك تأثير على حجم ذلك العائد، هذا وتوجد أسس مختلفة للتنويع أو التشكيل من أهمها:

- ✓ تنويع جهة الإصدار.
- ✓ تنويع تواريخ الاستحقاق[3].

بالنسبة إلى محفظة الأوراق المالية:

---

[1] . منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، مرجع سيق ذكره، ص: 191.

[2] . منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 208.

[3] . كمال بن موسى، المحفظة الاستثمارية تكوينها ومخاطرها، ملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، يومي: 14، 15، ديسمبر،2004، ص: 43.

1. تنويع جهة الإصدار:

يقصد بهذا النوع من التنويع بأن لا تكون الأوراق المالية المكونة للمحفظة من جهة واحدة بل يجب تنويعها إلى عدد كبير من الجهات التي تقوم بإصدار لهذه الأوراق المالية، ولتحقيق التنويع الجيد عن طريق تنويع جهة الإصدار هنالك أسلوبين هما:

- أسلوب التنويع الساذج.
- أسلوب " ماركويتز "[1].

✓ التنويع الساذج:

يقصد بالتنويع الساذج زيادة عدد الأوراق المالية التي تحتويها المحفظة الاستثمارية بشكل عشوائي، حيث أنه كلما زاد عدد الأوراق المالية قلت المخاطر ، وفي مجال صناعة البنوك قد يأخذ التنويع الساذج صورة تتمثل في وضع حد للمبالغ المستثمرة في إصدار واحد وهذا كوسيلة لعدم تركيز موارد البنك في عدد محدود من الاستثمارات، وفي هذا الصدد تشير الدراسة التي قام بها كل من " إيفانز " و " آرشر" إلى أن أسلوب التنويع الساذج يضمن التخلص من الجانب الأكبر من المخاطر ذات الطبيعة الخاصة، وذلك إذا ما اشتملت المحفظة على الاستثمارات المختارة عشوائيا يتراوح عددها بين 10 إلى 15 نوع من الاستثمارات، ومع هذا يجب أن يؤخذ في الحسابان عدم المغالاة في تنويع مكونات المحفظة، كما لذلك من آثار عكسية أهمها:

* صعوبة إدارة المحفظة:

عندما تكون المحفظة مكونة من عدد كبير من الأسهم والسندات، تواجه إدارة المحفظة صعوبة كبيرة في عملية المتابعة والتحليل المستمر في كل مصدر من مصادر الأوراق المالية المختلفة، فتتحمل الإدارة في هذه الحالة عبئا أكبر وتكلفة أكبر.

* اتخاذ قرارات مالية غير سليمة:

وذلك نتيجة المغالاة في التنويع حيث يكون من الصعب دخول استثمارات جديدة للمحفظة المالية، فعندما يكون التنويع فيه مغالاة كبيرة تكون فرصة لإيجاد قرارات خاطئة أكبر.

* ارتفاع مستوى تكاليف الشراء:

إن التنويع الزائد يؤدي إلى شراء صفقات صغيرة وهذه الصفقات تتحمل تكاليف أعلى من الصفقات الكبيرة[2].

✓ تنويع (ماركويتز):

على عكس أسلوب التنويع الساذج الذي يقضي باختيار الاستثمارات المكونة للمحفظة عشوائيا، نجد أسلوب (ماركويتز) يقضي بضرورة الاختيار الدقيق لتلك الاستثمارات وذلك بمراعاة درجة الارتباط (معامل الارتباط) بين العوائد المتولدة عنها، فعندما تكون هناك علاقة طردية بين عوائد الاستثمارات التي تتكون منها المحفظة فإن المخاطر التي تتعرض لها تكون أكبر مما لو كانت تلك العوائد مستقلة (أي لا توجد بينهما علاقة) أو توجد علاقة عكسية، يضاف إلى ذلك أن هذا الأسلوب قد ينجح ليس فقط في التخلص من المخاطر الخاصة بل والتخلص من جزء من المخاطر العامة، ويعتبر معامل الارتباط من أكثر العوامل أهمية في نجاح أو فشل سياسة تنويع الأصول في المحفظة، حيث أن فعالية

[1] . غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار المناهج، ط: -02-، عمان، الأردن، 2003، ص: 124.
[2] . غازي فلاح المومني، المرجع السابق، ص: 124.

سياسة التنويع تتوقف على نوع الارتباط القائم بين عوائد ومخاطر الاستثمارات المتواجدة في المحفظة، وقوة أو ضعف معامل الارتباط بينهما[1].

ومعامل الارتباط إضافة إلى ما تقدم أعلاه هو مقياس إحصائي يعبر عن العلاقة بين العوائد على ورقتين ماليتين من حيث اتجاه حركة هذه العوائد، ويتراوح معامل الارتباط بين +1 و -1 فإذا كان:

- (م) = +1 هذا يعني ارتباط موجب.
- (م) = -1 هذا يعني ارتباط سالب.
- (م) = 0 هذا يشير إلى عدم وجود ارتباط[2].

ولفهم أكثر مدى أهمية وحجم معامل الارتباط في تحديد حجم المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة، سنفترض قيام أحد البنوك باستثمار الموارد المالية المخصصة لمحفظة الأوراق المالية في نوعين من السندات هما:

سندات إحدى المنشآت العاملة في نشاط إصلاح الأراضي، وسندات إحدى المنشآت العاملة في تسويق الآلات الزراعية، فإذا قامت الدولة بتقديم بعض التسهيلات للمنشآت العاملة في مجال إصلاح الأراضي رغبة منها في تشجيع القطاع الزراعي فمن المتوقع أن يتحسن مركز سندات تلك المنشآت في السوق الأمر الذي يحقق للمستثمرين فيها ومن بينهم البنك المذكور أرباحا رأسمالية، وهذا ما يؤثر بدوره على أسعار سندات المنشآت العاملة في تسويق الآلات الزراعية بالارتفاع، ما يعني في النهاية تحقيق البنك لمزيد من الأرباح الرأسمالية.

وعلى العكس إذا ما أصاب نشاط إصلاح الأراضي بعض الكساد حينئذ يتوقع أن تنخفض القيمة السوقية لسندات المنشآت العاملة في ذلك النشاط، كما يتوقع أيضا أن تنخفض القيمة السوقية لسندات المنشآت العاملة في تسويق الآلات الزراعية. وطالما أن التغير في العائد المتولد عن النوع الأول من السندات تبعه تغير في نفس الاتجاه في العائد المتولد عن النوع الثاني فإنه يمكن القول أن هناك ارتباط موجب (م =1) بين عائد هذين النوعين من السندات[3].

2. تنويع تواريخ الاستحقاق:

وهنا يشير إلى الاستثمار في السندات حيث يوجد عدة أنواع من السندات، سندات قصيرة الأجل وسندات طويلة الأجل وتختلف السندات في تواريخ استحقاقها وكذلك في الفترة الزمنية لهذه السندات ولا بد مراعاة ذلك عند شراء السند وبشكل خاص تاريخ استحقاق هذه السندات ومع دراسة المحاذير المختلفة لكل نوع من هذه الأوراق. فمثلا التركيز على الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل يقلل من مخاطر سعر الفائدة. حيث أن تأثير التغير في سعر الفائدة على أسعار الأوراق المالية أقل حدة، ولكنه من ناحية أخرى يعني تقلبات كبيرة في العائد من المالية طويلة الأجل يزيد من مخاطر سعر الفائدة، ولكنه يؤدي إلى استقرار العائد بسب انخفاض تقلبات سعر الفائدة بالمقارنة مع سعر الفائدة للأوراق المالية قصيرة الأجل، وبالتالي فإن المعضلة الأساسية تفرض على البنك توزيع استثمارات

[1] . منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، مرجع سيق ذكره، ص: 198.
[2] . محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط: -01-، عمان، الأردن، 2005، ص: 173.
[3] . منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص: 322.

بين الأوراق المالية قصيرة الأجل والأوراق المالية طويلة الأجل مما يؤدي إلى الاستفادة من مزايا كل منها تارة وتقليل مخاطر الاستثمار في كل منها تارة أخرى[1]، ويمكن حصر السياسات المتبعة في هذا الخصوص في ما يلي:

✓ الأسلوب الهجومي:

يقوم هذا الأسلوب على التحول المستمر من سندات قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل والعكس وفقا للتنبؤات الخاصة بأسعار الفائدة، فإذا ما ارتفعت أسعار الفائدة سارع مدير المحفظة لبيع سندات طويلة الأجل والحصول على السندات قصيرة الأجل وإذا تحقق ذلك بالفعل فسوف يستفيد من المزايا المذكورة سالفا. إضافة إلى أنه سيستفيد من معدلات الفائدة بتحصيل قيمة السندات وإعادة استثمارها في استثمارات ذات معدلات فائدة مرتفعة، أما إذا

✓ أشارت التنبؤات إلى انخفاض سعر الفائدة فإن مدير المحفظة يعمل على بيع السندات القصيرة الأجل وشراء سندات طويلة الأجل للاستفادة من المزايا السابقة إضافة إلى الاستفادة من ارتفاع القيمة السوقية للسند لبيعه قبل تاريخ استحقاقه، ولكن كل هذا يرتكز على صحة تنبؤات المدير وأعوانه، ففي حالة حدوث عكس تنبؤاته فالبنك يتعرض لا محالة للخطر، لذلك فإن هذا الأسلوب غير محبب عند غالبية البنوك لأنها تحتاج إلى إدارة كفأة وكذا خبرة طويلة.

✓ أسلوب تدرج تواريخ الاستحقاق:

تعتمد هذه الإستراتيجية على توزيع الاستثمارات بالتساوي على الأوراق المالية قصيرة الأجل، ويقصد بتدرج تواريخ الاستحقاق توزيع مخصصات المحفظة على استثمارات ذات تواريخ استحقاق متدرجة، ويقتضي هذا الأسلوب قيام إدارة البنك بوضع تاريخ أقصى لأجل الاستحقاق الذي يمكن قبوله، بعد ذلك تقوم إدارة المحفظة بوضع هيكل لتواريخ الاستحقاق توزع على أساسه الموارد المتاحة للاستثمار. ويمكن للبنك إدخال بعض المرونة في عملية توزيع مخصصات المحفظة وذلك حسب عامل ارتفاع سعر الفائدة، ففي حالة ارتفاعها يمكن للإدارة التخلي عن توزيع مخصصات المحفظة بالتساوي وذلك بزيادة الاستثمار في السندات قصيرة الأجل، أما في حالة انخفاضها تلجأ إلى استثمار الجزء الأكبر في السندات طويلة الأجل وجزء أقل في السندات قصيرة الأجل. إن هذا الأسلوب (أسلوب التدرج) يسمح كثيرا للبنك من الاستفادة من مزايا السيولة والربحية والتقليل من المخاطر وذلك بفضل تدرج تواريخ الاستحقاق[2].

✓ التركيز على الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل دون المتوسطة:

تعتمد هذه الإستراتيجية على توزيع الاستثمارات بالتساوي على الأوراق المالية قصيرة الأجل (سنة إلى ثلاثة سنوات) والأوراق المالية طويلة الأجل (7 إلى 10 سنوات)، ويعود السبب في ذلك كما أشير سابقا إلى أن الأوراق المالية قصيرة الأجل توفر السيولة للبنك، في حين أن الأوراق المالية طويلة الأجل تحقق استقرار العائد وتوفر فرصة تحقيق أرباح رأسمالية إذا انخفض سعر الفائدة. أما الأوراق المالية متوسطة الأجل فهي لا تحقق أيا من هدفي السيولة أو الربحية، ولذلك فإنه يستحب تجنب الاستثمار فيها. إن الواقع العملي يشير إلى تنويع الاستثمارات بين الأجل القصير والأجل الطويل يعتمد على توقعات سعر الفائدة، فإذا توقع البنك ارتفاع سعر الفائدة يجب عليه التركيز على الأوراق المالية قصيرة

[1] . محمد مطر، فايز تيم، المرجع السابق، ص: 178.
[2] . منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 227.

الأجل، وإذا توقع البنك انخفاض سعر الفائدة يجب عليه التركيز على الأوراق المالية طويلة الأجل.

بالنسبة لمحفظة القروض:

لا تختلف سياسة تشكيل محفظة القروض عنها فيما يخص محفظة الأوراق المالية، إذ ينبغي على البنك أن لا يختزل القروض المقدمة على عدد محدد من العملاء، كما ينبغي عليه مراعاة طبيعة ومدى الارتباط بين أنشطة العملاء والذين يقرضهم (تنويع القروض حسب النشاط) وتجدر الإشارة هنا وجود قيود على حرية البنك بإجراء التنويع الفعال، فمثلا يقضي هدف توثيق العلاقة مع كبار المودعين عن اقتصار الامتيازات الائتمانية على العملاء الذين لهم نشاط في المنطقة التي يخدمها البنك، وهذا يمكن أن يعود إلى:

✓ إن إعطاء الأولوية في الإقراض للعملاء الذين لهم نشاط في المنطقة التي يعمل فيها البنك من شأنه أن يشجعهم على فتح حسابات إيداع لديه.

✓ من غير المتوقع أن يكون للعملاء المحتملين الذين يقيمون في أماكن بعيدة ودائع لدى البنك ومن ثمة لن يحظوا بأولوية للحصول على القروض.

✓ من الصعب أن يقوم البنك بعملية تقييم فعالة ومستمرة على نشاط العميل الذي يمارس نشاطه بعيدا عن البنك.

✓ إن تقديم قروض لغير المقيمين في المنطقة التي يعمل بها البنك يثير تساؤل من قبل البنك المركزي (المفتشين) عن الفوائد التي يجنيها البنك من تقديم مثل هذه القروض[1].

[1] . منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص: 343.

خاتمة الفصل:

انطلاقا لما جاء في هذا الفصل يمكن القول أن إدارة البنوك التجارية لخصومها وأصولها يحضى بكثير من الأهمية، حيث أن الإدارة الضعيفة لهذين الجانبين سيجعل بدون شك من خروج البنك من منظومة العمل البنكي، وبناءا إلى ماتم التطرق إليه في هذا الفصل، قادنا استنتاجنا إلى الخلاصات التالية:

في ما يتعلق بجانب إدارة الخصوم:

- تبين لنا أن أهم مايميز إدارة البنوك التجارية عند التعاطي مع موجوداتها، هو تركيزها على عناصر محددة من باقي العناصر حيث يعرف أن الودائع تعتبر المورد الرئيسي الذي تضعه البنوك التجارية في سلم أولوياتها التمويلية.
- إن الحديث عن الودائع لا يعني أنها المصدر الوحيد، إذ أن هناك مصادر أخرى تدخل في حيز اهتمام البنوك التجارية، ونقصد بهذه المصادر في هذا السياق في لكل من رأس المال واحتجاز الأرباح.
- توجه البنوك التجارية إلى الاقتراض أو الاستدانة كمصدر من مصادر التمويل.
- البنوك التجارية ملزمة بإدارة مواردها بالشكل الذي يتوافق مع استثماراتها.

في ما يتعلق بجانب إدارة الأصول:

- غرض إدارة الأموال في ما يتعلق بالأصول النقدية هو لغرض الأمان ثم السيولة.
- تهدف إدارة الائتمان في المقام الأول والأخير إلى ربحية القرض وتحجيم المخاطر المحتملة في آن واحد.
- غرض الاستثمار في الأوراق المالية هو من اجل توفير الأمان ثم السيولة، ثم الربحية.
- البنوك التجارية المتمكنة والتي لها الخبرة والكفاءة في المعالجة المالية لأغراض الاستثمار يمكن لها وضع كل من هدفي الربحية والسيولة في اتجاه واحد، من خلال ما يسمى بالمحفظة.

مقدمة الفصل:

سنحاول في الجزء التطبيقي إسقاط ما أمكن من الدراسة النظرية على إحدى البنوك التجارية الجزائرية ألا وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ولقد تم اختيار هذا البنك نظرا لمكانته البارزة في الساحة المصرفية الوطنية ولتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة التطبيقية والوقوف على مدى كفاءة الادارة المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ومدى مساهمتها في تعزيز مركزه المالي داخل المنظومة المصرفية الجزائرية.

وإحتوت الدراسة على مبحثين، حيث خصص المبحث الاول القاء الضوء على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أما المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة أصول وخصوم البنك من الناحية المالية.

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: النشأة والمهام.

1.نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية انشأت بمقتضى المرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 وبنك بدر هو مؤسسة رأس مالها يقدر ب 2200000000 دج مكلفة بتوفير النصائح والمساعدة في تسيير وسائل الدفع لحساب المؤسسة الاقتصادية العمومية وهذا في إطار إحترام التشريع البنكي بمقتضى القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض، أصبح بنك بدر شخصا معنويا يقوم بعمليات إستلام رؤوس الأموال من الشعب والقيام بعمليات منح القروض

وكذا وضع تحت تصرف زبائنه وسائل الدفع والتسيير. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ سنة 1990 إرتفع رأس مال بدر ووصل إلى 3.3000000.000دج.

وبنك بدر هو بنك عمومي مهمته تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي كان مكونا في الأول من 140 وكالة تنازل عنها البنك الوطني الجزائري، وتضم شبكته حاليا 334 وكالة و42 مديرية جهوية وأكثر من 7000 إطار وعامل ينشطون على مستوى الهياكل المركزية الجهوية والمحلية.

من خلال سعة شبكتها وكبر عدد مستخدميها صنف بنك بدر من طرف قاموس مجلة البنوك (إصدار 2001) البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية ويحتل المركز 13 على المستوى الإفريقي والمركز 668 على المستوى العالمي من ضمن حوالي 4100 بنك مصنف.

وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة ذات طابع فلاحي لدى إنشائه وأصبح بنك بدر مع مرور الوقت وبعد إصدار القانون 10/90، بنكا عالميا يتدخل في تمويل جميع القطاعات الاقتصادية[1].

مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأربعة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

✓ المرحلة الأولى: (1982- 1989):

تفرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن بنك التنمية المحلية B.N.A سنة 1982، واهتم في هذه المرحلة بتحقيق هدفه الوحيد وهو إثبات وجوده في التخصص المستند إليه ضمن النشاطات الفلاحية، حيث قام بفتح العديد من الوكالات في أشهر المناطق الفلاحية، وخلال فترة زمنية تمكن البنك من اكتساب سمعة عالية في ميدان القطاع الزراعي والصناعي الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية.

✓ المرحلة الثانية: (1989-1999):

استطاع بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يدخل هذه المرحلة من بابها الواسع، فقام بإدخال تكنولوجيا معلوماتية خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، حيث:

- في سنة 1991:

قام بتطبيق نظام SWIFT الخاص بالعمليات التجارية الدولية.

- في سنة 1992:

قام ببرمجيات progiciel sybu مع فروعه المختلفة من أجل تسهيل العمليات البنكية كتسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق والفحص من بعد لحساب العملاء بالإضافة إلى تسيير المودعات كما قام بإدخال المعلوماتية على كل العمليات التجارية (عمليات فتح القروض الوثائقية التي لا تفوق 24 سا حاليا على الأكثر)، كما قام بإدخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات.

- في سنة 1993:

[1] . بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص: 42.

نجاح عملية إدخال المعلوماتية على جميع أعمال البنك.

- في سنة 1994:

ظهور خدمة جديدة تتمثل في بطاقة السحب والتسديد.

- في سنة 1996:

قام بعملية الفحص السلكي télétraitement ، التي سهلت العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت المطلوب.

- في سنة 1998:

قام باستعمال بطاقة السحب بين البنوك.

✓ المرحلة الثالثة: (1999-2005):

اعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على برنامج خماسي من أجل سير التمويلات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل تلبية أكبر قدر من حاجيات ورغبات العملاء خاصة وأنها عرفت تنوعا وتعددا، بالإضافة إلى ذلك دخول البنك ميدان العالمية حيث أصبح بنكا شاملا يتدخل في تميل كل القطاعات الاقتصادية، وبالأخص مجال الاستثمار المستعمل من طرف رجال الأعمال.

- في سنة 2000:

القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف لأداء البنك، كذلك إنجاز مخطط التسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية.

- في سنة 2001:

قام بالتطهير المالي والمحاسبي، تقليل الوقت، تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية، إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية وتعميم الشبكة عبر الوكالات والمنشأة المركزية بالإضافة إلى تحقيق مشروع البنك المجالس.

- في سنة 2002:

عم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج progiciel sybu كزبون مقدم للخدمة وتعميم مشروع البنك المجالس على المستوى الوطني.

✓ المرحلة الرابعة: (2005 إلى يومنا هذا):

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في هذه المرحلة إلى إعادة تخصصه في الميدان الفلاحي أي تمويل النشاطات الفلاحية والمجالات المتعلقة بها.

2. مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تم إنشاء بنك الفلاحة كضرورة حتمية ناجمة عن إرادة الدولة في ترسيخ قواعد ثانية لسياسة إعادة هيكلة القطاع ألفلاحي، الشيء الذي يضمن الاستقلال الاقتصادي للبلاد ويرفع من مستوى المعيشة لسكان المناطق النائية والريفية ويقوم بنك بدر بمهام رئيسة تتمثل في:

✓ دراسة كل عمليات القرض، الصرف والخزينة.
✓ فتح الحسابات لكل فرد يقدم طلب بذلك.
✓ استقبال إيداعات الأفراد مهما كانت قيمتها ومدته.
✓ المشاركة في جميع الاحتياطات.

✓ المساهمة الفعالة في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي وضمان ترقية نشاطاته سواء منها الفلاحية الغذائية، الفلاحية الصناعية، الفلاحية الحرفية.
✓ يتعهد للسلطات الوصية بمراقبة النشاطات المالية للمؤسسات العميلة لديه.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي و أهداف البنك.

1. الهيكل التنظيمي للبنك:

باعتباره مؤسسة مالية يملك البنك هيكلا تنظيميا يتضمن مجلس إدارة ومديرية عامة وأربع مديريات مساعدة، يضاف إليها مديرية أخرى مساعدة فرضت نفسها سنة 2004 كما يحتوي هذا الهيكل على 42 مجموعة استغلال.

يظهر الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلس إدارة ومستشارين أعضاء من داخل البنك وعضوين يمثلان الدولة ويشرف هذا المجلس على السير الحسن للبنك من خلال القرارات والقوانين التي يتخذها ومديرية عامة تشرف على خمس مديريات فرعية هي: نيابة المديرية العامة المكلفة بالإدارة والوسائل، نيابة المديرية العامة للإعلام، المحاسبة والخزينة، نيابة المديرية العامة للموارد، القروض والتغطية، القسمة الدولية والمفتشية العامة وقد أضيفت مؤخرا سنة 2004 نيابة المديرية العامة للمراقبة والتطوير.

✓ نيابة المديرية العامة المكلفة بالإدارة والوسائل:

تهتم هذه المديرية بجميع العمليات المتعلقة بالإدارة وتشرف هذه المديرية على خمس مديريات هي:مديرية المستخدمين، مديرية إعادة تقويم الموارد البشرية فتتكفل بتنظيم دورات تكوينية لموظفي البنك للرفع من مستوى أدائهم المهني في حين تقوم مديرية الوسائل العامة، مديرية التنظيم والدراسات القانونية والمنازعات ومديرية التقديرات ومراقبة التسيير.

✓ نيابة المديرية العامة للإعلام، المحاسبة والخزينة:

تشرف هذه المديرية على خمس مديريات هي مديرية الإعلام الآلي المركزي، مديرية الإعلام الآلي لشبكات الاستغلال، مديرية التحويل والصيانة الآلية، مديرية المحاسبة العامة، مديرية الخزينة.

تهتم مديريات الثلاث الأولى بوضع برنامج الإعلام الآلي وتدريب عمال البنك عليها وكذا كيفية معالجة مختلف العمليات بطريقة آلية مما يسمح باستعمال أجهزة الإعلام الآلي.

في حين تتولى مديرية المحاسبة، وضع القوائم المالية الدورية أو الختامية للبنك والسهر على تطبيق النظام المحاسبي داخل البنك.

✓ نيابة المديرية العامة للموارد، القروض والتغطية:

تتعامل مع وكالات البنك ومجموعات استغلاله وينحصر دورها في خمس مديريات وهي مديرية تمويل المؤسسات الكبيرة، مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مديرية تمويل القطاع الفلاحي، مديرية دراسات الأسواق والمنتجات والمتابعة والتغطية.

✓ المفتشية العامة:

تقوم هذه الهيئة بمتابعة جميع الوكالات ومجموعات الاستغلال التابعة للبنك من اجل حماية سلامة العمليات، القيم والأشخاص من أجل التعرف على المخاطر التي يمكن أن تلحق بهم، احترام تطبيق القوانين والضوابط الداخلية في إطار شرعي قانوني وكذلك احترام أخلاقيات المهنة.

✓ نيابة المديرية العامة للمراقبة والتطوير:

لقد فرضت هذه المديريات نفسها لمهامها نصبت كنيابة مديرية عامة على احترام لكل العمليات البنكية بصفة قانونية وكذا توجيهات المديرية العامة.

تنقسم نيابة المديرية للمراقبة والتطوير إلى خمسة مديريات فرعية و هي:

- مديرية المراقبة الداخلية:

تهدف هذه المديرية إلى تحسين وظيفة البنك .

- مديرية مراقبة التسيير:

تهدف إلى التأسيس والمحافظة على ضوابط التسيير لتحقيق أهداف البنك ومردوديته[1].

- مديرية التنبؤ ومراقبة الميزانية:

تسهر هذه المديرية على إعطاء جميع هياكل البنك الوسائل المادية الملائمة بهدف تحقيق مهام هذه المديريات في إطار احترام معايير التسيير طبقا لتقديرات الميزانية .

- مديرية الدراسات التقنية، الهندسية والتطوير:

تعتبر هذه المديرية من بين أهم المديريات التابعة للمديرية العامة المساعدة للمراقبة والتطوير فمهامها الرئيسية هي انجاز كل الدراسات، التقارير والبحوث الموجهة للاستعمال داخل البنك أما بالنسبة للهندسة فهي تقوم بمتابعة كل الابتكارات التكنولوجية و محاولة توصيفها لصالح البنك وفي إطار التطوير فهي تدرس كل الإمكانيات لوضع كل الوسائل بهدف تشييع النشاط البنكي ومردوديته.

- مديرية المتابعة والتحصيل:

هي المكلفة بمتابعة كل العمليات لوضع القروض أعمال التحصيل، كما تسمح بتوضيح الرؤية للمديرية العامة لتطبيق سياسة واضحة وتزويدها بأخر الإحصائيات المتعلقة بالقروض الممنوحة وتحرص على التحكم في المخاطر التي تنتج عن سوء تسيير المؤسسة.

2. أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

كأي مؤسسة مالية أو اقتصادية أخرى للبنك أهداف يسعى إلى تحقيقها ومن بينها نجد:

- ✓ محاولة زيادة الموارد بأحسن الأسعار وجعلها منتجة توفر له مدخولات و مردودية وهذا بواسطة القروض المتنوعة التي يمنحها وذلك في إطار احترام القواعد والقوانين والتشريعات التي يمليها عليه البنك المركزي.
- ✓ التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.
- ✓ ضمان تنمية متناسقة للبنك في مجال النشاطات التي يقوم بتقديمها.
- ✓ محاولة توسيع ونشر شبكة فروعه وكالاته على كامل التراب الوطني.
- ✓ محاولة قدر الإمكان تلبية رغبات زبائنه المتزايدة والمتنوعة بمنحهم منتجات وخدمات من شأنها مسايرة هذا التعدد والتنوع والتغير.
- ✓ وضع برنامج لتسيير ديناميكي في مجال التحصيل.
- ✓ التنمية التجارية بإدماج تقنيات جديدة لإدارة الأعمال مثل التسويق وإدخال سلسلة منتجات جديدة.

[1] . مسعي سمير، تسعير القروض المصرفية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة،2008، ص: 118.

المبحث الثاني: الدراسة المالية لأصول وخصوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

المطلب الأول: الدراسة المالية لأصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

أولا: إدارة الأصول النقدية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

1. هيكل السيولة لدى بنك BADR:

السيولة لدى البنك هي كل الأصول النقدية التي تكون تحت تصرفه لمقابلة المتطلبات العادية والروتينية لنشاط البنك، ومن خلال ميزانيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية فإن النقد الجاهز لديه مدون في الحسابات الآتية:

- ✓ الصندوق.
- ✓ البنك المركزي.
- ✓ الحسابات الجارية البريدية.

2. إدارة السيولة لدى بنك BADR:

- تغطية متطلبات الاحتياطي القانوني:

" يمكن أن يطلب البنك المركزي من البنوك أن تضع لديه في حساب مغلق بفوائد أو دونها، إحتياطي إما ضمن مجمل الودائع، إما ضمن فئة من هذه الأخيرة، إما ضمن مجمل توظيفاتها سواء بالعملة الوطنية أو العملة الصعبة، ويسمى هذا الإحتياطي بالإحتياطي الإلزامي ولا يمكن أن يتجاوز مبدئيا * نسبة 28% من المبالغ التي تستعمل كأساس للحساب، وتمتد فترة إنشاء الإحتياطي الإلزامي من اليوم 15 لكل شهر إلى اليوم 14 من الشهر الموالي وذلك بصفة دورية ".[1]

" كما أن كل نقص في الإحتياطي الإلزامي لبنك ما يخضعه من تلقاء نفسه لغرامة تعادل 1% من هذا النقص، ويمكن تقديم طعن للغرفة الإدارية للمحكمة العليا أو لمجلس الدولة ".[2]

كما حددت التعليمة رقم 01-2001 كل ما يتعلق بكيفية حساب الإحتياطي القانوني من حيث نوعية الودائع الخاضعة له، وكذا المعدل المفروض تطبيقه، فالودائع الخاضعة لنسبة الإحتياطي القانوني هي الودائع بالدينار الجزائري من أي طبيعة كانت، وهي:

- ✓ ودائع جارية.
- ✓ ودائع ادخارية (ودائع التوفير ممثلة بدفتر التوفير + ودائع لأجل).
- ✓ ودائع ممثلة بسندات.[3]

حيث أن نسبة الإحتياطي القانوني = الارصدة لدى البنك المركزي

---

* . تماشيا مع الاوضاع النقدية والمصرفية نهاية 2004، تم تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بموجب التعليمة 04-02 المؤرخة في 2004/05/13 الى حدود 15%.

1 . المادة 93 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

2. المادة 50 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

3 . المادة 02 من التعليمة رقم 01-2001 المؤرخة في 2001/02/11 و المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني.

$$\frac{\text{قيمة اجمالي الودائع + التزامات اخرى}}{\text{100}} \times$$

الجدول رقم (01) : تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الفترة 2001-2004:

المعدل %	تاريخ التطبيق	تاريخ نهاية التطبيق
4	11 فيفري 2001	13 ماي 2001
3	15 ماي 2001	14 ديسمبر 2001
4.25	15 ديسمبر 2001	14 ديسمبر 2002
6.25	15 ديسمبر 2002	مارس 2004
6.50	مارس 2004	إلى يومنا هذا

Source : Conseil Nationale Economique et Sociale, Regards sur Les Politiques Monétaires en Algérie, 26ème Session Plénière, 2005, P: 143.

الجدول رقم (02) : كفاية سيولة بنك BADR اتجاه متطلبات الإحتياطي القانوني في الفترة 2001-2003:

	2001	2002	2003	2004
إجمالي النقد قبل خصم الإحتياطي القانوني	62652	83511	74856	82089
إجمالي الودائع (الودائع بأنواعها الثلاثة + ودائع ممثلة بالسندات) + إلتزامات مقدمة	413799	446256	404734	547326
نسبة الإحتياطي القانوني المحققة	%15.14	%18.71	%14.43	%19.07
نسبة تغطية الإحتياطي القانوني	%12.14	%14.46	%10.18	%15

(القيم ممثلة بـ: 10^6 دينار جزائري).

المصدر: صلاح سريدي، الإدارة المالية للبنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخضص إدارة أعمال مالية، جامعة قالمة، 2010، ص: 192.

يشير الجدول (02) خلال الفترة 2001-2003 أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية غطى إلتزاماته من الإحتياطي الإجباري، إلا أن الأشكال يبقى مطروح حول الفائض النقدي الذي بحوزة البنك، فالنمو المسجل للسيولة المصرفية للبنوك في السوق المصرفية من جهة (

الشكل: 01)، وفي ظل عدم تنشيط سياسة الإحتياطي القانوني من قبل بنك الجزائر من جهة أخرى، أصبح بنك BADR شأنه شأن باقي البنوك أمام تهديد تعطيل السيولة وعدم توظيفها للرفع من قدراته الإستغلالية والإستثمارية.

- مستوى توظيف السيولة:

وللوقوف على كفاءة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في توظيف سيولته، نعتمد معيار نسبي يعكس مستوى توظيف البنك لأصوله السائلة إلى إجمالي القروض، وهذا قصد التعرف على مدى نجاح البنك في إستخدام الفائض النقدي كقيمة مضافة إلى استثمارات مربحة كالقروض وبالتالي قدرته على تجنب مشكل تعطيل السيولة الجدول (02)، حيث أن معيار مستوى توظيف النقد بالنسبة إلى القروض يأخذ النسبة الآتية:

$$\frac{\text{إجمالي النقد}}{\text{إجمالي الائتمان}} \times 100$$

الشكل (01) : نمو السيولة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في الفترة 2000-2004:

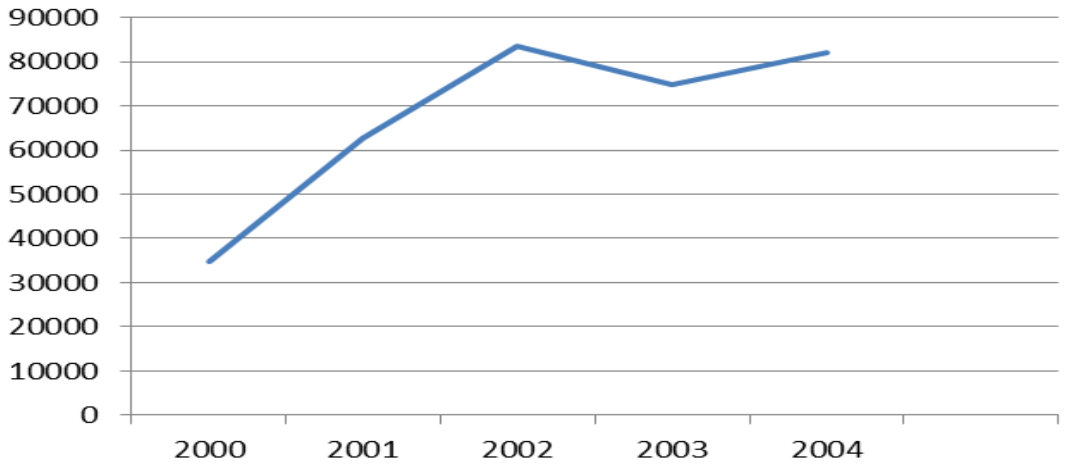

(القيم ممثلة بـ: 10^6 دينار جزائري)

المصدر: صلاح سريدي، الإدارة المالية للبنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال مالية، جامعة قالمة، 2010، ص: 193.

الجدول رقم (03): قدرة بنك BADR على توظيف النقدية إلى إجمالي القروض في الفترة 2000-2004:

السنوات	إجمالي النقد	إجمالي الائتمان	إجمالي النقد / إجمالي الائتمان × 100
2000	34846	161646	%21.55
2001	62652	167537	%37.40
2002	83511	198071	%42.16
2003	74856	233521	%32.05
2004	82089	308709	%26.50

(القيم ممثلة بـ: 10^6 دينار جزائري)

المصدر: صلاح سريدي، الإدارة المالية للبنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال مالية، جامعة قالمة، 2010، ص: 194.

من خلال الجدول المعطى يتضح أن معدل توظيف بنك BADR لنقديته الجاهزة اتجاه القروض في السنتين 2000-2002 كان موجبا، حيث سجلت سنة 2002 أعلى نسبة توظيف للنقدية إلى القروض في الفترة محل الدراسة (42.16%)، ما يشير إلى توظيف البنك للفائض النقدي لتدعيم النشاط الائتماني بنسب متفأوتة، أما في السنتين 2003-2004 عرفت نقدية البنك إلى القروض تراجعا ملحوظا، حيث سجلت هاتين السنتين محدودية استخدام البنك للفائض النقدي بالنسبة إلى القروض، مسجلة سنة 2004 معدل توظيف نقدي بـ: 26.50% أي تراجع بنسبة 15.66% مقارنة بسنة 2002.

وبناءا على هذه المعطيات يمكن القول أن الأهمية النسبية للأرصدة النقدية للبنك إلى إجمالي قروضه، ابتداء من سنة 2002 عرفت انخفاض تدريجي من سنة إلى أخرى وبنسب متناقصة، وهو ما يشير إلى الأرصدة النقدية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مهددة من خطر التجميد، وهو ما يؤدي إلى تقليص الطاقة الائتمانية وبالتالي الطاقة الاستثمارية، ما يعني احتمال ضياع هوامش ربح مجزية.

ثانيا: إدارة الائتمان لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

1.عملية الائتمان وهيكل النشاط الائتمان لدى بنك BADR

✓ عملية الائتمان لدى بنك BADR:

" تعتبر كل عملية قرض كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ الشخص الآخر التزاما بالتوقيع بالضمان أو الكفالة ".[1]

وحسب هذا التعريف فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقدم الائتمان لكل الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين لقاء ضمان يتحدد حسب شروط وطبيعة القرض، ومنذ صدور القانون التوجيهي الصادر عام 1988 و المتعلق باستقلالية المؤسسات، والبنك يقوم بتقديم القروض كمؤسسة بنكية ذات استقلال مالي تسعى من خلال النشاط الائتماني إلى تحقيق الربح، وأعطى البنك لتحقيق هذا الهدف أهمية خاصة للضوابط التي تسير نشاطه الائتماني، حيث أن عملية الائتمان لديه لم تختزل في ضخ الأموال لتلبية متطلبات الأقراض، بل يعمل بنك BADR بمبدأ التأني والتريث عند أي نشاط ائتماني، وهذا نظرا للمخاطر التي تنطوي عليها العملية وبالتالي فإن عملية منح القروض لدى BADR تخضع لمجموعة من الإجراءات هي:

- جمع المعلومات حول العميل.
- الدراسة التقنية والإقتصادية لملف القرض.
- اتخاذ قرار الائتمان ومتابعة تحصيله.

✓ هيكل النشاط الائتماني لدى بنك BADR:

يقدم بنك BADR خدماته الائتمانية لجميع المؤسسات الإقتصادية والتجارية بإختلاف شكلها القانوني، سواء كانت مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو مؤسسات تضامن، مؤسسات فردية، وتختلف شروط الائتمان لدى البنك من مؤسسة إلى أخرى وذلك حسب قطاع النشاط التي تنتمي إليه الجهة المقترضة، ولكن الملاحظ في النشاط للبنك أن هيكل القروض يتركز على تمويل النشاط الاستغلالي والاستثماري للجهة المقترضة، وذلك على النحو الآتي:

- قروض الاستغلال:

وهي القروض التي تتراوح بين 03 أشهر كحد أدنى وإلى 12 شهر كحد أقصى، وموجهة إلى مختلف مؤسسات الأعمال الفلاحية والمقاولين و أصحاب المهن الحرة، وذلك من أجل توسيع رأس المال وسد العجز المؤقت على مستوى نفقات الاستغلال والمخزونات والنقدية للجهة المقترضة.

- قروض الاستثمار:

وهي القروض التي يتراوح مداها من 03 سنوات فما فوق، أي أنها قروض متوسطة وطويلة الأجل، وموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية للمؤسسات، وما يميز هذه القروض عن قروض الاستغلال، أنها قروض يمكن أن يتدعم تمويلها بمساعدات مالية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي المصادق عليه في 2001، حيث أن المشاريع المستفيدة من المساعدة المالية تكون مسجلة إما ضمن البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية أو البرنامج الوطني للصيد البحري وذلك حسب طبيعة المشروع، وتتجسد عملية تمويل هذا النوع من المشاريع الاستثمارية من خلال الصيغة الاتية:

* 50% كأقصى حد من قيمة المشروع ممول من قبل بنك المعني (بنك BADR).

[1] . المادة 68 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

* التمويل الذاتي من قبل صاحب المشروع (مساهمة شخصية).
* المساعدة المالية المقدمة من طرف الصندوق الوطني للقطاع الذي ينتمي إليه المشروع، وذلك بعد المصادقة من قبل اللجنة العليا المكلفة بتنفيذ المخطط الوطني للإنعاش الإقتصادي.

2.الأهمية النسبية لاستثمارات القروض لدى بنك BADR:

لتحديد القوة الاستثمارية للقروض ندرس معدل توظيفها بالنسبة إلى إجمالي الموجودات اعتمادا على النسبة الآتية: اجمالي القروض

$$\frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

حيث من خلال ميزانيات بنك BADR فإن النشاط الائتماني مدون في البنود الآتية:

- قروض موجه للمؤسسات المالية.
- قروض موجه للزبائن[1].

الجدول رقم (04): الاستثمار في القروض إلى إجمالي الموجودات لدى بنك BADR في الفترة الممتدة من 2000-2004:

السنوات	إجمالي القروض	إجمالي الموجودات	اجمالي القروض : اجمالي الموجودات	نسبة التغير %

[1] . صلاح سريدي، الادارة المالية للبنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص ادارة اعمال مالية، جامعة قالمة، 2010، ص: 195.

2000	161646	409486	%40	-
2001	167537	468191	%35	%5-
2002	198071	497191	%40	%5+
2003	233521	508357	%45	%5+
2004	308709	549613	%56	%11+

(القيم ممثلة بـ: 10^6 دينار جزائري).

المصدر: صلاح سريدي، الإدارة المالية للبنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخضض إدارة أعمال مالية، جامعة قالمة، 2010، ص: 196.

من خلال الجدول يلاحظ أن الأهمية النسبية لإجمالي القروض إلى استخدامات في عام 2001 تقلصت بنسبة 5%، لكن سرعان ما تدارك بنك BADR ذلك ورفع من درجة اعتماده على القروض في سنة 2002 بنسبة 5%، وبعد أن ظلت هذه النسبة ثابتة في سنة 2003 سجلت زيادة قياسية في عام 2004 بلغت 11%.

وعليه، يمكن القول أن النشاط الائتماني لبنك الفلاحة و التنمية الريفية تميز بنمو حذر خلال 03 السنوات الأولى، ما يشير إلى إتباعه لسياسة التأني وعدم التسرع في منح التسهيلات الائتمانية و القروض، لكن الشيء الملاحظ ابتداءا من 2003 هو الزيادة المعتبرة لعمليات الإقراض، ما يعكس مدى رغبة بنك BADR للرفع من مردوديته التجارية انطلاقا من ربحية القروض.

الشكل رقم(02): تطور النشاط الائتماني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في الفترة الممتدة من 2000-2004:

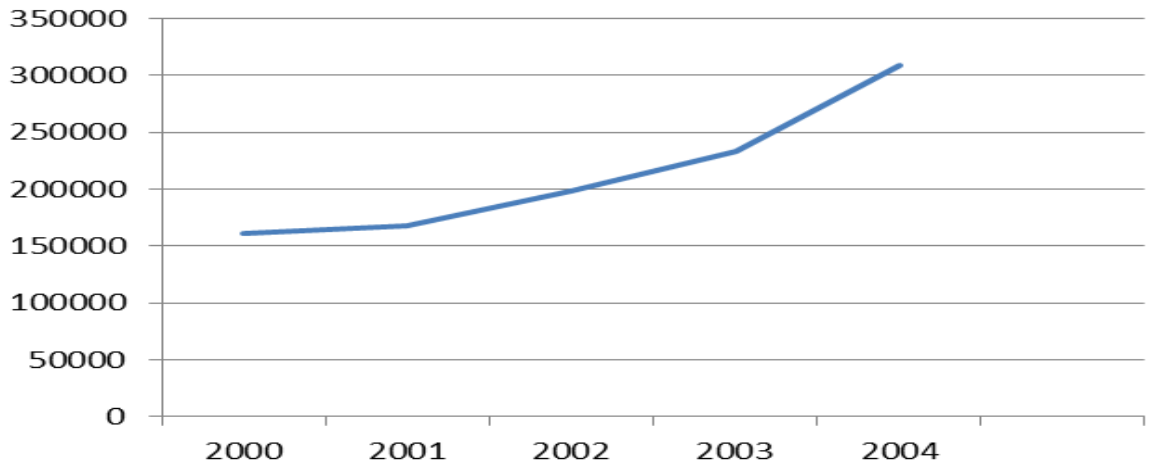

المصدر: صلاح سريدي، الإدارة المالية للبنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخضص إدارة أعمال مالية، جامعة قالمة، 2010، ص: 197.

ثالثا: الاستثمار في الأوراق المالية لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:

1.طبيعة الاستثمار في الأوراق المالية لدى بنك BADR:

" يجب أن لا يتجاوز مساهمة البنوك والمؤسسات المالية في رؤوس أموال الشركات نصف الأموال الخاصة لأي أو أي مؤسسة مالية ".[1]

بموجب هذا التعريف فإن مساهمات بنك BADR في رؤوس الأموال لم تعرف نشاط كبير، باستثناء بعض حصص المساهمة لدى الشركات التابعة.

و انطلاقا من ميزانيات البنك فإن هيكل الاستثمارات في الأوراق المالية مدون على النحو الآتي:

- ✓ السندات العمومية والقيم المماثلة.
- ✓ سندات اقتراض و سندات أخرى ذات عائد ثابت.
- ✓ أسهم ممثلة بحصص لدى الشركات التابعة.

2.الأهمية النسبية لاستثمارات الأوراق المالية لبنك BADR:

الجدول رقم (05): الأهمية النسبية لاستثمارات الأوراق المالية لدى بنك BADR في الفترة الممتدة 2000-2004:

	2000	2001	2002	2003	2004	متوسط الاستثمار في الأوراق المالية
السندات العمومية / اجمالي الاستثمار في الاوراق المالية	99.26 %	99.32 %	98.90 %	97.78 %	93.08 %	97.66 %
سندات ذات عائد ثابت / اجمالي الاستثمار في الاوراق المالية	0.015 %	0.093 %	%0.44	%1.54	%5.31	%1.47

[1] . المادة 118 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض.

اسهم ممثلة بحصص لدى الشركات / اجمالي الاستثمار في الاوراق المالية	%0.71	%0.58	%0.61	%0.66	%1.60	%0.83

المصدر: صلاح سريدي، الإدارة المالية للبنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال مالية، جامعة قالمة، 2010، ص: 198.

حسب الجدول(05) يتضح أن البنك يركز على الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية، ما يجعله على منأى من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، ويظهر ذلك من خلال السندات العمومية والتي احتوت على الحصة الأكبر من إجمالي استثمارات البنك في القيم المنقولة (97.66%)، ويعود ذلك إلى المزايا التي تتميز بها السندات الحكومية عن باقي الأوراق المالية، فهي سندات مضمونة بنسبة كبيرة فضلا على العائد الثابت والمستقر الذي يترتب عنها، أما في ما يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية المتداولة في السوق المالي (السندات ذات العائد الثابت والأسهم)، فإن هذه القيم أخذت حصص جد محدودة (47.1%، 0.83%)، حيث لم تأخذ نفس الأهمية من ناحية الاستثمار كما هو الحال بالنسبة إلى السندات العمومية، ويرجع ذلك كما معروف إلى ضعف فعالية البورصة الجزائرية في تنشيط الاستثمار المالي وعدم تهيئة القطاع المصرفي على الاستثمار في القيم المنقولة ورؤوس الأموال.

المطلب الثاني: الدراسة المالية لخصوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية

أولا: إدارة الودائع لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:

1.تعريف وتصنيف الودائع لدى بنك BADR:

تعريف الودائع لدى بنك BADR:

حسب ماجاء في البند المتعلق بتسيير و تمويل المؤسسات البنكية و المتعلق بقانون النقد و القرض عرفت الودائع على أنها" أموالا متلقاة من الجمهور كل الأموال التي يتم تلقيها من الغير، و تعتبر هذه الأموال المتلقاة دينا على المؤسسة سواء في أصل المبلغ أو فوائده،وعند انقضاء أجل الدفع أو التسديد أو أي عملية تمت بطلب المودعين، يفقد هؤلاء ملكية المبالغ من حساباتهم لدى المؤسسة ".[1]

ومن خلال هذا التعريف يمكن الخروج بالنقاط التالية:

- بنك BADR كونه بنك تجاري يتلقى الودائع من شتى الجهات، وهذه الجهات يمكن أن تأخذ الصفة الطبيعية (أفراد) أو الصفة الاعتبارية (مؤسسات).
- بمجرد استلام الوديعة إلى البنك تدرج ضمن حسابات الدين والالتزام إلى الغير كونها أموال متلقاة، لكن في نفس الوقت يتصرف فيها كما يشاء حتى يحين موعد استحقاقها.
- يكون البنك حر من أي التزام اتجاه المودعين بمجرد سحب ايداعاتهم، أما إذا نص اتفاق الايداع على أجل محدد، فترتبط حرية التصرف والسحب بهذا الأجل.

تصنيف الودائع لدى بنك BADR:

انطلاقا من ميزانيات بنك BADR يمكن ملاحظة أن الودائع مصنفة لديه على النحو الآتي:

[1] . المادة 67 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

✓ الودائع الجارية:

لا يطبق بنك BADR فوائد على الودائع الجارية، ويكون بمثابة الجهة المؤتمن عليها المتلقية لأموال الأفراد والمؤسسات، وتنقسم حسابات الودائع الجارية بدورها لديه إلى:

- حسابات الصكوك:

وهي حسابات عادية وخاصة بالأفراد والعائلات والموظفين والعمال الذين ليس لهم أي ارتباط تجاري أو صناعي آخر، والغرض من فتح حسابات الصكوك هو لتوفير السيولة الحاضرة لأصحابها، وبالتالي يكون رصيد هذه الحسابات دائما دائنة، بمعنى لا يمكن وجود حساب للشيك (الصك) إلا إذا كانت هناك ودائع فعلا.

- الحسابات الجارية:

هو حساب يخص المعاملات المالية والتجارية لرجال الأعمال من تجاريين وصناعيين وكل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يزاولون نشاط اقتصادي، بمعنى أنها لا تفتح إلا للمتعاملين الذين يتأكد من خلالهم البنك من تمتعهم بالتدفقات النقدية داخلة وخارجة تطمئن البنك على استرداد أمواله من الأموال، كون هذه الحسابات يمكن أن تكون ذات أرصدة مدينة نظرا للتعاملات اليومية والسريعة التي تتسم بها الأنشطة التجارية المالية لرجال الأعمال، وهو ما يفسر إلزامية إبرام عقد بين البنك والطرف المتعامل معه، وفي هذه الحالة يتم السحب عن طريق بما يسمى بالسحب على المكشوف، أي يقبل البنك على تقديم تسبيقا على الحساب الجاري اعتبارا من المدة التي يكون فيها الحساب مدينا، ويكمن الفرق بين الحسابات الجارية وحسابات الصكوك، في أن الأولى تستوجب إبرام عقد بين البنك و الطرف المتعامل معه والذي يشترط فيه مزاولة نشاط اقتصادي يوفر له تدفقات داخلة وخارجة، أما بالنسبة إلى حسابات الصكوك تكون دائما دائنة، ونقطة الإشتراك بين الحسابين هو في أن كليهما لا يدر فوائد لصاحبيهما، على اعتبار أن البنك المعني يلعب دور أإمين الصندوق ويكون تحت تصرف الحساب يعطيه ما يريد وفي أي وقت يشاء.

- الحسابات النوعية أو الخاصة:

فتح بنك BADR في السنوات الأخيرة مجموعة من الحسابات صنفها ضمن الحسابات النوعية، كونها تفتح لفئة قليلة نسبيا ولظروف معينة، كما هو الحال بالنسبة لحسابات العملة الصعبة لتسهيل عمليات التحويل من وإلى الخارج، سواء تعلق الأمر بحسابات الأفراد المقيمين أو غير المقيمين في الجزائر أو حتى المؤسسات الأجنبية، كما يفتح بنك BADR حسابات خاصة مؤقتة للأشخاص الذين ليس لديهم حساب معتمد، وبمجرد الدفع لصاحب هذا الحساب المؤقت تقفل مباشرة بحكم أن فتحها هو لغرض تسوية عمليات طارئة وغير عادية.

✓ ودائع التوفير:

منح بنك BADR فوائد على حسابات التوفير لتشجيع الادخار وتعبئة موارده، وفي هذا يقسم البنك الحساب الخاص بالتوفير إلى الدفاتر التالية:

- دفتر توفير الشباب:

وهو دفتر خاص بفئة الشباب ما دون 19 سنة تحت اشراف ممثله، يستفيد من خلاله صاحبه من معدل فائدة قدره 04.75%، على أن لا يقل المبلغ المودع في الحساب عن 500 دينار جزائري (2004).

- دفتر التوفير الخاص بالسكن:

وهو دفتر مفتوح للجمهور والفئة التي لها مشاريع تهيئة أو شراء مسكن، حيث يسمح لحامله الحصول على فائدة نصف سنوية خاضعة لضريبة الدخل الإجمالي (I.R.G)، وبذلك يستفيد صاحب الدفتر عند شروعه في تهيئة أو اقتنائه المسكن، من قرض ممول من البنك بمعدل فائدة أقل من معدل الفائدة المطبق على شخص آخر ليس لديه دفتر توفير خاص بالسكن[1].

- دفتر توفير BADR:

دفتر توفير BADR هو بدوره دفتر مفتوح للجمهور بدأ اعتماده منذ نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث يقسم إلى نوعين من الدفاتر، النوع الأول منها يعتبر دفترا مدرا للفوائد بمعدل قدره: 4.50%، أما النوع الثاني فهو دفتر توفير بدون فوائد موجهة للأفراد المتحفظين على فتح حسابات تدر فوائد وذلك لاعتبارات دينية.

✓ودائع لأجل:

كما هو الحال لودائع التوفير يستفيد صاحب الوديعة لأجل من فائدة سنويةى تتحدد حسب مدة الإيداع، وفي حال ما تم السحب بعد انقضاء أجل الوديعة يحصل صاحبها على قيمتها مضافا إليها الفوائد المترتبة عنها، أما إذا فضل عملية سحب مسبق أي قبل انقضاء أجل الوديعة، فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بمراجعة أسعار الفائدة الممنوحة حسب التاريخ الذي تم فيه السحب وذلك بخصم نقطة من معدل الفائدة الأصلي، وبالنسبة إلى معدل الفائدة المطبق على الودائع الآجلة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فلا يمكن إعطاؤه بمعدل مطلق وصريح كونه هو الآخر يتحدد حسب بما يعرف بالمعدل المرجعي Taux de) Référence) مطروحا منه الهامش البنكي، والمعدل المرجعي هو متغير يتحدد من قبل بنك الجزائر وفقا للظروف العامة للأوضاع المالية، وكما هو سائر في معظم الدول يلزم بنك الجزائر كسلطة نقدية على تطبيق المعدل المرجعي من قبل كافة المؤسسات البنكية التي تفتح حسابات ودفاتر الودائع الآجلة*.

✓ودائع ممثلة بسندات (سندات الصندوق):

تعتبر سندات الصندوق من الديون التي يتم الاكتتاب فيها عند دفع قيمة السند سواء نقدا أو طريق الحساب الجاري للعميل، ويترسم الاكتتاب بتحرير البنك لـ: 03 نسخ توقع من طرف حامل سند الصندوق ومسؤولي الوكالة، حيث تسلم نسخة للعميل ونسخة تحتفظ بها الوكالة التي قامت بعملية الاكتتاب والنسخة الثالثة ترسل للمديرية الفرعية التي تنتمي إليها الوكالة، وذلك لمتابعة ومراقبة العملية.

2.استراتجيات تنمية الودائع لدى بنك الفلاحة والتنية الريفية:

من خلال الدراسة النظرية لسياسات تنمية الودائع اتضح أن البنوك التجارية تتبع سياستين رئيستين: سياسة المنافسة السعرية وسياسة المنافسة الغير سعرية، أما تعاطي بنك BADR مع السياستين، هو اعتماده BADRبدرجة أكبر على سياسة المنافسة الغير سعرية

[1] . صلاح سريدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 174-175.

* . معلومات متحصل عليها شفهيا من قبل موظفي و اطارات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

والتي ترتكز على مبدأ تجويد الخدمة المقدمة، وفي مايلي عرض لأبرز الاستراتيجيات التي يدعم بها البنك موارده من الودائع:

أ. سياسة المنافسة السعرية المتبعة لدى بنك BADR لتنمية ودائعه " دراسة تطور أسعار الفائدة الخاصة بودائع التوفير ":

لدراسة مدى اتباع بنك BADR لسياسة المنافسة السعرية سنتناول تطور أسعار الفائدة على ودائع التوفير، وذلك من خلال اتباع التطور على مستوى كل من دفتر توفير الشباب، دفتر التوفير الخاص بالسكن ودفتر توفير " BADR "، في الفترة 2000-2004، والهدف من هذه الخطوة هو الوقوف على مدى اعتماد البنك على المنافسة السعرية في مجال تعبئة ودائع التوفير، وبالتالي معرفة مدى نجاحه في إدارة وتنمية ودائعه بأنواعها الثلاثة، (الأشكال:03-04-05).

ولإلقاء الضوء على مدى تنافسية معدلات الفائدة لبنك BADR، قمنا بمقارنة أسعار الفائدة المطبقة على الدفاتر الثلاثة مع مثيلاتها من المعدلات الممنوحة لدى البنوك الأخرى (القرض الشعبي الجزائري C.P.A، البنك الخارجي الجزائريB.E.A). وهدف هذه الخطوة بدورها هو معرفة القوة التنافسية التي يتمتع بها بنك BADR بالمقارنة مع: C.P.A و B.E.A.(الجدول: 06).

✓تطور أسعار الفائدة لدى بنك BADR في الفترة2000-2004:

الشكل رقم: (03) : تغير معدلات الفائدة على دفاتر توفير الشباب لدى بنك BADR في الفترة 2004/2000 :

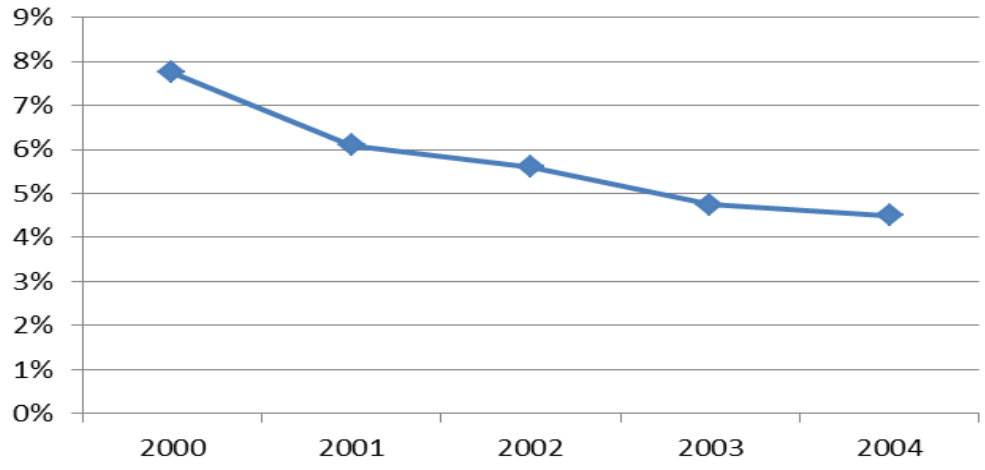

المصدر: صلاح سريدي، الإدارة المالية للبنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخضص إدارة أعمال مالية، جامعة قالمة، 2010، ص: 177.

الشكل رقم: (04) تغير معادلات الفائدة على الدفاتر الخاصة بتوفير السكن لدى بنك BADR في الفترة 2004/2000:

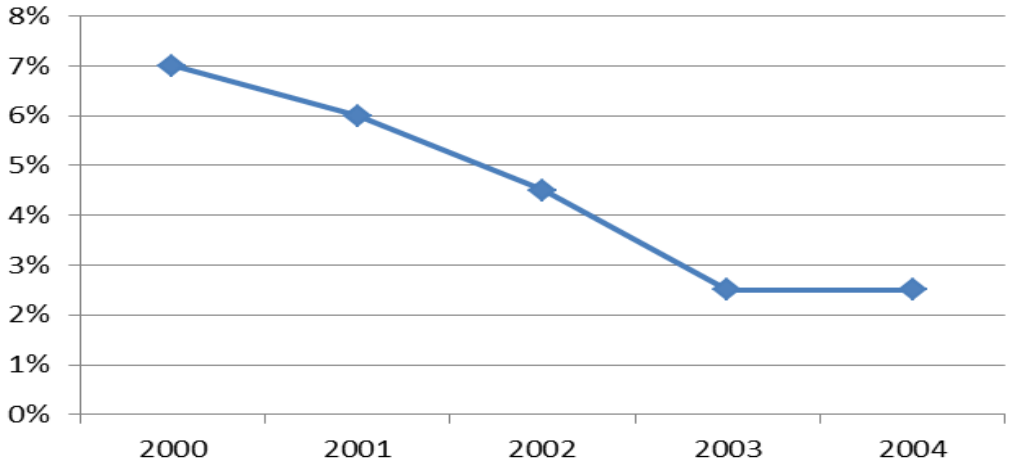

المصدر: صلاح سريدي، الإدارة المالية للبنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخضص إدارة أعمال مالية، جامعة قالمة، 2010، ص: 177.

الشكل رقم: (05) تغير معدلات الفائدة على الدفاتر الخاصة بتوفير "بدر" في الفترة 2004/2000:

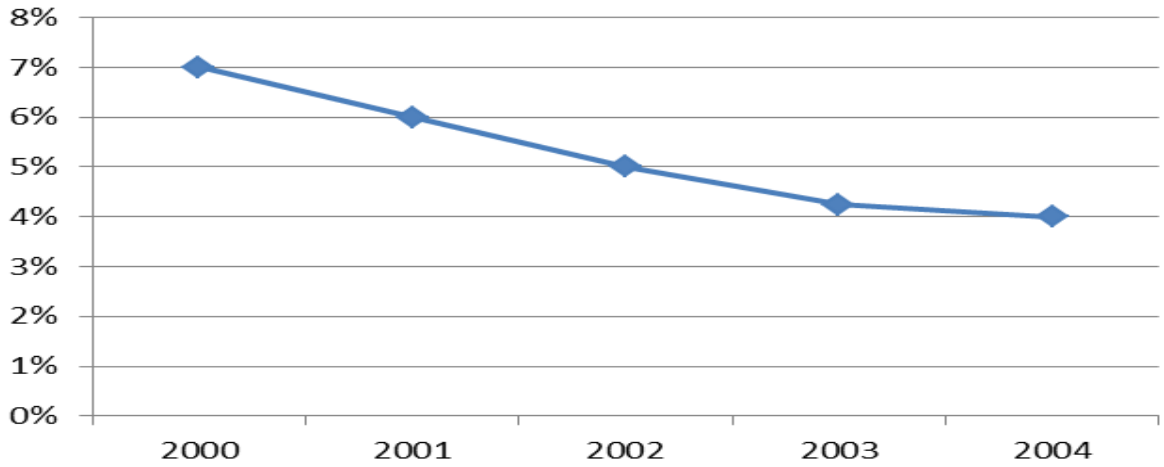

المصدر: صلاح سريدي، الإدارة المالية للبنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخضص إدارة أعمال مالية، جامعة قالمة، 2010، ص: 177.

انطلاقا من الأشكال(05-04-03) يتضح أن أسعار الفائدة على دفاتر التوفير بأنواعها الثلاثة شهدت تراجعا ملحوظا ابتداءا من سنة 2000، ما يشير إلى أن البنك في هذه الفترة لم يعد يعتمد معدلات فائدة مرتفعة لجذب المزيد من المودعين، ما يعني تقليل اعتماده على سياسة المنافسة السعرية، وعند استفسارنا عن سبب عدم اعتماده كلية على الأسعار

لتنمية ودائعه، تبين أن البنك في هذه الفترة ارتفعت مستوى سيولته بنسبي جد متصاعدة بسبب ظروف المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية مما أدى إلى انتعاش في تدفق حركة الأموال في القطاع المصرفي، وإذا كانت هذه الأسباب تدرج من بين الأسباب العامة كونها أثرت بالإيجاب على كل البنوك، فإن من بين هذه الأسباب الخاصة التي أدت إلى وفرة في السيولة (Disponibilité de Liquidité) هو أن البنك بذل في السنوات مجهودات معتبرة من أجل الرفع من مستوى خدماته مما أكسب ثقة عملائه وبالتالي استقطاب ودائعهم.

ومن المعلوم أن أي بنك تجاري يمنح معدلات فائدة أعلى على الودائع من أجل جذب أكبر عدد ممكن من المودعين مادام لاحظ أن حجم سيولته محدودة نوعا ما، ولكن بمجرد أن ترتفع عمليات الإيداع ينتبه بنك الجزائر إلى ذلك ويعمل على مراجعة معدلات الفائدة المعتمدة لدى البنوك (خاصة في ظل المنافسة بين البنوك) وذلك بتخفيضها تماشيا مع انتعاش حركة دخول الودائع، وسبب هذا التخفيض بطبيعة الحال هو تقليص التكلفة والتحكم في المصروفات المستحقة للمودعين، وهو ما انطبق فعلا على بنك BADR وباقي البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في هذه الفترة.

✓ تنافسية معدلات الفائدة لبنك BADR بالمقارنة مع القرض الشعبي الجزائري CPA والبنك الخارجي الجزائريBEA :

انطلاقا من هذا البند سنحاول ابراز الموقع التنافسي لبنك BADR بالمقارنة مع القرض الشعبي الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، وذلك من خلال تتبع أسعار الفائدة المطبقة في الفترة 2002-2003 على حسابات التوفير لكل بنك من البنوك الثلاثة والمتمثلة في:

- دفتر التوفير الذي يحمل اسم البنك.
- دفتر التوفير للسكن*.

الجدول رقم (06) : تنافسية أسعار فائدة BADR بالمقارنة مع CPA و BEA في السنوات 2002-2003 " دفاتر ودائع التوفير ":

	بنك BADR		بنك CPA		بنك BEA	
	2002	2003	2002	2003	2002	2003
دفتر التوفير الخاصة بكل بنك	%5	%4.5	%5	%3	%5	%3

* . حوارات اجريت مع موظفي و اطارات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

دفاتر التوفير الخاصة بالسكن المفتوحة لدى كل بنك	%4.5	%2.5	%4.5	%2.5	%5	%3

المصدر: صلاح سريدي، الإدارة المالية للبنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخضض إدارة أعمال مالية، جامعة قالمة، 2010، ص: 179.

من خلال الجدول المعطى أعلاه يتضح أن معدلات الفائدة الممنوحة في كل من الدفاتر متفاوتة بنسب جد محدودة ففي ما يخص أسعار الفائدة على دفاتر التوفير الخاصة بكل بنك في سنة 2003 تظهر فرق نسبي في أسعار بنك BADR، حيث قدر هذا الفرق بـ: 0.5% ما يعني أن أسعار دفتر "BADR" أكثر تنافسية بالنسبة إلى الدفاتر المماثلة الخاصة بالبنكين محل المقارنة.

أما في ما يتعلق باسعار الفائدة على دفتر السكن الخاصة ببنك BADR، فيظهر ان تنافسية أسعارها متكافئة مع أسعار الفائدة المعتبرة لدى بنك CPA، أو أقل منه بالمقارنة مع بنك BEA (0.5% فرق)، وبالتالي يمكن استنتاج أن السياسة السعرية لدى بنك BADR متوازنة نوعا ما.

ب. سياسة المنافسة الغير السعرية المتبعة لدى بنك BADR لتنمية ودائعه:

تتجسد المنافسة الخدمية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال تحسين الخدمات التالية:

✓ تحسين تحصيل مستحقات المودعين:

في هذا المجال بذل بنك الفلاحة والتنمية الريفية جهود حثيثة لخدمة عملائه ، أي إيمانا منه أن تحصيل مستحقات المودعين في الأجل وفي الكيفية المناسبتين يعد ضمانا لولائهم مستقبلا. وتمثلت جهود البنك للرفع من قدرة التحصيل من خلال غرفة المقاصة الموجودة في بنك الجزائر. حيث بعد إرسال البنك لصكوك التحصيل التي تقدم بها العملاء (في الأغلب يكونوا رجال أعمال ومؤسسات اقتصادية) إلى بنك الجزائر يقوم هذا الأخير بتحويل المبلغ إلى حساب الوسيط – الذي هو البنك – ثم إلى حساب العميل لسداد مستحقاته، ويستفيد البنك كونه وسيط من عمولة محددة تختلاف باختلاف نوع وطبيعة العملية.

✓ تقديم خدمات السدادة بالنيابة:

تحظى هذه الخدمة بأهمية خاصة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، من خلال ما تساهم به في تنمية حجم ودائعه فضلا عن هامش العمولة التي يتقاضاها البنك، حيث يعمل بنك BADR علبى تشجيع المؤسسات الاقتصادية على عقد اتفاق يتم بمقتضاه تكليف البنك بسداد إلتزاماته للغير وتتطلب هذه العمليات الت،كد من ،ن الجهة المستحقة الدفعة (سواء عمال أو مؤسسات ،عمال اخرى) لها حسابات جارية لدى البنك حتى تتم العملية بوضوح ولا يكون البنك مجبر في كل مرة فتح حسابات خاصة مؤقتة[1].

✓ استحداث أنواع جديدة من الودائع:

- سندات الصندوق:

[1] . صلاح سريدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 179-180.

تعتبر سندات الصندوق نوع من الودائع المستحدثة والتي تستحق الدفع لحاملها موجه للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، ويمكن أن تكون سندات الصندوق اسمية أو سندات صندوق لحاملها وتتميز سندات الصندوق عن باقي الودائع بما يلي:

* معدل الفائدة الثابتة.
* حرية تصرف حاملها أو إمكانية تتدولها بيعا أو شراءا.
* إمكانية رهنتها.

إن المميزات التي تتمتع بها سندات الصندوق ولدت دافعا للأفراد والمتعاملين على اقتنائها وهو ما يؤكده الشكل (06).

الشكل رقم (06): تطور سندات الصندوق لدى بنك BADR في الفترة 2000-2004:

(القيم ممثلة بـ: 10^6 دينار جزائري)

المصدر: صلاح سريدي، الإدارة المالية للبنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخضص إدارة أعمال مالية، جامعة قالمة، 2010، ص: 180.

إن التطور في سندات الصندوق يدل على تقبلها لدى المتعاملين بها، ما يشير أن BADR ساهم في رفع إجمالي ودائعه بإستحداث ودائع جديدة ممثلة في سندات الصندوق.

- دفتر توفير الشباب و دفتر توفير BADR بدون فائدة:

بالنسبة إلى دفتر توفير الشباب الهدف من فتحه هو استيعاب مدخرات كافة فئات المجتمع، بما فيها شريحة الشباب والفئات العمرية الصغرى، هذا فضلا على تحسين الثقافة المصرفية والإدخارية للشباب ما دون 19 سنة كما يهدف بنك BADR من خلال فتح دفتر توفير "BADR" بدون فائدة لمسايرة رغبة الفئات التي ترفض التعامل بالفائدة على ودائعهم.

✓ تحسين أداء الخدمة:

اعتمد بنك BADR من أجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة وسرعة أدائها على جملة من العوامل هي:

- العوامل التكنولوجية والتقنيات الحديثة:

مر البنك بمستجدات تكنولوجية ووسائل تقينية ندرجها في مايلي:

* مطلع سنة 2000: بدأ العمل بالطبعة الجديدة من برمجيات(Progiciel Sybou)، وهو نظام معلوماتي متطور يتحكم بتسيير ومراقبة العمليات البنكية بصفة دورية وآلية.

* مطلع سنة 2001: إدخال نظام معلوماتي جديد لتنظيم مصلحة المستخدمين وتسيير الموارد البشرية.
* عامي: 2002-2003: في إطار تجسيد العمل بمشروع البنك الجالس (La Banque assise) تم إدخال جهاز الموزعات الألية للأوراق النقدية (DAB – Distrubitaire Automatique des Bons - والذي يسرع عمل الشبابيك أوتوماتكيا (GAB)، كما تم اعتماد نظام التحصيل التكميلي بالمعالجة عن بعد (SYRAT – Système de recouvrement d'Appoints par Télétraitement) - والذي تقتصر مدة تنفيذه للعمليات الموكلة لديه خلال 48 ساعة.
* سنة 2004: بطاقة السحب BADR (CBR – Carte BADR de Retraie) المتعلقة بسحب النقود آليا.
* سنة 2006: تعميم العمل بما يعرف بنظام المعالجة الأوتوماتيكية للصكوك (Télécomponsation).
* سنة 2007: اعتماد وسيلة دفع وسحب حديثة والتي تتمثل في (CIB – La Carte Inter Bancaire de Paiements) -

- العوامل البشرية:

يولي بنك BADR أهمية كبرى للموارد البشرية من خلال وضع برامج تكوين سنوية ونصف سنوية، حيث يستفيد الموظفون من برامج إعادة الرسكلة في عدة ميادين، الهدف منها تطوير قدراتهم المهنية والإدارية وتحسين من مستوى مهاراتهم، حيث قامت إدارة إعادة تأهيل الموارد البشرية (D.R.R.H) في سنة 2003 بتبني برنامج عمل لتأهيل 2574 ما بين إطار وموظف، حيث كلف هذا البرنامج بما يقدر بـ: 84 مليون دينار جزائري، والشيء الملاحظ لبرامج التأهيل لبنك BADR هو تركيزه على برامج التأهيل المكلفة بتدريب المكلفين بالزبون (Charger de la Clientèle)، حيث كان نتاج ذلك في الفترة 2001-2004 الإشراف على تكوين 07 دفعات كان أولها دفعة سنة 2001، وبعدها دفعة 2003 في 19 جانفي 2003.

✓ تنويع الخدمات المقدمة والتيسر على الزبائن:

- تنويع الخدمات المتنوعة:

حيث قام بنك BADR في هذا الصدد بتسعير خدماته حسب درجة ولاء الزبائن، فأصحاب الإبداعات الكبيرة (Les Clients de Cinque Etoiles) يمنح لهم سعر أقل من ما هو معمول به مع العملاء العاديين، خاصة فيما يتعلق بأسعار خدمات التحصيل، الخصم، والتحويل إلى الخارج، تأجير الخزائن الحديدية والقروض الاستثمارية والاستغلالية.

- التيسر على الزبائن:

يظهر ذلك من خلال المواقع الاستراتيجية التي تنتشر فيها الوكالات، حيث تحتل كلها مواقع آهلة بالسكان، كما يتجلى مظهر من مظاهر التيسير على العملاء من خلال قيام البنك بفتح أبواب عمله أيام السبت، وهو ما يحسب لصالح البنك كونه الوحيد من بين البنوك العمومية الأخرى الذي انفرد بهذا الإجراء.

✓ فتح الاعتمادات المستندية:

إن الغرض من فتح الاعتمادات المستندية هو لتسهيل عمليات التجارة الخارجية، أما دور بنك BADR بالتعامل بهذه الاعتمادات هو تسهيل الصفقات بين المصدرين

والمستوردين، فبعد أن يعطي المستورد البنك كافة المعلومات المتعلقة بالصفقة يقوم بطلب توطين السلعة من خلال فتح إعتماد مستندي للجهة المصدرة، وعند إقتراب أجل تنفيذ العملية يقوم العميل (المستورد) بدفع قيمة السلعة في حسابه لدى البنك ليقوم هذا الأخير بتحويلها لصالح الجهة المصدرة، وفي ما يخص العمولة التي يستحقها البنك فهي عمولة محددة من قبل بنك الجزائر ومعمول بها لدى كافة البنوك.

✓ إدارة المحفظة المالية للعملاء:

أتيح للبنك آفاق جديدة في مجال تنويع الخدمات المصرفية وذلك بعد انطلاق بورصة الجزائر سنة 1999، والذي أُعتبر الحدث الأبرز في القطاع المصرفي في السنوات العشر الأخيرة، ما يعني عدم الإكتفاء بالوقوف الساكن اتجاه التطورات الجديدة، وكانت التجربة الأولى لبنك BADR تولي بيع القيم المنقولة لمؤسسة "رياض سطيف" ثم تلاها بيع أسهم كل من مؤسسة "صيدال" و"الأوراس".

ثانيا: إدارة رأس مال بنك الفلاحة والتنميةالريفية BADR :

1.مفهوم و أهمية رأس المال لدى بنك BADR:

مفهوم رأس المال لدى بنك BADR:

جاءحسب اتتشريع المصرفي الجزائري مايلي:

" يجب أن تؤسس البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري في شكل شركة مساهمة "[1].

" يجب أن تتوفر للبنوك والمؤسسات المالية رأس مال إجتماعي مبرا كليا وممثل بالنقد "[2].

وبالرغم أن بنك BADR يعتبر شركة مساهمة بنص القانون إلا أن أسهمه غير قابلة للتداول، ويرجع ذلك إلى أن رأس مال البنك تعود ملكيته إلى الدولة وبالتالي إحتكار هذا الأخير لأسهمه، هذا فضلا على أسهمه الغير مسجلة في البورصة، بصفة عامة يتشكل رأس مال البنك في الفترة 2000-2004 من مجموع القيم الآتية:

✓ رأس المال الإجتماعي.

✓ الإحتياطات.

✓ فوارق إعادة التقييم.

✓ مخصصات: والتي تشمل بدورها:

- مخصصات لمواجهة مخاطر الصرف.
- مخصصات لتغطية الأعباء.
- مخصصات قانونية.
- مخصصات لمواجهة المخاطر البنكية العامة.

[1] . المادة 84 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

[2] . المادة 88 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

أهمية رأس المال لدى بنك BADR:

إن التطور المسجل في بنود رأس المال ببنك BADR تدل على الأهمية المميزة التي تحظى بها أموال الملكية، وترجع أهمية رأس المال لدى بنك BADR للإعتبارات التالية:

✓ البنك ملزم لكسب ثقة السلطة الرقابية ممثلة في بنك الجزائر، خاصة وإذا علمنا أن هذا الأخير يشدد سياسته مع البنوك المشكوك في كفاءة إدارة رأسمالها، وذلك حماية لأموال المودعين من أي خسائر محتملة، وفي هذا المجال حرص بنك BADR على حسن إدارة رأس ماله ليكون أمام سياسة أكثر مرونة من قبل بنك الجزائر.

✓ البنك عليه طمأنة المودعين على أموالهم المودعة (خاصة رجال الأعمال والمؤسسات الإقتصادية)، ولا يكون ذلك إلا من خلال تدعيم رأس ماله بالشكل الذي يسمح له أن يكون على إستعداد دائم لتحصين أموال الغير في أوقات الازمات.

✓ يواجه بنك BADR شأنه شأن أي مؤسسة إقتصادية حالات طارئة وغير متوقعة، ما يولد الحاجة إلى بنود أو مخصصات لمواجهة هذه الحالات، حيث عمل البنك إعتماد اكثر من بند في هذا الصدد، كالمخصصات المتعلقة بمواجهة مخاطر الصرف والمخاطر البنكية العامة.

✓ تساعد دراسة رأس مال البنك من حيث الكفاية والملاءة من معرفة المركز المالي للبنك، وبالتالي المساعدة في تحديد الإنحرافات وتصحيحها[1].

2.إستراتجيات رفع رأس المال لدى بنك BADR:

يلجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية لزيادة رأس ماله إلى طرق وأساليب معمول بها في معظم منظمات الأعمال، حيث يتجه البنك في هذا الصدد إلى الإستراتيجيات التالية:

أ. إستراتيجية رفع رأس المال بإصدار أسهم جديدة لدى البنك:

فيما يخص إصدار أسهم لم يعرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية تطورات تستحق الذكر فمنذ الزيادة التي قام بها سنة 1998 والتي وصلبت إلى 33 مليار دينار جزائري بعدما كانت 2.2 مليار سنة 1997 (مقدار الزيادة بـ: 30.8 مليار دينار جزائري)، لم يرفع البنك عدد أسهمه، أي أن عدد إصدارات الأسهم في الفترة 2004/2000 = 0. وهو ما يفسر ثبات رأس المال الإجتماعي للبنك طوال هذه الفترة (33 مليار دينار جزائري).

ويعود هذا الإحجام على طرح أسهم جديدة للإكتتاب بالنسبة إلى بنك BADR إلى سببين رئيسيين:

ملكية رأس مال البنك يعود للدولة، وهي التي تتخذ قرار الزيادة في الأسهم أو تداولها وذلك بالتشاور مع المجلس الإقتصادي والإجتماعي على مستوى المديرية العامة للبنك، بمعنى أن هذا الأخير لا يملك إستقلالية اتخاذ قرار إكتتاب في أسهم جديدة أو الترخيص بتداولها.

محدودية بورصة الجزائر في تفعيل حركة النشاط المالي في القطاع المصرفي خاصة فيما يتعلق الأمر بالتداول والمتاجرة في الاصول المالية.

ب. إستراتيجية رفع رأس المال بضم الإحتياطات وإحتجاز الأرباح لدى بنك BADR:

بالنظر إلى السكون المسجل على مستوى إستراتتيجية رفع رأس المال بإصدار أسهم جديدة، بذل بنك الفلاحة والتنمية الريفية جهود كبيرة لتعويض ذلك من خلال رفع رأس ماله بضم الإحتياطات وإحتجاز الأرباح، حيث شهدت هذه القيم في الفترة 2004/2000 تتطورات تباينت حسب أهمية هذه البنود نفسها لدى البنك.

[1] . حوارات اجريت مع موظفي واطارات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

✓ إستراتيجية رفع رأس المال بضم الإحتياطات:

الجدول رقم (07): تطور إحتياطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في الفترة 2004/2000:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
قيم إحتياطات بنك BADR	1.027	1.027	1.123	1.176	1.176

(القيم ممثلة بـ : 10^6 مليون دج).

المصدر: صلاح سريدي، الإدارة المالية للبنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخضض إدارة أعمال مالية، جامعة قالمة، 2010، ص: 186.

يوضح الجدول (07) مدى اعتماد بنك BADR على الإحتيطات لتدعيم حقوق ملكيته، فبالرغم من ثبات الإحتياطات في كل من سنة 2001/2000 (1.027 مليون دج) إلا انها شهدت إرتفاع ملموس فبي سنة 2002، حيث وصلت إلى (1.123 مليون دج) أي بمقدار زيادة قدرها 96 مليون دج وهو ما يعادل نسبة قدرها 9.34% كما عرفت سنتي 2004/2003 زيادة بنفس القيمة قدرها (53 مليون دج) وبنسبة زيادة بـ: 4.71% وذلك بعد أن زادت قيمة الإحتياطات من (1.123 مليون دج) في سنة 2002 إلى (1.176 مليبون دج) في سنتي 2004/2003 وبناءا على هذه المعطيات يمكن القول أن التطورات الطفيفة نسبيا لإحتياطات بنك BADR في الفترة 2004/2000 تدل على أن البنك لم يعتمد بدرجة قصوى على ضم احتياطاته لزيادة رأس ماله، إلى أن محاولته من سنة إلى أخرى تشير إلى عدم إهماله هذه الإستراتيجية كونها بدورها تساهم في جمع قدر من المدخرات.

✓ إستراتيجية رفع رأس المال بإحتجاز الأرباح:

بالمقارنة مع إستراتيجية رفع رأس المال بضم الإحتياطات، تعاطى بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع إستراتيجية رفع رأس المال بإحتجاز الأرباح بكثير من الأهمية، ويظهر ذلك بوضوح من خلال التطورات التي يوضحها الجدول (08)[1].

الجدول رقم (08): تطور الأرباح المحتجزة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في الفترة 2000-2004:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
قيم الأرباح	330	367	367	420	659

[1] . صلاح سريدي، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

المحتجزة لبنكBADR					

(القيم ممثلة بـ: 10 مليون دينار جزائري).

المصدر: صلاح سريدي، الإدارة المالية للبنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخضض إدارة أعمال مالية، جامعة قالمة، 2010، ص: 187.

من خلال الجدول (08) يتضح أن قيم الأرباح المحتجزة (الأرباح المرحلة كما تسمى لدى البنك) شهدت زيادة تدريجية من سنة إلى أخرى، حيث إرتفعت في سنة 2001 بمقدار زيادة قدرها (37 مليون د.ج) أي ما يعادل نسبة زيادة بـ: 11.21%، إلى أنها استقرت في سنة 2002 عند نفس القيمة (367 مليون د.ج). وفي سنة 2003 زادت حصة الأرباح المحتجزة بمقدار زيادة بلغت (53 مليون د.ج) وما يكافئ نسبة زيادة قدرها 14.44%، في حين سجلت 2004 قفزة نوعية مقدار زيادتها قدر بـ: 239 مليون د.ج بنسبة قياسية في الفترة محل الدراسة حيث بلغت 56.90%.

وما يمكن قراءته من خلال هذه التطورات الإجابية، هو أن بنك BADR إستطاع تدعيم حقوق ملكيته اعتمادا على إستراتجية إحتجاز الأرباح، وهو ما يعني له كسب ثقة السلطة الرقابية وطمأنة المودعين، فضلا على رفع قدرته في النمو والتوسع.

ثالثا: إدارة الإقتراض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

1.مفهوم وأهمية الإقتراض لدى بنك BADR:

مفهوم الإقتراض لدى بنك BADR:

عند النظر في مجمل ميزانيات بنك BADR يمكن القول أن قروض التمويل هي كل الأموال المتحصل عليها من المؤسسات المالية والبنك المركزي والتي تقيد ضمن عناصر الخصوم (Les éléments Passifs) لتوجيهها في الأوقات التي تشهد نقص في السيولة والإستثمار.

من خلال التعريف يمكن الخروج بالنقاط التالية:

✓قروض التمويل هي كل الأموال المتحصل عليها من المؤسسات المالية والبنك المركزي، ما يعني أن هذه القروض يستحق عليها فوائد، إلا أن تكلفة هذه الفوائد تكون أقل نسبيا من تكلفة الودائع لا تخضع لمتتطلبات الإحتياطي القانوني.

✓قروض التمويل مصنفة في أعلى بنود الإلتزامات ما يعني أنها لا تتسم بالإستدعاء المبكر والإستحقاق المتكرر.

أهمية الإقتراض لدى بنك BADR:

يلجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى الإقتراض لأسباب ومبررات مختلفة أهمها:

✓يخفف الإقتراض الكثير من الصعوبات التي يمكن أن يتعرض لها البنك فى مجال الحصول على الأموال الخاصة لتلبية إحتياجاته من السيولة.

✓لايترتيب على الإقتراض تدخل المقترضين فى مجلس إدارة البنك ولا المساهمة فى الملكية.

✓تكلفة القروض تكون أقل نسبيا فى بعض الأحيان من تكلفة الودائع، وهو ما يسمح للبنك التحكم في مصاريفه[1].

[1] . حوارات اجريت مع موظفي واطارات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

2.إستراتجيات التمويل بالقروض لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:

نظرا للقيود على بنك BADR في مجال إعادة التمويل بالقروض (كونه بنك عمومي تعود ملكيته للدولة)، فإن إستراتيجيات الإقراض لدى البنك لم تاخذ طابع التنويع، ومن أبرز إستراتيجيات الإقتراض التي يعتمد عليها البنك نجد:

- الإقتراض من البنك المركزي.
- الإقتراض من البنوك والمؤسسات المالية.

أ. إستراتيجية إعادة التمويل من البنك المركزي:

✓إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض أو إعادة خصم السندات لبنك BADR، حيث يمكن أن تأخذ هذه السندات الأشكال التالية:

- سندات تجارية مضمونة من قبل بنك الجزائر أو من الخارج تتعلق بعمليات تبادل حقيقي لسلع وخدمات.
- سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها هي 06 أشهر مع إمكانية تجديد خصمها على ألا تتعدى مهلة المساعدة 12 شهرا.
- سندات قرض متوسطة الأجل لمدة اقصاها 06 أشهر مع إمكانية تجديد خصمها في مدة تتجاوز 03 سنوات[1].

✓الحسابات الجارية والتسبيقات على الحساب:

يمكن توضيح مساهمة البنك المركزي في إقراض وتمويل بنك BADR من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (09): الأموال المقترضة من البنك المركزي لدى بنك BADR في الفترة 2000-2004:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
القروض بالحساب الجاري والتسبيقات	1.967905.24	00	00	00	00

(القيم ممثلة بالدينار الجزائري).

المصدر: صلاح سريدي، الإدارة المالية للبنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال مالية، جامعة قالمة، 2010، ص: 189.

يبين الجدول(09) أن بنك BADR لم يعتمد على بنك الجزائر كإستراتيجية للتمويل بالحساب الجاري و التسبيقات على الحساب، فماعدا ما سجلته سنة 2000 إكتفى البنك بمصادر التمويل الأخرى غير التمويل من البنك المركزي، والسبب يعود إلى توفر السيولة

[1] . الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 219.

لديه في هذه الفترة، هذا فضلا على توفرها كذلك في سوق ما بين البنوك أين تكون تكلفة القروض أقل من تكلفة القروض المتحصل عليها من البنك المركزي.

ب . إستراتيجيات التمويل من البنوك والمؤسسات المالية:

إحتلت القروض الممولة من قبل البنوك والمؤسسات المالية صدارة القروض المتحصل عليها لدى بنك BADR، ويتضح ذلك من خلال ظهورها في كل ميزانيات البنك وبقيم كبيرة نسبيا، وهذا إن دل فإنها تدل على أن البنك حريص على توفير السيولة الكافية وإهتمامه بالتوسع في إستخداماته، والشكل الموالي يوضح مدى إعتماد البنك على إستراتيجية الإقتراض من البنوك:

الشكل رقم (07): تطور الأموال المقترضة من المؤسسات المالية لدى BADR في الفترة 2000-2004:

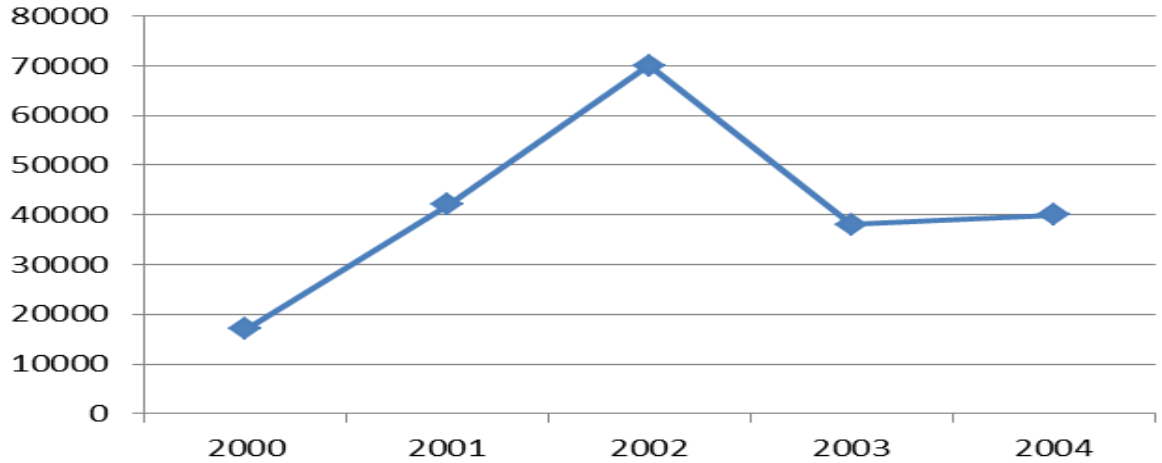

(القيم ممثلة بـــــ: 10^6 دينار جزائري)

المصدر: صلاح سريدي، الإدارة المالية للبنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخضص إدارة أعمال مالية، جامعة قالمة، 2010، ص: 190.

بناءا على الشكل (07) يلاحظ أن درجة إعتماد البنك على قروض البنوك والمؤسسات المالية في التمويل تباين من خلال مرحلتين، مرحلة أولى خلال 2000-2002 والتي سجلت إرتفاع كبير في القروض بلغ مقدار زيادته بـ: 30323 (نسبة زيادة بـ: 21.64%) مليون د.ج في 2001 و مقدار زيادة قدره: 26257 مليون د.ج في 2002 (

ما قدره: 59.23%)، أما المرحلة الثانية خلال (2004-2002) فقد سجلت تراجع ملفت في القروض، حيث وصل مقدار النقصان ما قيمته: 34621 مليون د.ج في سنة 2003 (- 49.90%)، ما يشير أن البنك قلل من استراتيجية الإقتراض من البنوك في هذا العام، وبالرغم من هذا التراجع المفاجئ الإ أن البنك حاول تفعيل إستراتيجية الإقتراض مرة أخرى، وهو ما تظهره الزيادة الطفيفة المسجلة في عام 2004، والتي بلغت بمقدار زيادة قدره: 4037 مليون د.ج (11.22%).

خاتمة الفصل:

من خلال الدراسة المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حاولنا بقدر الإمكان إسقاط ولو نسبيا ما تطرقنا له في النظري، وقد إستطعنا من خلال ذلك الخروج بالنقاط التالية:

- إستطاع بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال انطلاقه في العمل البنكي تحقيق خطوات متقدمة سمحت له بإحتلال مكانة مصرفية وإستراتجية على الساحة الوطنية.
- عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك على تعبئة مختلف موارده من خلال تلقي الودائع ورفع حقوق ملكيته واللجوء إلى الاقراض كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وبخصوص الإستراتجيات والسياسات المعتمدة في إدارة هذه الموارد فتختلف آلياتها بإختلاف المورد ذاته.

خاتمة عامـــــــة:

انطلاقا من هذه الدراسة التي تعرضنا فيها لكثير من المفاهيم الخاصة بالمجال المصرفي وضحنا الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تلبية المتطلبات الاقتصادية، وبالتالي الدفع بعجلة التنمية. وذلك من خلال إدارة تلك البنوك واستثمارها لكل جهودها في صنع الاستراتجيات والسياسات التي من شانها أن تؤدي إلى استثمار والريادة في بيئة صناعاتها، وبدون شك أن تلك الاهتمامات والسياسات تصب كلها في البحث إما عن قنوات التعبئة المالية الملائمة والغوص في سبيل تعزيزها، أو التفرغ لتجنيد الموارد المتاحة وتجسيدها في استخدامات على شكل منح الائتمان، وقيم منقولة، وجدير بالذكر في هذا المجال أن تحديات الإدارة المالية للبنوك التجارة لا تقف عند هذا الحد بل تتعداها لتشمل كافة التدابير المتعلقة بالوقاية المسبقة لتحجيم المشكلات المستقبلية وكل هذا لا يتأتى إلا من خلال الإدارة الفعالة للسيولة البنكية. وبناءا على ما تقدم وإجابة للإشكال المطروح في هذه الدراسة يمكن القول أن نجاح البنك في تكييف استراتجياته المتاحة لكل من بنود الخصوم والأصول مع إجراء الرقابة وطرق تقويم، يعني نجاحه إلى حد ما في تعزيز مركزه المالي.

وفي الأخير ومن خلال ما تطرقنا له في هذه المذكرة ما يسعنا إلى التأكيد على النتائج والتوصيات التالية:

1-نتائج حول الجزء النظري:

- تعتبر الودائع من أكثر موارد البنوك التجارية جاذبية، نظرا لتدني تكلفتها ووفرة حصيلتها، ولهذا فان إدارة البنك تولي لها اهتمام خاص بالمقارنة مع باقي الموارد، ويظهر ذلك من خلال السياسات المعتمدة لتنميتها.

- البنك هو مؤسسة تتاجر في الأموال، بجمع الودائع ومنح القروض و القيام بدور وسيط مالي بين مختلف المتعاملين واهم هدف تسعى إلى تحقيقه هو الموازنة بين جانبي الأصول والخصوم ضمانا لبقائها واستمرارها في سوق العمل.

- السيولة هي احتفاظ البنك بجزء من الأصول بأشكال سائلة أو شبه سائلة بما يتواءم مع احتياجات عملاء البنك والتزاماته، ومن ابرز مكوناتها السيولة الحاضرة، السيولة شبه نقدية، الأموال ذات السيولة المشتقة.

- يعد التوجه إلى الاقتراض من بين البدائل المفضلة في بعض الأحيان إلا انه يعاب عن ارتفاع تكلفته وكذا صعوبة الحصول على الأموال المقترضة في ظل قيود البنك المصرفي.

- تساهم عملية تخصيص الموارد على ترشيد توزيعهما وحسن استخدامهما على مختلف بنود الفصول

- تساهم عملية تخصيص الموارد على ترشيد توزيعها وحسن استخدامها على مختلف بنود الفصول.

- إن الهدف الأساسي من الاستثمار في الأصول النقدية ليس لتحقيق العائد بقدر تحقيق مستوى من الكفاية النقدية تسمح بتلبية الالتزامات الجارية وتغطية السحبات غير المتوقعة.

- تخضع إدارة الائتمان بجملة من السياسات والضوابط وأبرزها تلك المتعلقة بتسيير مخاطره، ويكون ذلك من خلال صياغة تحسين شروط الإنفاق والإقراض مع الجهة المقرضة بما يسمح للبنك المزيد من التحوط.

- يأتي الاستثمار في الأوراق المالية في المرتبة الثانية من حيث ربحه والمكاسب الرأس مالية بعد القروض، إلا أن السياسات التي تحكم الاستثمار فيها تختلف باختلاف طبيعته وهدفه.

- تختلف القدرة على الحد من مخاطر الاستثمار الأوراق المالية من بنك إلى أخر إلا أن الكفاءة في تقليصها تظهر من خلال القدرة على معالجة تلك المخاطر المتعلقة ببيئة الصناعة ككل.

2-نتائج وتوصيات حول الجانب التطبيقي:

2-1- النتائج:

- تعد الودائع المورد رقم واحد في تشكيلة موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ولهذا ركز على إنمائها من خلال اعتماد أكثر من صنف واستحداث أنواع جديدة، وتطوير خدمة تحصيل أو دفع الودائع.

- أصبح البنك يميل أكثر إلى سياسة المنافسة غير السعرية بسبب قيود بنك الجزائر فيما يتعلق بوضع أسعار فائدة الودائع، رغم هذا شهدت ودائعه نمو من سنة إلى أخرى ما يعني أنه وفق في أداء السياسة الخدمية.

-لم يقم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتنشيط إستراتيجية زيادة رأس المال بإصدار الأسهم بخلاف إستراتيجية زيادة رأس المال بإيجاز الأرباح ما يشير إلى رغبة لكسب ثقة السلطات الرقابة والمودعين.

- تميز إستراتيجية الاقتراض بالاعتماد على سوق مابين البنوك، مايعني تركيز على إستراتيجية اقتراض داخل الجهاز المصرفي.

2-2-التوصيات:

- الاهتمام أكثر بالخدمات المصرفية الموجهة لشريحة العملاء المتحفظين على التعاملات المالية لفوائد من خلال توسع في فتح دفاتر "بدر" من دون فوائد.

- رغم الملكية العمومية للبنك فان من الضروري تنشيط إستراتيجية زيادة رأس المال بإصدار الأسهم لتغذية قاعدة حقوق الملكية.

- إتباع الطرق العلمية لتخصيص الموارد حتى يتسنى توزيع أمثل لأموال سواء كما أو كيفا.

- التحكم أكثر في إدارة النقدية والتريث في تسيير الأصول غير الجاهزة حتى يمكن تجنب مشكل تعطيل السيولة.

- توسيع نطاق الاستثمار في الأوراق المالية خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار في الأسهم من أجل تدعيم قاعدة الاستثمار.

- الاستفادة من طرق تسيير مخاطر الاستثمار متبعة لدى البنوك الأجنبية والتي لها خبرة كافية في هذا المجال.

- الحرص على تقييم أداء البنك مقارنة النتائج مع عدة بنوك المماثلة حتى يمكن للبنك معرفة مركزه المالي ضمن بيئته الصناعية.

ونسأل الله آن نكون قد وفقنا في انجاز هذا العمل..الحمد لله أولا وأخرا .

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

أ- الكتب باللغة العربية:

1. إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، ط: -01-، بيروت، لبنان، 1996.
2. بوعلام بوشاش، الأمين العام في الاقتصاد الجزائري، دار المحمدية العامة، الجزائر.
3. جعفر الجزار، البنوك في العالم، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1993.
4. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف " إستراتجية تعبئة الموارد وتطبيق الائتمان "، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط: -01-، عمان، الأردن، 2000.
5. خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج، ط: -02-، عمان، الأردن، 2003.
6. الدسوقي حامد أبو زيد، إدارة البنوك، ، مركز جامعة القاهرة، ط: -01-،مصر، 2001.
7. رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
8. رضوان وليد العمار و منهل مطر ديب، النقود و البنوك، الآلاء للطبع، ط:-01-، الإسكندرية، مصر، 1996.
9. زكريا الدوري يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
10. زياد سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، ط: -02-، عمان، الأردن، 2003.
11. سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.
12. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط: -02-، الجزائر، 2001.
13. صادق راشد الشمري، إدارة المصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط: -01-، الأردن، 2009.
14. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
15. طارق طه، إدارة البنوك في ظل بيئة العولمة والانترنت، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.
16. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط: -01-، الجزائر، 2001.
17. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط:-02-، الجزائر، 2001.
18. عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2008.
19. عبد الغفار حنفي، د. عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، جامعة الاسكندية، مصر.

20. عبد المطلب عبد المجيد، البنوك الشاملة وعملياتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001.
21. عبد الوهاب يوسف احمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار حامد للنشر،ط: -01-، عمان، الأردن، 2007.
22. عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف، دار مجد الآوي، ط: -02-، عمان، الأردن، 1999.
23. غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار المناهج، ط: -02-، عمان، الأردن، 2003.
24. فريدة يعدل بخزاز، تقنيات وسياسة الجهاز المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
25. فلاح حسن الحسيني، إدارة البنوك " مدخل كمي واستراتيجي"، دار وائل للنشر، ط: -02-، عمان، الأردن.
26. مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000.
27. محمد السيد سرايا، البنوك التجارية، دار المطبوعات الجامعية، أمام كلية الحقوق، مصر، 2008.
28. محمد سحنون، الاقتصاد النقدي المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط: -01-، الجزائر، 2003.
29. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.
30. محمد صالح جابر، الاستثمار بالأسهم والسندات وإدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل، ط: -02-، عمان، الأردن، 2005.
31. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشاة المعارف، ط: -02-، الإسكندرية، مصر، 2000.
32. محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط: -01-، عمان، الأردن، 2005.
33. محمود صالح الحناوي، عبد السلام عبد الفتاح، المؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.
34. محمود عساف، طلعت عبد الحميد، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
35. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985.
36. منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية, داو وائل للنشر, الأردن، 1999.
37. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العري الحديث، ط: -03-، الإسكندرية، مصر، 2000.
38. منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، المكتب العربي الحديث، جامعة طنطا، الإسكندرية، مصر، 2003.

39.منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999.
40.نبيل ودينا: قاموس شيبان (اركابيتا) للعلوم المصرفية والمالية.
41.نهال فريد مصطفى، الأسواق والمؤسسات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
42. هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدان، القاهرة، مصر.
43.وجدي محمود حسين، اقتصاديات النقود والبنوك، كلية التجارة، المنصورة، 2002.

ب- الكتب باللغة الأجنبية:

1. Ammour bouhalima, pratique des techniques bancaires, Edition dehleb, Algérie, 1997.
2. Kamel Chérit, dictionnaire des termes de finance, MLP éditions, Algérie, 2003.

ثانيا: قائمة الملتقيات:

1. احمد بوشنافة، روشام بن زيان، سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، ملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، يومي: 14، 15، ديسمبر، 2004.
2. كمال بن موسى، المحفظة الاستثمارية تكوينها ومخاطرها، ملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، يومي: 14، 15، ديسمبر،2004.
3. وسيلة حمداوي، التكنولوجيا الحديثة والمتطورة ومساهمتها في بعث وتطوير الخدمات والمنتجات البنكية، الملتقى الوطني حول النظام المصرفي الجزائري، واقع وأفاق، المكتبة المركزية، قالمة، يومي: 05، 06، نوفمبر، 2001.

ثالثا: الرسائل والمذكرات:

1. . بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.
2. صلاح سريدي، الإدارة المالية للبنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال مالية، جامعة قالمة، 2010.
3. مسعي سمير، تسعير القروض المصرفية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

رابعا: القوانين والنصوص التنظيمية:

1. المادة 02 من التعليمة رقم 01-2001 المؤرخة في 2001/02/11 و المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني.
2. المادة 50 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض.
3. المادة 67 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.
4. المادة 68 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض

5. المادة 84 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.
6. المادة 88 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.
7. المادة 93 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.
8. المادة 118 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

خامسا: مواقع الإنترنيت:

1. http://ec.europa.eu/economy finance/focuson/inflation/glossary en.htm.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	نمو السيولة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في الفترة 2000-2004	60
02	تطور النشاط الائتماني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في الفترة الممتدة من 2000-2004	65
03	تغير معدلات الفائدة على دفاتر توفير الشباب لدى بنك BADR في الفترة 2004/2000	70
04	تغير معادلات الفائدة على الدفاتر الخاصة بتوفير السكن لدى بنك BADR في الفترة 2004/2000	71
05	تغير معدلات الفائدة على الدفاتر الخاصة بتوفير "بدر" في الفترة 2004/2000	71
06	تطور سندات الصندوق لدى بنك BADR في الفترة 2000-2004	74
07	تطور الأموال المقترضة من المؤسسات المالية لدى BADR في الفترة 2000-2004	83

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الفترة 2001-2004	59

02	كفاية سيولة بنك BADR اتجاه متطلبات الاحتياطي القانوني في الفترة 2001-2003	59
03	قدرة بنك BADR على توظيف النقدية إلى إجمالي القروض في الفترة 2000-2004	61
04	الاستثمار في القروض إلى إجمالي الموجودات لدى بنك BADR في الفترة الممتدة من 2000-2004	64
05	الأهمية النسبية لاستثمارات الأوراق المالية لدى بنك BADR في الفترة الممتدة 2000-2004	66
06	تنافسية أسعار فائدة BADR بالمقارنة مع CPA و BEA في السنوات 2002-2003 " دفاتر ودائع التوفير "	73
07	تطور احتياطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في الفترة 2000/2004	79
08	تطور الأرباح المحتجزة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في الفترة 2000-2004	80
09	الأموال المقترضة من البنك المركزي لدى بنك BADR في الفترة 2000-2004	82